الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(563)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	16
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	27
حقوق الإنسان فى العالم	89

مسنة ابنها يزورها ليأخذ فلوسها.. وأخرى كسروا ضلعها فصمتت..
و4 أبناء لا يزورون أمهم لـ"انشغالهم"
"كبار السن والعجزة".. بين إهمال الأبناء وضعف "دور الإيواء"..
صرخات ألم صامتة

المصدر: جريدة سبق الجمعة 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
https://sabq.org

-مُغسلة الأموات "أم نواف": الكثير من المسنين يعانون من "قرح الفراش" وإهمال النظافة وبعض الجثامين نستلمها من المستشفيات "تنزف "
-قضايا بعض العجائز وكبار السن ومعاناتهم تحمل الكثير من المآسي
-مطالبة دور رعاية العجزة والأربطة بمزيد من التدريب التقني والتواصل الاجتماعي والرعاية الصحية والنفسية والرياضية.
-رئيسة برنامج الأمان الأسري: من المتوقع أن يرتفع عدد المسنين في السعودية إلى 10% من عدد السكان في عام 2025
-د. سهيلة زين العابدين: لماذا لا يذهب المسؤولون بزيارات مفاجئة للدور والأربطة للاطلاع على الواقع السيئ؟
-د. فتحية القرشي: بعض المسنين يعانون داخل الأسرة من عنف وعبارات تلقبهم بالعجز والكبر ويعانون الإهمال بأنواعه
-د. فوزية أخضر: الواقع الموجود يشير إلى أن دور الرعاية وضعها سيئ للغاية

"ليس من سمع كمن رأى"، لم أكن أتصور حجم معاناة بعض العجائز، والمسنين، وكبار السن إلا عندما جلست، واستمعت إلى شكواهم، وآلامهم فكل كلمة تخرج من أفواههم تمثل صرخة.

فهل يعقل أن يصل العقوق والنكران، والجحود، والإهمال إلى هذا الحد؟ وأين بعض الأبناء والأقارب من الخطاب القرآني الذي شدد على إكرام الوالدين، والجدين والاعتناء بهم خصوصًا في أرذل العمر؟

إن المتابع لقضايا بعض العجائز، وكبار السن، ومعاناتهم يجد الكثير من المآسي، والآلام التي يعانون منها، ويكفي أنينهم وبكائهم .

متسائلين في صمت؛ ماذا فعلنا حتى تكون تلك هي نهايتنا؟ وأي ذنب اقترفناه حتى لا نجد من يرأف بنا في أرذل العمر؟ يا لها من مشاهد صادمة تمر أمام أعين الكثير بلا مبالاة، ويا لها من لحظات قاسية، وحرجة يعيشها بعض كبار السن، والعجائز وسط صمت الأبناء، وضمير أهلهم الغائب.

أرقام

في تقرير لمنظمة "جلوبال آي واتش" حول وضع المسنين، والعناية بهم غابت السعودية بسبب عدم وجود إحصاءات رسمية وجاءت النرويج، والدنمارك، وسويسرا، وألمانيا في المراتب الأولى، ومن الدول العربية جاءت المغرب في المرتبة 83 والأردن في المرتبة 93 .

وفي ذات الإطار بينت رئيسة برنامج الأمان الأسري الأميرة عادلة بنت عبدالله، في تصريح إعلامي سابق "أنه من المتوقع أن يرتفع عدد المسنين في السعودية إلى 10% من عدد السكان في عام 2025 وإلى نحو 13% في 2050، بعد ما كانت 4.8% عام 2000."

زيارة شهرية
وجدتها أمام المنزل تجلس على عربة لعدم قدرتها على السير، ومعها مساعدتها التي تحاول أن تنزل بها في السلالم من المكان المخصص للعربات بيد أن ثقل العربة كاد أن يوقع بها، ولم تستطع المساعدة بمفردها الإمساك جيدا بالعربة؛ وسارعت بمساعدتها إلى أن نزلت إلى الشارع، وعرفت أنها جارتي، وتعيش بمفردها مع مساعدة أستأجرها لها أبناؤها، وتخرج كل فترة بالقرب من المنزل، وعندما تحدثت معها أثناء السير حكت لي أنها تعيش بمفردها في شقتها بالرغم من أن لديها 4 أبناء وبنت، بيد أنهم جميعاً مشغولون بحياتهم عنها، هكذا قالت لي. بل واكتفوا بمساعدة تلبي طلباتها وبزيارة شهرية إن أمكنهم وقتهم.
مصدر في أحد دور إيواء المسنين والعجزة، تحتفظ "سبق" باسمه، تحدث قائلاً: للأسف هناك أبناء يغيب عنهم كل معاني الإنسانية ويلقون بأمهاتهم، وآبائهم في دور للمسنين، ولم يكفه ذلك بل يزورونها شهريًا ليأخذ ما معها من نقود ويتركها، وأصبحت العلاقة بينه وبينها لا تتعدى الزيارة الشهرية.
واضاف قائلاً: "هناك الكثير من الحوادث تقع لكبار السن في الدور، ففي إحدى الحالات وجدت عجوزاً بضلع مكسور نتيجة غيار إحدى المشرفات لها بعنف، ولم تستطع أن تشكو لأحد ألمها ومعاناتها، وعند سؤالها، قالت: كيف أطلب العطف، والحنان من الغرباء إذا كان أقرب المقربين بخل علي به؟ "
كم مهمل
وعن مسؤولية المسن، قالت عضو مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين، الدكتورة فوزية أخضر إن كبار السن مسؤولية الأسرة من نواحي دينية، واجتماعية، وولاة الأمر ركزوا كثيراً على الاهتمام بالمسن من الناحية المجتمعية، بيد أن التطبيق أكثر من سيء متسائلة: أين الخدمات التي تقدم لهم من الشؤون الاجتماعية؟
ولفتت إلى أن كبار السن خدموا البلد وأعطونا الكثير، ويأتي رد الجميل لهم بمكافأتهم، ونسيانهم، واعتبارهم فئة غير صالحة. متحدثة عن الواقع الموجود الذي يشير إلى أن دور الرعاية والأربطة وضعها سيء جدا، فلا يوجد تدريب على التقنية، والتواصل الاجتماعي حتى يبعدوا عنهم الاكتئاب و"الزهايمر"، كما أنه ليس لهم رعاية صحية ولا نفسية ولا نوادٍ رياضية، ولا شيء سوى الإيواء.
وعن معاناة كبار السن، قالت: الوحدة والجفاف من العائلة ككل، وعادة ما يترك المسن مع الشغالة هي من تتولى أموره حتى يصبح مهملاً للأسرة إذا عاش معهم، وهناك إهمال في الدور الإيوائية، وعدم عناية، ورعاية كافية، لافتة إلى بعض الأمراض التي يعاني منها كبار السن من زهايمر وسكر وضغط تتطلب رعاية منزلية وصحية سواء في المنزل أو دور الرعاية. معربة عن أسفها من كونهم مهملين في الأسرة وفي دور الرعاية.
متسائلة: هل فكر أحد في حق هؤلاء في الذهاب لأماكن ترفيهية؟ للأسف لم يعد لهم حقوق داخل مجتمعنا .
وتحدثت أخضر عن متطلبات فئة كبار السن وما يلزم توفيره لهم، أجابت أخضر: الرعاية المنزلية الصحية لهذه الفئات والتي تعتبر مسؤولية وزارة الصحة، والشؤون الاجتماعية والأسرة. متسائلة: أين الرقابة الحقيقية على دور الإيواء بأنواعها؟
عنف مجتمعي
وحول معاناة فئة كبار السن، تواصلت "سبق" مع أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية الدكتورة فتحية القرشي، وقالت: يعاني المسنون من عنف مجتمعي وثقافي حتى عبارات اللغة دائماً ما تلقب، وتشير إليهم بما يوحي بالعجز حيث يعاني المسنون ضمن الأسرة من الإهمال بأنواعه ويفتقدون الأحاديث التي كانوا يتبادلونها مع الأولاد والأحفاد، كما قد تعجز الأسرة عن تكاليف رعايتهم فتتركهم لانتشار وتقدم المرض أو تكلف خادمة بالإشراف على تناولهم للطعام والدواء.
وتابعت: أما المجتمع فلا يتيح لمن يعاني من عقوق الأبناء أو عجزهم وفقرهم أن يعيش مكرمًا في دور إيوائية لائقة بحقوقه المشروعة كمواطن، ولا يدعم الأسر التي تعتني بالكبار بمبالغ كافية مع مراقبة ومتابعة لأوجه الإنفاق وأحوال المسنين في هذه الأسر.
وقالت القرشي: من المهم جدا نشر دور لائقة بمعايير مرتفعة مهنية وأخلاقية وصحية واجتماعية لكبار السن في جميع المدن والمراكز، بحيث لا يقيمون بعيدًا عن أهاليهم ورفاقهم، كما يمكن للقطاع الخاص الاستثمار دنيا ودين في إنشاء وتنظيم هذه الدور ولو بأسعار رمزية.
ورأت أنه من حق المسنين وجود أقسام خاصة بهم، ومسارات لا تضطرهم للانتظار حتى يحين دورهم في الرعاية الطبية، رغم معاناتهم من سرعة الشعور بالتعب والحاجة للراحة .
وبسؤالها عن الدور الموجودة ومدى كفاءتها، أجابت أستاذ الخدمة الاجتماعية: تميزت دور المسنين رغم قلتها برعاية لائقة إلى حد ما بيد أن شروط إيواء المسن مجحفة ولا تراعي اختلاف قدرات وأخلاقيات المجتمع، فيكون كبارنا في كثير من الأحوال ضحايا للعنف بالإهمال، كما أن البعض يسكن في مباني آيلة للسقوط.

حالات مأساوية
فيما التقت "سبق" بإحدى مغسلات الأموات تدعى أم نواف، والتي كان حديثها مؤلمًا، حيث قالت: "للأسف التعامل مع كبار السن فيه نوع كبير من الإهمال سواء في الأسرة أو دور الإيواء أو حتى المستشفيات، فالكثير من حالات كبار السن عند التغسيل نجد قرح الفراش وإهمال جسيم في النظافة الشخصية سواء داخل الأسرة أو في الأربطة الاجتماعية."
وكشفت لـ"سبق" بعض الحالات التي يتم استلامها من المستشفيات ما زالت تنزف بسبب جرح، ولم يتم الانتهاء من خياطتها، وقالت: هناك حالات نستلمها من المستشفيات، ونقوم نحن بإزالة القسطرة، وهناك مريض مات في عملية قلب مفتوح ووجدت إبر في الجسم، وعندما نشكو المستشفى يطلب منا صوراً، وأهل الميت يرفضون التصوير فيضيع حق الميت .
وختمت حديثها قائلة: "اتقوا الله في كبار السن". متسائلة: هل هذا رد الجميل على كل ما قدموه لنا؟ .
"ما أشاهده في حياتي اليومية جعلني أدعو ربي بألا يردنا إلى أرذل العمر حتى لا نعاني مثل ما يعاني كبار السن في هذا الزمن الصعب"- على حد وصف أم نواف.-
مجتمعات مادية
من جهتها أوضحت عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن قضية كبار السن واسعة، ومتشعبة .
وأرجعت مشاكل هذه الفئة إلى التربية من الأساس، وتساءلت كيف نجد كثيراً من كبار السن داخل دور المسنين ولديهم أبناء وبنات وأحفاد؟ حتى الزيارة لم يهتموا بها.
وتابعت: المجتمعات المعاصرة أصبحت مادية والعلاقات الإنسانية والترابط الأسري أصبح عملة نادرة، وبات من النوادر أن تجد ابناً باراً لوالده أو حتى العكس، أما الآن سيطرت الأنانية وأصبح همهم الأكبر نفسهم فقط، ولا ننكر أنه في بعض الأحيان يكون الزوج أنانياً ويمنع زوجته من رعاية أهلها، أو زوجة تجبر زوجها على وضع أمه في دور العجزة.
وبسؤالها عن دور مؤسسات المجتمع، أجابت: الدولة غير مقصرة مع هذه الفئة بيد أن القائمين بالأعمال في غاية التقصير، فالقصور يظهر من القائمين على الدور سواء كانوا كبار السن أو الأيتام، فلا يوجد إشراف أو متابعة أو زيارات ميدانية، لافتة أنه ليس لديهم الحق في القيام بزيارات ميدانية مفاجئة للدور حتى نكشف ما بها من أخطاء.
وطالبت عبر "سبق" مسؤولي التنمية المجتمعية بإقامة زيارات مفاجئة لدور المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام ولا يكتفي بالتقارير .
مشيرة إلى مسؤولية دور الإيواء أمانة، وسوف يحاسب عليهم كل مسؤول أمام الله سبحانه وتعالى .
معربة عن أمانيها بإصدار تشريعات وأنظمة لرعاية، وحماية المسنين، وتفعيل نظام الحماية من الإيذاء ليشمل فئة المسنين .

532.5ألف سعودي لديهم أكثر من زوجتين.. و90 ألف مسن تزوجوا 3 مرات

60 %من حالات الزواج المتكرر كانت لسيدات دون الخمسين

المصدر: جريدة المدينة السبت 11 ربيع اول 1438هـ - 10 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712210/5325

- أحمد النهاري - المدينة المنورة
مُغسلة كشفت إحصائية حديثة عن أن نحو 90 ألف مواطن مُسن (فوق الخمسين) بالمملكة تزوج بـ3 سيدات أو أكثر، بما يشكل نسبة 9% من نفس الفئة العمرية الذين أثروا البقاء بزوجة واحدة فقط طوال حياتهم، وأشار المسح الديموجرافي

للعام 2016 الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء لنفس الفئة العمرية من النساء إلى أن نحو 6.094 مواطنة سبق لهن الزواج لثلاث مرات أو أكثر خلال حياتهن.
وأظهر المسح أن أكثر من نصف مليون مواطن ارتبطوا رسمياً بأكثر من زوجتين طوال حياتهم بحيث يشكل مجموعهم 532.572 بنسبة بلغت نحو 15 % من إجمالي الذكور المتزوجين بمختلف مناطق المملكة، واحتلت الفئة العمرية (60-64) بين الرجال الذين تزوجوا أكثر من 3 مرات طوال حياتهم بمجموع 16.644 مواطنًا.
اللافت في الإحصائية تمثل في إقدام المواطنين في الفئة العمرية بين (45-49) باتخاذ قرار الزواج من الثانية إذ بلغ عددهم أكثر من 63 ألف مواطن في حين انحصر عدد المتزوجين الشباب ممن لم يكمل عقده الثاني من العمر حوالى 1451 مواطنًا فقط،
وطبقاً للإحصائية فإن الإناث اللاتي تزوجن لمرة واحدة فقط في حياتهن بلغن حوالى 4.4 مليون مواطنة لجميع الفئات العمرية بين (15-80) سنة في حين سجلت زواج نحو 109.484 مواطنة لمرتين بينما بلغ إجمالي ممن تزوجن لثلاث مرات أو أكثر حوالى 12.835 سيدة.
وشكلت النسبة الأعلى بين السيدات اللاتي تزوجن من الرجل الثاني في حياتهن بين الـ(45-49) طبقاً للمسوحات نحو 16.816 مواطنة بينما احتلت الفئة العمرية بين عمر (40-44) من الإناث ممن خضن تجربتهن في الزواج لأكثر من ثلاث مرات متتالية بمجموع 3.439 مواطنة.
وأظهرت الإحصائية عن تسجيل 24.916 حالة زواج لفتيات دون الـ19 من أعمارهن للمرة الأولى خلال العام الجاري في حين نجحت المسوحات في حصر نحو 82.357 ألف حالة لسيدات مسنات تزوجن لمرة واحدة تجاوزن الـ 80 عاماً لازلن على قيد الحياة.
حقوق الإنسان: الهيئة لم تفصح عن نسب المطلقات والأرامل
فندت عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة بنت زين العابدين حماد، مؤشرات المسح الديموجرافي للحالة الاجتماعية لمواطني المملكة ضمن الإحصائية الأخيرة للعام 2016، واعتبرت تلك المؤشرات وفق الإحصائية قصوراً واضحاً في طريقة تقديم معلومات اجتماعية عن كافة شرائح المجتمع التي تتضمن الأرامل والمطلقات وغيرهن اللائي أصبحن خارج تلك الحسابات لتلك الإحصائيات الأخيرة، وقالت لـ»المدينة»: أغفلت الإحصائية الإعلان عن نسب المطلقات والأرامل اللاتي لهن الحق بالزواج للمرة الثانية وذلك للخروج بمؤشرات واضحة وإحصائيات دقيقة تساعد الباحثين والجهات الأخرى في تنفيذ الدراسات الاجتماعية كما لم تُفصح الإحصائية عن طبيعة الزواج للمرة الثانية والثالثة والرابعة للرجال وهل شملت تلك الإحصائيات للأزواج المعددين لأكثر من سيدة في نفس التوقيت أو بالتتابع بينهن.«
وأشارت إلى أن المقارنة بين عدد الرجال والسيدات الذين تزوجوا لمرة واحدة فقط تظهر الفارق الكبير بين الجنسين في حالات الاقتران بالزوج أو الزوجة الثانية وفق الحالات الاجتماعية وقالت: يتضح من خلال تحليل الأرقام ارتفاع نسبة الرجال المتزوجين للمرة الثانية مقارنة بالمرأة وذلك نتيجة للحقوق التي يكفلها الشرع للرجل في تعدد الزوجات بالإضافة إلى محدودية الفرص أمام السيدات بالزواج للمرة الثانية واللاتي يفضلن في الكثير من الأحيان بحضانة الأبناء وتربيتهم وأضافت: في المقابل بين الرجال هناك عدد محدود جداً ونادرة بينهم ممن تجدهم يرفضون الاقتران بالزوجة الثانية في حالة وفاة الزوجة الأولى على سبيل المثال أو الطلاق منها والاكتفاء بتربية الأبناء».

القحطاني: المعايير الدولية لحقوق الإنسان تحددها المصالح السياسية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 5 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=287206&CategoryID=5

الرياض: الوطن
قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، "إن من المؤسف أن نشهد في عالمنا ازدواجا في المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دوليا، حيث أصبح هذا الأمر ظاهرة مكشوفة، ولم تعد بالضرورة حماية الحقوق هي الهدف بحد ذاتها، وإنما بقدر ما تحققه من مصالح سياسية واقتصادية لتلك الدول."
وأضاف بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان "نجد أن تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لا تحرك ساكنا، وتغض الطرف عن تلك الانتهاكات الصارخة التي ترتكب بحق المدنيين، فمدن تدمّر، وأطفال ونساء تقتل وتشرد، بينما نجد هذه الدول تثير بعض القضايا الصغيرة ضد هذه الدولة أو تلك، تاركة تلك القضايا الكبرى التي تمثل انتهاكات صارخة وغير مسبوقة لحقوق الإنسان، فما يقع من أحداث في سورية وخاصة في حلب يجعل من اليوم العالمي لحقوق الإنسان نقطة سوداء في جبين الإنسانية، ووصمة عار في جبين تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، في حين نجدها تقف متفرجة على هذه الأحداث خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية."
وأكد القحطاني أن من المهم إعادة النظر في آلية العمل العربي والخليجي على وجه الخصوص، بما يسهم في حماية حقوق الشعوب العربية والخليجية، وترجمة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الأخيرة على أرض الواقع، حيث أصبحت الأحداث المحيطة بالدول الخليجية تشكل تحديا لوجودها، وتمتع شعوبها بحقوقها.

"القحطاني": ازدواجية حقوق الإنسان الدولية مؤسفة.. وليتنا نترجم كلمة الملك

المصدر: جريدة عيون الخليج الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 5 ديسمبر 2016م
http://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/986411.html

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، السعي الدائم للحفاظ على حقوق الإنسان والتمكين منها، ونبذ العنف، والحرص على تحقيق العدل والمساواة، وتعزيز اللحمة الوطنية من خلال عمل مستمر تتكاتف فيه جهود الدولة والمصالح والمؤسسات والجهات ذات العلاقة مع الفرد والأسرة والمجتمع؛ لضمان تحقيق هذه الأهداف، وبث الوعي بأهمية احترامها وإدراك حرمة الاعتداء عليها أو انتهاكها أو الحيلولة دون الحصول عليها .

وقال "القحطاني": بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: "نحن في بلادنا -ولله الحمد- ننعم بأهم الحقوق وهو الحق في الأمن، والذي بدونه لا تقوم الحقوق الأخرى، وإن من المؤسف أن نشهد في عالمنا اليوم هذا الازدواج في المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دولياً؛ حيث أصبح هذا الأمر ظاهرة مكشوفة، ولم تَعُد بالضرورة حماية الحقوق هي الهدف بحد ذاتها؛ وإنما بقدر ما تُحققه من مصالح سياسية واقتصادية لتلك الدول ."

وتابع: "لذلك نجد أن تلك الدول التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لا تحرك ساكناً، وتغضّ الطرف عن تلك الانتهاكات الصارخة التي تُرتكب في حق المدنيين؛ فمدن تُدَمّر وأطفال ونساء تُقتل وتشرد؛ بينما نجد هذه الدول تثير بعض القضايا الصغيرة ضد هذه الدولة أو تلك؛ تاركة تلك القضايا الكبرى التي تمثل انتهاكات صارخة وغير مسبوقة لحقوق الإنسان في عالمنا المعاصر ."

وأضاف: "فما يقع من أحداث في سوريا وخاصة في حلب؛ يجعل من اليوم العالمي لحقوق الإنسان نقطة سوداء في جبين الإنسانية ووصمة عار في جبين تلك الدول التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان؛ في حين نجدها تقف متفرجة على هذه الأحداث خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية؛ ولذلك فإن من المهم إعادة النظر في آلية العمل العربي والخليجي على وجه الخصوص؛ بما يساهم في حماية حقوق الشعوب العربية والخليجية، وترجمة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الأخيرة على أرض الواقع؛ حيث أصبحت الأحداث المحيطة بالدول الخليجية تُشكل تحدياً لوجودها وتمتع شعوبها بحقوقها."

قال: يتركون الانتهاكات الصارخة ويتمسكون بقضايا صغيرة ضد بعض الدول

"القحطاني": ازدواجية حقوق الإنسان الدولية مؤسفة.. وليتنا نترجم كلمة الملك

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 5 ديسمبر 2016م
https://sabq.org

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، السعي الدائم للحفاظ على حقوق الإنسان والتمكين منها، ونبذ العنف، والحرص على تحقيق العدل والمساواة، وتعزيز اللحمة الوطنية من خلال عمل مستمر تتكاتف فيه جهود الدولة والمصالح والمؤسسات والجهات ذات العلاقة مع الفرد والأسرة والمجتمع؛ لضمان تحقيق هذه الأهداف، وبث الوعي بأهمية احترامها وإدراك حرمة الاعتداء عليها أو انتهاكها أو الحيلولة دون الحصول عليها.

وقال "القحطاني": بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: "نحن في بلادنا -ولله الحمد- ننعم بأهم الحقوق وهو الحق في الأمن، والذي بدونه لا تقوم الحقوق الأخرى، وإن من المؤسف أن نشهد في عالمنا اليوم هذا الازدواج في المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دولياً؛ حيث أصبح هذا الأمر ظاهرة مكشوفة، ولم تَعُد بالضرورة حماية الحقوق هي الهدف بحد ذاتها؛ وإنما بقدر ما تُحققه من مصالح سياسية واقتصادية لتلك الدول."

وتابع" :لذلك نجد أن تلك الدول التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لا تحرك ساكناً، وتغضّ الطرف عن تلك الانتهاكات الصارخة التي تُرتكب في حق المدنيين؛ فمدن تُدَمّر وأطفال ونساء تُقتل وتشرد؛ بينما نجد هذه الدول تثير بعض القضايا الصغيرة ضد هذه الدولة أو تلك؛ تاركة تلك القضايا الكبرى التي تمثل انتهاكات صارخة وغير مسبوقة لحقوق الإنسان في عالمنا المعاصر."

وأضاف: "فما يقع من أحداث في سوريا وخاصة في حلب؛ يجعل من اليوم العالمي لحقوق الإنسان نقطة سوداء في جبين الإنسانية ووصمة عار في جبين تلك الدول التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان؛ في حين نجدها تقف متفرجة على هذه

الأحداث خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية؛ ولذلك فإن من المهم إعادة النظر في آلية العمل العربي والخليجي على وجه الخصوص؛ بما يساهم في حماية حقوق الشعوب العربية والخليجية، وترجمة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الأخيرة على أرض الواقع؛ حيث أصبحت الأحداث المحيطة بالدول الخليجية تُشكل تحدياً لوجودها وتمتع شعوبها بحقوقها."

القحطاني: ازدواج المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دولياً مؤسف

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554335

الرياض - راشد السكران

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني على السعي الدائم للحفاظ على حقوق الإنسان والتمكين منها ونبذ العنف والحرص على تحقيق العدل و المساواة وتعزيز اللحمة الوطنية.

وشدد أن ذلك يأتي من خلال عمل مستمر تتكاتف فيه جهود الدولة والمصالح والمؤسسات و الجهات ذات العلاقة مع الفرد والأسرة و المجتمع لضمان تحقيق هذه الأهداف وبث الوعي بأهمية احترامها وإدراك حرمة الاعتداء عليها أو انتهاكها أو الحيلولة دون الحصول عليها، مستدلاً "أنه في المملكة ولله الحمد ننعم بأهم الحقوق وهو الحق في الأمن والذي بدونه لا تقوم الحقوق الأخرى."

وأضاف د.القحطاني: "إن من المؤسف أن نشهد في عالمنا اليوم هذا الازدواج في المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دولياً، حيث أصبح هذا الأمر ظاهرة مكشوفة، ولم تعد بالضرورة حماية الحقوق هي الهدف بحد ذاتها، وإنما بقدر ما تحققه من مصالح سياسية واقتصادية لتلك الدول، ولذلك نجد أن تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لا تحرك ساكناً وتغض الطرف عن تلك الانتهاكات الصارخة التي ترتكب بحق المدنيين."

وتابع: فمدن تدمر وأطفال ونساء تقتل وتشرد بينما نجد هذه الدول تثير بعض القضايا الصغيرة ضد هذه الدولة أو تلك تاركة تلك القضايا الكبرى التي تمثل انتهاكات صارخة وغير مسبوقة لحقوق الإنسان، في عالمنا المعاصر فما يقع من أحداث في سورية وخاصة في حلب يجعل من اليوم العالمي لحقوق الإنسان نقطة سوداء في جبين الإنسانية ووصمة عار في جبين تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان في حين نجدها تقف متفرجة على هذه الأحداث خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية ولذلك فإن من المهم إعادة النظر في آلية العمل العربي والخليجي على وجه الخصوص بما يساهم في حماية حقوق الشعوب العربية والخليجية وترجمة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الأخيرة على أرض الواقع حيث أصبحت الأحداث المحيطة بالدول الخليجية تشكل تحدياً لوجودها وتمتع شعوبها بحقوقها.

صالح الخثلان: السياسة المحافظة لنا خدمتنا ثمانية عقود في وجه المتغيرات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19046385

الرياض – عمر البدوي

في ظل حال من السيولة السياسية المنهمرة في الشرق الأوسط، يغدق النظّار ونقلة الأخبار بكم هائل من التحليل السياسي غير المنضبط بتقاليد التحليل الراسخة، ما يزيد المشهد ضبابية والصورة تعقيداً، يشتبك التحليل بالأهواء الأيديولوجية، فيصدر مسخاً مشوهاً حاداً في انحيازه إلى طرف صاحبه.

وأمام تصدّر أنصاف المحللين وخبراء السياسة والتحليل، يعيب صوت المنطق الممهور بالخبر والتجربة والاطلاع، يخفت نور العلمية في عتمة الارتجالية، بقصد أو من دونه تضمحل الموضوعية تحت تطاحن الرايات.

رويداً رويداً ينساب ضوء القلة المميزة ليبدد سطوة الأغلبية العادية كما يسميها أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود صالح بن محمد الخثلان، الذي يحمل مشعل التحليل المتأني والمستوعب لشروط الحال وظروفها الموضوعية، فيصدر عنه التحليل منضبطاً بساعته الموضوعية وليس ملحقاً بإيقاع الموجة وركابها.

يحتفظ الخثلان مثل قليل غيره بآراء تخالف تيار الموافقين دائماً وعلى كل حال، تساعد في توسيع رقعة الخيارات وتمديد إطار المسؤولية الجماعية لمستقبل الوطن وتأهل واقعه إلى حيث ينبغي ويحسن به.. إلى نص الحوار:

كيف تجد المخرجات الأكاديمية لكليات وأقسام العلوم السياسية في ظل فرص الحراك السياسي الشحيحة في عالمنا العربي؟

-حال مخرجات أقسام العلوم السياسية لا تختلف عن غيرها، فهناك حال ثابتة في كل التخصصات وهي قلة مميزة وأغلبية «عادية»، وإن كنا نأمل بأن حجم الأولى يزداد، حيث التحديات تتراكم والكوادر المؤهلة قليلة جداً. لكن للأسف لا يوجد إدراك لأهمية هذا التخصص، وندفع ثمن هذا في ضعف حضورنا الديبلوماسي في مؤسسات إقليمية ودولية، والذي لا يتناسب مع مكانة المملكة إطلاقاً.

<كيف تلمس واقع حقوق الإنسان لدينا؟ ولماذا لا تحظى السعودية لدى المنظمات والمجتمع الخارجي بصورة مشجعة في هذا الخصوص؟

-حدث تحسن في حال حقوق الإنسان، ولكنه تحسن بطيء ومبتسر. وأخيراً بدأنا نشعر بحال تجميد للمسيرة وظهر توجه إعلامي يشعرنا بأن حقوق الإنسان ليست جزءاً من الرؤية؛ فالمرحة تتطلب الحزم والعزم، وهذا في ظن وسائل الإعلام يستوجب ترحيل كل القضايا. ولا شك في أن هذا تشويه لهذه المرحلة، ولا يتفق مع ما سمعناه مراراً من خادم الحرمين الشريفين حين كان أميراً لمنطقة الرياض، كما أن من يروج لمثل هذا الرأي لا يدرك حجم الإساءة التي يلحقها بالمملكة في هذه المرحلة الصعبة. أما صورتنا الحقوقية في الخارج، فلن تتغير من خلال تحرك إعلامي خارجي، بل بجهد داخلي حقيقي.

<يبدو أن النسخة الأخيرة من «الانتخابات البلدية» تشهد بأفول التجربة وخيبة النتائج بما لا يشجع على انتشار عدوى الآليات لطموحات أخرى؟

المرحلة الأولى في هذه الانتخابات التي وجدت رواجاً كبيراً كونها جاءت ضمن مشروع إصلاح كبير شكل زخماً غير مسبوق على الساحة المحلية، وتضمن الإذن بتأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء هيئة حقوق الإنسان وهيئة الصحافيين وبدء الحوارات الوطنية حول قضايا جوهرية. كل هذا تراجع في مقابل ارتفاع مستوى الوعي السياسي، ودفعت الانتخابات البلدية الثمن، فلم يعد هناك سوى قلة يؤمنون بأهميتها، إذا تجاوزنا بالطبع الاهتمام لاعتبارات لا علاقة لها بمفهوم المشاركة.

<الحراك المحلي غارق في اشتباك أيديولوجيات مستقدمة من الخارج، هل المشكل هوياتي أم تيارات تتسلى ببعضها أمام نقص المتاحات العامة؟

-كون هذه الأيدولوجيات تشكلت أصلاً في الخارج فهذا لا يعيبها, والعالم اليوم أصبح متداخلاً لدرجة تختفي فيها الحدود بين الداخل والخارج. هذا الحراك على رغم كل ما يشوبه يمثل حالاً إيجابية ويشير إلى تعقد المجتمع السعودي بعد أربعة عقود من التنمية الاجتماعية والتعليمية.

قبل سنوات مولت إحدى الدول الأوروبية دراسة شاملة للتحولات في المملكة كان أحد أهم مواضيعها «الجدل الثقافي» ودلالاته لمستقبل المملكة. هذا الحراك ليس للتسلية، بل يعبر عن تعددية في الرؤى نحو قضايا جوهرية يأتي في مقدمها مسألة الهوية، والحاجة لبيان وتحقيق الانسجام والتكامل بين مستوياتها المختلفة.

<هل يمكن القول بأننا نعاني «تخمة محللين سياسيين»؟

-نعم وهذا مؤسف، فالغالبية العظمى من هؤلاء لا شأن لهم بالسياسة سوى متابعة الأحداث ومعرفة بعض المفردات وقدرة كلامية، وضرر أكثرهم لا يقل عن الضرر الناتج من ممارسات سياسية خاطئة فهم يسهمون في تزييف الوعي. وكما دفعنا ثمن استباحة الفتوى بخروج فئات ضالة، فنحن اليوم ندفع ثمن استباحة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بتعميق الجهل وتبسيط وتضليل الرأي العام.

<كيف تجد أداء الخارجية السعودية الآن، خصوصاً وأنك ألمحت إلى ضرورة توسيع دائرة اتخاذ القرار في الشؤون الخارجية بالتزامن مع رؤية ٢٠٣٠؟

-حدثت نقلة في خطاب سياستنا الخارجية، فأصبحت سمته الحزم والمواجهة، وكان لهذا أثر إيجابي على مستوى الرأي العام الذي يقومه مقارنة بخطاب إيراني عدائي. وإذا كانت النبرة «الصارمة» في الخطاب من أجل الوصول لهذا الاثر على الرأي العام، ومن ثم تحقيق مكاسب شعبية، فهذا يعد نجاحاً. إلا أن ما يظهر لي أن هذا الخطاب الجديد يعبر عن مرحلة وليس مجرد رغبة في كسب رأي عام، ولذلك فتقويمه يتطلب النظر في ما هو أبعد من مجرد تأثيره الإعلامي. ومن هذه الزاوية أرى أن سجل النجاح لا يرقى لمستوى الخطاب. وهذا متوقع، فالسياسة الخارجية صعبة وأطرافها ومتغيراتها متعددة والخطاب أبسط أدواتها، وحين لا يترجم رؤية شاملة وينطلق من اعتبارات استراتيجية، فقد يضر ولا ينفع.

<هل «المحافظة السياسية» في الخارجية السعودية أصبحت جزءاً من الماضي لا يمكن العودة إليه في ظل الظروف الراهنة؟

-هــذه المحافظـــة السياسية خدمت المملكة لأكثر من ثمانية عقود. لنتذكر أن الازمات في المنطقة ليست طارئة، والتحديات لها تاريخ طويل. ففي الخمسينات والستينات حدثت ثورات أطاحت بأنظمة ملكية تبعها نشاط قومي امتزج باليسار وشكل تحدياً لما تبقى من ملكيات، وتبعت ذلك ثورة دينية رفعت شعار نصرة المستضعفين، ولقيت في بدايتها أصداء كبيرة في العالم الإسلامي، ولحق ذلك ثلاث حروب لا يبعد مركزها عن الرياض سوى مئات الكيلومترات، وقبل 15 سنة دخلت المملكة في مواجهة حادة مع أكبر حلفائها نتيجة الهجمات الإرهابية. كل هذا أصبح من الماضي، وزاد حضور المملكة الإقليمي والدولي ودخلت مجموعة الـ20. هل تعلم السر؟ السر بكل بساطة هو السياسة الخارجية المحافظة. هذه المحافظة لا تعني الضعف، بل التزام مبدأ الصبر الاستراتيجي والتحرك الصامت.

<العلاقات الخليجية أصبحت أكثر تماسكاً بعد اجتذاب قطر إلى فلك المشتركات، وتحالف التحديات التي يقف على رأسها إيران، كيف تفسر حميمية الإمارات وبرود عمان والمشهد الخليجي بشكل عام؟

-هذا التماسك هو الوضع الطبيعي، في حين أن الخلاف والتنافر يثيران الاستغراب والاستهجان بالنظر الى الكم الكبير من المشتركات بين دول الخليج. في ظني أن تفسير هذه الحال الإيجابية بين دول الخليج يتمثل أولاً في ما يمكن تسميته بوجود «كيمياء شخصية» بين قادته، كانت غائبة في السابق، وثانياً زيادة درجة التوافق في إدراك التهديدات المحيطة بدول المجلس، ما يستوجب المزيد من التنسيق. أما عمان فموقفها لا يمكن وصفه بالبرود ابداً؛ فهي حال دائمة تقوم على مبدأ النأي بالنفس والابتعاد عن المشكلات العربية – العربية، وظهر هذا في حالات مهمة مثل الموقف من مصر بعد اتفاقات كامب ديفيد والثورة الإيرانية والحرب العراقية - الإيرانية. وخدمت هذه السياسة عمان ومكنتها من التركيز على الداخل وكسب احترام إقليمي ودولي. ونصيحتي لدول الخلجي أن تقدر لعمان هذه السياسة وهذا الدور وتتعايش معه.

<يبدو وكأن رمانة علاقتنا بروسيا قلقة، تنامي نفوذها يغري بالتواصل عقلانياً، وكارثية أدائها في المنطقة تحتّم مواجهتها أخلاقياً، كيف نضبط الرمانة؟

-هناك إشكالات متعددة تعوق تطور العلاقة مع أول دولة اعترفت بالمملكة، ويصعب تلخيصها في سطور, لكني سأكتفي هنا بمتغير مهم، لكنه غير واضح، ويتمثل في الصور الذهنية التي يحملها كل طرف عن الآخر. الروس تشكلت عندهم صورة سلبية عن المملكة أثناء الحرب الباردة تتمثل في النظر للمملكة من زاوية علاقتها بالولايات المتحدة، وأن كل تحركاتها الخارجية محكومة بتلك العلاقة، ولا يمكن أن تخرج عنها.

في المقابل لدينا صورة عن روسيا جاءت نتيجة الانقطاع الطويل عنها بكونها ضعيفة وليس لديها ما يستحق ترقية العلاقات معها لمستويات أعلى.
في عهد الملك عبدالله ظهر ما يشير إلى تجاوزنا لهذه الصورة السلبية، وشاع حديث عن رغبة في بناء شراكة استراتيجية، إلا أن هذا تلاشى بسرعة، ما أكد الصورة الذهنية التي يحملها الروس عن المملكة.
الصراع في سورية وتدخل روسيا العسكري عقد العلاقة، وهذا أمر مستغرب بالنظر إلى اشتراك الرياض وموسكو في نظرة استراتيجية للآثار المحتملة لاستمرار الصراع.
بقي أمر مهم، وأرى أن علينا التنبه له وهو استسهال إعلان نوايا ووعود بعقد صفقات عسكرية من دون سعي لالتزام بها، فهذا يعزز الصورة الذهنية السلبية، ومن ثم يعوق تطور العلاقات.
<هل من أفق للإصلاح السياسي يلمع في فضاء العالم العربي وفي القلب منه دول الخليج؟
للأسف أن تداعيات «الربيع العربي» الخطرة بددت كل الآمال بالإصلاح في العالم العربي، وساد شعور بالقلق من أي تغيير أو حتى نقد ومطالبة بالإصلاح خشية أن يقود إلى تلك النتائج الكارثية، وأصبح المزاج العام راغباً في بقاء الأوضاع كما هي. لكن ما يجب تذكره هو أن الربيع العربي وتداعياته كانا نتيجة غياب الإصلاح واستمرار الجمود السياسي في مجتمعات مرت بتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة.
<ذكر سابقاً أن إيران «نمر من ورق»، ولكن نفوذها الآن يتسع إلى درجة جعلت قوى العالم تتفاهم معها مباشرة، كيف نتعامل مع الموقف المتأزم على صفيح ساخن من الطائفية غير المسبوقة؟
-إيران «نمر من ورق بمخالب فولاذية» هو قول يكرره الأمير تركي الفيصل دائماً كونها تمارس سياسة عدوانية في وقت تعاني من أوضاع داخلية صعبة، وأنا اقتبست هذا القول في إطار الرد على هذا الشعور السائد والحديث المكرر في الإعلام العربي عن تفوق إيران وهيمنتها على أربع عواصم عربية، وهو حديث للأسف يأتي في إطار حرب نفسية يبدو أنها حققت نجاحاً بدلالة انتشار هذا الوصف والتعامل معه وكأنه حقيقة واقعة.
في رأيي أنه وباستثناء العراق، حيث مَكن الاحتلال الأميركي وتفكيك مؤسسات الدولة إيران من الهيمنة عليه، فتأثير إيران محدود وليس كما يشاع. ففي سورية هي في موقف الدفاع وتستنزف يومياً عسكرياً ومالياً، وفي لبنان وجودها قديم وسبق الربيع العربي وسببه التركيبة السياسية المعقدة، أما في اليمن فهي، تستثمر أوضاعاً أتيحت لها في إطار منافسة إقليمية. نحن بحاجة لتفكيك مفهوم الهيمنة الإيرانية والنظر إليها بموضوعية كشرط أولي لنجاح مواجهتها، والبداية لا بد أن تكون في العراق، حيث المواجهة الحقيقية التي لن تكون سهلة أبداً، لكنها تتطلب استراتيجية عربية طويلة الأمد، وليس تحركات قصيرة.
<كيف تفسر حالات التعاطف الشعبي مع أردوغان في مقابل «فوبيا الإخوان» النخبوي، سببها، وأثرها؟
-التعاطف مع الرئيس التركي يعود إلى ما يعبر عنه من مواقف قوية تجاه قضايا الأمة وتجد لها أصداء إيجابية في الشارع الذي يشعر بحال من الضعف والسكينة أمام قوى إقليمية ودولية تعبر صراحة عن أطماعها وتمارس سياسات عدوانية من دون وجود من يتصدى لها. والشارع لا يهمه سوى الخطاب وقوته ولا ينشغل أبداً بمقارنته بالواقع. أما خوف النخب من الإخوان فأصبح حالاً مرضية وألحق أضراراً بالمجتمعات العربية. وهنا أجد تشابهاً بين نظرة الغرب للمسلمين والتعامل معهم من زاوية الإرهاب، ونظرة هذه النخب لأي رغبة في الإصلاح والخروج من هذا المأزق من زاوية ضيقة تتمثل في «خطر الإخوان»، وهذه بلا شك نظرة غير موضوعية، وانعكست سلباً على مسيرة الإصلاح.
<لماذا راجت فكرة حتمية المواجهة بين «الربيع العربي» ودول الخليج التي باءت بتهمة تبني الثورة المضادة؟
-الحكومات الخليجية نظرت إلى ما حدث للربيع العربي من زاوية ما تعرضت له الأنظمة الجمهورية، ولذلك اتخذت موقف المواجهة. هذه نظرة خاطئة فالأنظمة السياسية في دول الخليج تختلف جذرياً عن الأنظمة الجمهورية، خصوصاً في مسألتين مهمتين: مصدر الشرعية ودرجة العنف الرسمي.
النظام الجمهوري يقوم على فكرة السيادة الشعبية، إلا أن تلك الأنظمة تصادمت مـــع هـذا المفهوم، ولذلك فقدت شرعيتها تماماً وانتهت إلى مواجهة عنيفة مع مجتمعاتها. في دول الخليج مصدر الشرعية لا علاقة له بالسيادة الشعبية، ومطالب الإصلاح ليست سوى نتيجة طبيعية للطفرات التنموية الكبيرة التي مرت بها المجتمعات الخليجية، وانعكست على العقد الاجتماعي، ما يستوجب إعادة صياغته في اتجاه يعزز الشرعية، ويعيد الحيوية للأنظمة السياسية.
رسائل إلى:
عادل الجبير
- عميد الديبلوماسية في القرنين الـ20 والحادي والـ21, هنري كيسنجر وصف الديبلوماسية السعودية بالغموض البناء الذي مكنها من إدارة ملفات شائكة وعلاقات صعبة، ونحن اليوم بحاجة للعودة لتلك الخاصية، فالمباشرة في الديبلوماسية تقلل من خياراتك.
مجلس التعاون الخليجي

- صيغة «التعاون» لم تعد كافية لمواجهة التحديات والأخطار الراهنة.
مجلس الشؤون السياسية والأمنية
- القضايا والتحديات اليوم معقدة ومتشعبة جداً، ولا يمكن التصدي لها من دون تحضير جيد تقوم به أجهزة بحثية مساندة على درجة عالية من التأهيل والاستقلالية.
كليات العلوم السياسية والحقوق
- تدرسان أهم قضيتين في كل المجتمعات: ممارسة السلطة ومشروعيتها وضبطها، وعلى رغم ذلك هذه التخصصات لا تجد ما تستحق من تقدير.
عبدالله النفيسي
- الشأن السياسي معقد جداً ومتعدد المتغيرات ولا يمكن التعامل معه بنظرة أحادية وأحكام قطعية.
مجلس الشورى
- يجب على المجلس ألا يتوقف عند الوظائف المحددة له في نظامه, فالأدوار تتطور بتطور الظروف، ومضى وقت كافٍ لينظر المجلس في توسيع دوره، وعليه ألا ينتظر توسيع هذا الدور من خلال منحه صلاحيات، بل العمل على اقتناصها.
ملامح
ولد صالح الخثلان في العاصمة السعودية الرياض عام 1382، وانخرط في مدارسها خلال مراحل التعليم العام، إذ درس الابتدائية في الفاروق، والمتوسطة في الشافعي، وأخيراً الثانوية في بدر.
ولما كانت تلك الأيام مصبوغة بحال من التسييس المرتفع إذ تمر المنطقة العربية بحال من التقلبات السياسية غير المنتظمة، مضي في دراسة العلوم السياسية حتى نال درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الملك سعود عام 1985 التي يعمل بها الآن في التخصص ذاته.
واصل تعليمه مباشرة وحصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة كانسس (لورنس) الولايات المتحدة الأميركية عام 1989، والدكتوراه في التخصص ذاتها ومن الجامعة نفسها عام 1993،
ليعود إلى بلاده ويبدأ في التدريس الجامعي، إذ شغل منصب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، وقبله رئيس قسم العلوم السياسية، وتم اختياره عضواً في مجلس الشورى في دورته الجديدة، إضافة إلى عدد من الجمعيات والمراكز التي انضم إليها، وصب خلاصة خبرته ومعرفته إيماناً بالأهداف التي اعتنقها والأفكار التي استحوذت عليه واستعمرت تفكيره، إذ تولى منصب نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعضوية الهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي مرشحاً عن المملكة.
كما عمل رئيساً لتحرير مجلة الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود، وعضو مجلس إدارة مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، وأمين المجلس التنسيقي لمراقبة الانتخابات البلدية خلال الدورة الأولى للانتخابات، إضافة إلى عدد من العضويات في جمعية دراسات آسيا الوسطى، والجمعيتان الأميركية والسعودية للعلوم السياسية.
وخلال عمله الجامعي وعضويته في كم واسع من المنظمات الحقوقية والسياسية قدم أبحاثاً ودراسات في مواضيع مختلفة، رفعت من درجة حضوره في الوسط الأكاديمي والمعرفي، تناول عبرها علاقات دول المنطقة مع القوى الكبرى وانعكاساتها، والعلاقات السعودية والسياسة الخارجية السعودية وفرص الانتقال الديموقراطي على حقوق الإنسان ومواضيع أخرى لامست حاجة المنطقة وشعور ساكنيها متعلقة بالربيع العربي والإرهاب والإصلاح في الوطن العربي.
كما شارك في كتابة مقالات سياسية في عدد من الصحف المحلية والإلكترونية (عكاظ, الجزيرة ,الرياض. الوطن، الحياة، إيلاف، التقرير)، وفي برامج إذاعية وتلفزيونية.

«حقوق الإنسان" في السعودية نشاط جديد متصاعد.. يُواجه بالانتقاد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/m/story/19004448#sthash.O16HOlWu.dpbs

عرف السعوديون النشاط المؤسسي لحقوق الإنسان قبل حوالى 12 عاماً، حين تم إنشاء «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» (أهلية)، وبعدها بعامين ولدت »هيئة حقوق الإنسان» (حكومية)، اللتان أخذتا على عاتقهما هذه القضايا، رسمياً وشعبياً. إلا أن نشاط الجهتين لم يحمهما من سهام النقد، التي وجهت لهما من المواطنين، وحتى من مجلس الشورى .

وتبذل الجمعية والهيئة جهوداً للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايته ضد كل ما يمكن أن يتعرض إليه من أذى وظلم وتعسف وعنف وأمور مشابهة أخرى تخالف الأنظمة واللوائح الخاصة بحقوق الإنسان .

وشهدت القضايا الحقوقية تنامياً لافتاً في السنوات الأخيرة، إذ استقبلت الجمعية خلال الأعوام العشرة الأولى منذ إنشائها حتى العام 2014 حوالى 40 ألف قضية، فيما سجلت في العام الماضي 2015 أكثر من 48 ألفاً. أما الهيئة فاستقبلت خلال خمسة أعوام فقط (من 1428 إلى 1432) أكثر 12ألف شكوى، وتلقت في مقرها الرئيس في الرياض خلال العام 2014 فقط، 1025 شكوى .

وتزامناً مع «اليوم العالمي لحقوق الإنسان» الذي صادف السبت الماضي الـ10 من كانون الأول (ديسمبر)، عبّر عدداً من متابعي موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عن آراءهم فيما يخص وضع حقوق الإنسان في السعودية، إلا أن معظم الردود جاءت «سلبية .«

إذ اعتبرت أروى الصالح أن دور هيئة حقوق الإنسان لم يثمر بشيء لصالح المرأة السعودية، قائلة: «ماذا فعلتم لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ورفع التمييز عنها؟ .«

وأشارت »لمياء» إلى ضعف دور الهيئة، في قولها: «أوراقي وملف قضيتي كامل لديكم من شهر، لم يتم الرد علي». ووافقتهما «لوفين» مدونة أن «حقوق الإنسان كاملة إن كنت ذكراً، ومعدومة إن كنتِ أنثى». وقوبل دور الهيئة والجمعية بانتقادات واسعة في ملف حقوق المرأة، إثر مطالبة سعوديات بنزع ولاية الذكور عنهن .

وأكد المحامي محمد الضميان مبدأ عدم التمييز في الحقوق، مدوناً أن «عدم التمييز هو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية قبل أن تقره القوانين الدولية والداخلية، والمهم هو تطبيقه على أرض الواقع». واتفق معه «خالد»، عندما صرح: «من أكبر مظاهر التمييز هو نظام الولاية الذي يجب أن يتم إسقاطه«، داعياً إلى «الحد من العنف ضد المرأة .«

فيما وجه أبو إبراهيم حديثه إلى جمعية حقوق الإنسان، قائلاً: «الأسواق مليئة بالألعاب التي تحث على الجريمة والسرقة والقتل، خصوصاً ألعاب البلاستيشن وغيره مثل حرامي السيارات. وليش (لماذا) ما توجهوا بحظرها .«

ولم يقتصر الانتقاد على المواطنين، إذ انتقد مجلس الشورى السعودي أداء هيئة حقوق الإنسان، وذلك بعد ما عرضت الأخيرة تقريرها الأول في حزيران (يونيو) العام الماضي، واتهم المجلس، الهيئة بـ«التقصير» في عملها الحقوقي .

وأشار المجلس إلى غياب أي معلومات عن السعوديين المسجونين بالخارج في تقريرها، فضلاً عن وجود قصور في حقوق المرأة ومتحدي الإعاقة، ومتابعة حقوق السجناء بلا محاكمة .

وفي المقابل، صاحب فوز السعودية في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي العام الحالي بمقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لثلاث سنوات، ردود أفعال مرحبة في «تويتر». وأشاد أنور المحيسن بجهود الهيئة قائلاً: «جهود الهيئة تستحق الإشادة على المستوى الدولي». واتفق معه أحمد المحيميد في قوله» :الحمد لله إنجاز قانوني منصف فوز المملكة بمقعد مجلس حقوق الإنسان، تهانينا .«

يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأسست العام 2004، وتعد أول منظمة مستقلة في هذا المجال بالسعودية، وتهدف إلى «حماية حقوق الإنسان والدفاع عنه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية، إلى جانب الاتفاقات والمواثيق الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة .«

فيما أنشأت هيئة حقوق الإنسان العام 2005، وهي جهة حكومية مستقلة تختص في إبداء الرأي والمشورة حول ما يتعلق في قضايا حقوق الإنسان، وتهدف إلى «حماية حقوق الإنسان وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها على ضوء أحكام الشريعة الاسلامية .«
وتحرص الجمعية والهيئة على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية والخاصة اللوائح والأنظمة المتعلقة في حقوق الإنسان، ومنها: نظام الحماية من الإيذاء وحماية الطفل ورعاية متحدي الإعاقة ومكافحة جرائم الإتجار في الأشخاص، ولائحة عمالة الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، إضافة إلى الأنظمة الأساسية وأنظمة التعليم والصحة والعمل والقضاء والبيئة والإجراءات الجزائية، والمطبوعات والنشر ومكافحة الجرائم المعلوماتي .
وتلعب الجمعية والهيئة دوراً في الكشف عن التجاوزات المخالفة للوائح والأنظمة وتقديم الآرء والمقترحات والتوصيات للأجهزة والهيئات الحكومية والأهلية المعنية، وتتعامل مع القضايا في الهيئات الدولية عموماً والمنظمات الدولية بشكل خاص، إضافة إلى أنها تستقبل الشكاوى، وتدرس المواثيق والصكوك الدولية .
وتعمل الجهتان أيضاً على إقامة النداوت والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، والتواصل مع المنظمات المعنية، ونشر الإصدارات التي تتعلق في حقوق الإنسان .
وبحسب هيئة حقوق الإنسان، فإن شكاوى حقوق الموقوفين والسجناء هي الأعلى وتمثل 19 في المئة من مجمل القضايا التي تستقبلها. فيما احتلت الشكاوى الإدارية النسبة الأعلى مما تلقته الجمعية الوطنية، والتي بلغت 12 ألفاً و449 قضية .
وتصنف القضايا التي تقف عليها كل من الجهتين إلى: إدارية، وسجناء، والعمل، والتملك، والرعاية الصحية، والتعليم، وعنف أسري، وعمالية، وقضائية، ومالية، وأحوال شخصية، وأحوال مدنية، وعنف ضد الطفل، وغيرها .
وأوضح تقرير أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للعام 2014، أن عدد الإناث اللاتي تقدمن بشكاوى إليها وصل إلى 21 ألفاً و172 فتاة، يمثلن 44 في المئة من المتقدمين، فيما بلغ عدد الذكور 27 ألفاً و456، بنسبة 56 في المئة .

إنهاء معاملات "الأحوال" ميدانياً بالخفجي والنعيرية

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 9 ربيع اول 1438هـ - 8 ديسمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4169825

اليوم - الدمام

قدمت الوحدة المتنقلة التابعة للأحوال المدنية، خدماتها الشهر الماضي في محافظات الخفجي والنعيرية والوجه والمهد وحقل وبدر.

وفي ذات السياق، بدأت الأحوال المدنية بتقديم خدماتها لمنسوبي ومنسوبات هيئة حقوق الانسان من خلال العربة المتنقلة المجهزة بأحدث الأجهزة والتقنيات، والتي تقدم جميع خدمات السجل المدني من إصدار الهوية الوطنية أو تجديدها، إضافة إلى إصدار سجل الأسرة للأمهات.

من جانبه أكد المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر أن الوحدات المتنقلة تقوم مقام مكاتب الأحوال المدنية وتقدم فيها جميع خدمات المكتب، ومن أهدافها زيارة المحافظات والقرى التي لا توجد بها مكاتب للأحوال المدنية لخدمة المواطنين لحين افتتاح مكتب بها.

«أكدت حماية الطفولة ومكافحة الاتجار بالبشر وكفالة الحقوق

«حقوق الإنسان" تؤكد "تمكين" المرأة وتحذر من معلومات مغلوطة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514109

واس (الرياض)

أكدت هيئة حقوق الإنسان، أن إعلان انتخاب المملكة لفترة رابعة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يؤكد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، كما يبرز ثبات مواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم.

ونوهت الهيئة في بيانها الصادر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان المصادف للعاشر من شهر ديسمبر من كل عام، بما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين من جهود حثيثة لرفع الظلم ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة في ظل الأحداث الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم وما يصاحبها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وحذر البيان من الانتقائية وازدواجية المعايير في قضايا حقوق الإنسان.

وقال بيان الهيئة: لقد ظهر ذلك جليا في جهود المملكة وعملها المتواصل من خلال إصدار الأنظمة والتشريعات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، ونشر ثقافة حقوق الإنسان،

مشيداً بجهود خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - الرامية إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، مؤكداً أن انتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان للمرة الرابعة يؤكد أهمية دورها الريادي والمحوري في المنطقة وفي العالم، ودورها في خدمة قضايا أمتها العربية والإسلامية، وقضايا حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وتجسيد ثوابت المملكة وقيمها الإسلامية.

وأكدت الهيئة استمرار المملكة في التعاون الدولي مع آليات حقوق الإنسان من خلال عضويتها في أجهزة الأمم المتحدة أو من خلال ابرام اتفاقيات التعاون والتي كان آخرها مع المنظمة الدولية للهجرة حيث سيحقق الاتفاق رغبة كلا الطرفين في مواصلة التعاون الوثيق لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، ويقر الاهتمام العالمي المتزايد بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

وقالت الهيئة في بيانها: "تنطلق المملكة العربية السعودية من مبدأ ثابت في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، إيماناً منها بما كفلته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي الحقوق والحريات المشروعة، وتجرِّم انتهاكها بأي شكل من الأشكال."

ويؤكِّد النظام الأساسي للحكم في المملكة على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، حيث نصت المادة «26» من النظام على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية، كما كفل النظام حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وضمن حق العمل سن الأنظمة التي تحمي العامل، وصاحب العمل، على حد سواء، مع توفير الدولة للتعليم العام، والالتزام بمكافحة الأمية.

وأضافت الهيئة: "تسعى وتتضافر التشريعات الوطنية في المملكة، لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة وحقوق المرأة والطفل، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع الجميع بحقوقه، وتمارس السلطة القضائية في المملكة، أدوارها في استقلال تام، مستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها، إذ إن القضاء حجر الزاوية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومع تواصل مسيرة التطور والبناء والتنمية، يصاحبها استثمار أمثل في الإنسان بوصفه محور التنمية وأساسها, مع تحديث للأنظمة وتعزيز للإجراءات والتدابير، لمزيد من الضمانات لحماية حقوق الإنسان."

وأكدت هيئة حقوق الإنسان أن رؤية المملكة 2030، تعكس الاهتمام الكبير بإنسان الوطن في محاور التنمية بهدف ضمان جميع حقوقه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها من الحقوق، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان فهو جزء لا يتجزأ من الجهود الوطنية المستمرة في هذا المجال. والمملكة ماضية في جهودها نحو نشر ثقافة حقوق الإنسان، ودمج مفاهيمها وقيمها في المنظومة التعليمية، وتعزيز دور المؤسسات الحكومية والأهلية للقيام بدورها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومن جهود المملكة العربية السعودية, في حفظ حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها محلياً «حقوق الطفل»، حيث تسعى المملكة إلى توفير بيئة آمنة وسليمة للطفل تمكنه من تنمية مهاراته وقدراته وحمايته نفسياً وبدنياً وعقلياً؛ لذا جاء «نظام حماية الطفل» ليحميه من كلِّ ما يسبب له الضرر.

وأشارت الهيئة إلى أن المملكة تؤكد دوماً التزامها برعايتها وحمايتها لهذه الحقوق، ليس فقط لكونها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، بل انطلاق من التزامها بواجباتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحافظ على جميع مصالح الطفل، لذا صدر نظام حماية الطفل بالمرسوم الملكي رقم م / 14 بتاريخ 3 /2 /1436هـ، الموافق 26 /11 /2014م إذ عرَّف النظام الطفل بأنَّه «كل إنسان لم يتجاوز الـ18 عامًا من عمره."

وعززت الدولة إجراءاتها في مجال حماية الطفل من أشكال التعسف والعنف كافة، من خلال اتخاذ عديد من التدابير، ومن ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء بهدف حماية أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة ومنهم الطفل, ويعد نظاما «حماية الطفل» و«الحماية من الإيذاء» خطوتان إيجابيتان نحو حماية الطفل من الإيذاء وتأكيداً لحقوقه والاهتمام بشؤونه.

واشتمل النظام على ما قررته الشريعة الإسلامية والأنظمة والاتفاقيات الدولية، فتضمَّن محظورات ومخالفات عدة، قد تحدث من أولياء الأمور، أو من بعض الأشخاص في المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالطفل، ولم يقتصر على أشكال الإيذاء والإساءة الجسدية والنفسية والجنسية التي تحدث أحيانًا للأطفال بشكل عام كالإهمال وعدم الرعاية في المنزل، أو في الأماكن العامة، أو ترك الأبناء دون سند عائلي، وغيرها مثل عدم استخراج الوثائق الرسمية لهم، وعدم استكمال اللقاحات الصحية الوقائية، والتسبب في انقطاع الطفل عن التعليم، ووجوده في بيئة تعرِّضه للخطر، والاستمرار في سوء معاملته، واستخدام الكلمات المسيئة له، كذلك تعريضه لمشاهد مخلة بالآداب أو الجرائم، والتمييز ضده لأي سبب من الأسباب والتقصير البين والمتواصل في تربيته ورعايته، والسماح له بقيادة السيارة دون السن القانونية، أو المتاجرة في الممنوعات، أو في ممارسة التسول، أو بيعه التبغ ومشتقاته، أو استخدامه في أماكن بيع المخدرات، أو مشاركته في السباقات والنشاطات الرياضية والترفيهية التي تعرِّضه للخطر، وغيرها من الأفعال التي حظرها النظام.

ومنح النظام للطفل خصوصية تتمثل في حمايته وضمان حقوقه ورعايته، ولم تقتصر تلك الحماية على الأسرة، بل أعطاه الحماية في كلّ الأماكن التي يوجد بها، كما أنَّه شمل جميع الأطفال السعودي منهم والمقيم، دون تمييز بينهما، حيث لم يميز بين الأطفال حسب الجنسية، أو غيرها من المعايير التي لا خيار للطفل فيها، ويعد النظام مكملاً لنظام «الحماية من الإيذاء» الذي صدر قبله لحماية الإنسان داخل محيط الأسرة، واشترط وجود علاقة أسرية بين المُؤذِي والمُؤذَى، أو علاقة ولاية، أو سلطة، أو مسؤولية، أو وصاية، أو تبعية معيشية، ولم يحدد الفئات المشمولة، بل جعلها عامة لكلِّ من تقع عليه حالة إيذاء حتى الأطفال.

وقالت الهيئة في بيانها : من جهود المملكة في حفظ حقوق الإنسان، «حقوق المرأة»، حيث تدعم الدولة تمكين المرأة في المستويات كافة، وهذا الأمر سهَّل لها تحقيق عديد من الإنجازات على المستويين المحلي والدولي , وتأتي حماية «حقوق المرأة» في المملكة وفقًا لما جاءت به الشريعة الإسلامية، التي تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، حيث لا تفرِّق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي نصَّ في مادته الثامنة على أنَّ الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، فالمرأة لها ذمة مالية مستقلة، وأهلية قانونية كاملة، تكفل لها حرية التصرف، وممارسة شؤونها باستقلالية تامة، ودون أي قيود، وهنا لا بد من التأكيد على أنَّ ما يثار حول بعض الممارسات المتعلقة بوضع المرأة في المملكة يعود إلى «مفاهيم مغلوطة»، أو «معلومات تفتقد الدقة والموضوعية»، أو إلى «ممارسات خاطئة تناقض أحكام وقيم الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية»، ولمعالجة مثل هذه السلوكيات، فإنَّ الدولة تكرِّس جهودها في مجالات التربية والتعليم والتثقيف في موضوعات حقوق الإنسان، كونها من الأدوات المهمة والفاعلة، لرفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، ولمكافحة جذور هذه الممارسات الخاطئة، حيث يعد برنامج «نشر ثقافة حقوق الإنسان» الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع جهات حكومية وغير حكومية إحدى أهم هذه الأدوات.

وتسهم المرأة السعودية في صناعة القرار الوطني، من خلال توليها مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والأهلي، وكذلك عضويتها في مجلس الشورى، إضافة إلى حقها في الانتخاب، والترشح لعضوية المجالس البلدية، وفوزها بعدد من المقاعد في الانتخابات البلدية الأخيرة «2015.«

وأكدت الهيئة أن المملكة لم تدخر أي جهد في إصدار عديد من القرارات أو التشريعات التي تعزز دور المرأة السعودية في المجتمع، وعلى سبيل المثال ما أصدره مجلس الوزراء المنعقد في تاريخ 20 /10 /1434 هـ ، بالموافقة على نظام الحماية من الإيذاء، الذي يُجرّم العنف الأسري ضد المرأة والطفل.

وأضافت: من أهم القرارات التي صدرت لتعزيز وكفالة حقوق المرأة، تعيين 30 امرأة في عضوية مجلس الشورى, وإتاحة الفرصة للمشاركة في الانتخابات البلدية كمرشحة وناخبة, دعم برنامج الأسر المنتجة، وهو البرنامج الذي يصل إلى ربة المنزل و «الأميّة» ومتوسطة التعليم والأرامل والمطلقات, كما أنَّ هناك مشروعًا وطنيًا يهدف إلى إسكان الأرامل والمطلقات، في سبيل تحقيق الحياة الكريمة للجميع، إضافة إلى حق المرأة السعودية في الحصول على قرض سكني من صندوق التنمية العقارية متى كانت مسؤولة عن عائلتها, إلى جانب فتح مجالات جديدة لعمل المرأة، ومشاركتها في الأعمال الاقتصادية وقطاع الأعمال بشكل عام.

ولفت هيئة حقوق الإنسان إلى أن حكومة المملكة أولت في مجال الرعاية الاجتماعية «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، مزيداً من الاهتمام والتطوير، من خلال دعم الأسر المحتاجة، وتقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة، من خلال برامج موجهة لجميع فئات المجتمع، خصوصاً الأشخاص ذوي الإعاقة, لتتوج جهودها المبذولة في رعايتهم, وقد صدرت عديد من الأنظمة والقرارات، ومن بينها نظام رعاية المعوقين الذي صدر بموجب المرسوم الملكي بالرقم م / 37 بتاريخ 23 /9 /1421هـ ، الذي أشار إلى أن الدولة تكفل حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجِّع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة.

وأضافت: تقدم الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجهات المختصة في المجالات الآتية: الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل «ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي»، بما يتناسب مع قدرات المعوقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها، مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدَّمة في هذا المجال, وتقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية، بما يتفق ونوع الإعاقة ودرجتها ومتطلبات سوق العمل، بما في ذلك توفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي، وتأمين الوسائل التدريبية الملائمة, والتوظيف في الأعمال التي تناسب قدرات المعوق ومؤهلاته لإعطائه الفرصة للكشف عن قدراته الذاتية، ولتمكينه من الحصول على دخل كباقي أفراد المجتمع، والسعي لرفع مستوى أدائه أثناء العمل عن طريق التدريب, إضافة إلى تنمية قدرات المعوق، لتحقيق اندماجه بشكل طبيعي في مختلف نواحي الحياة العامة، ولتقليل الآثار السلبية للإعاقة، والاستفادة من الأنشطة والمرافق الثقافية والرياضية وتهيئتها، ليتمكن المعوق من

المشاركة في مناشطها داخلياً وخارجياً، بما يتناسب مع قدراته، وتعزيز مكان المعوقين في المجتمع، والتعريف بحقوقهم واحتياجاتهم، وقدراتهم، وإسهاماتهم، وبالخدمات المتاحة لهم، وتوعيتهم بواجباتهم تجاه أنفسهم، وبإسهاماتهم في المجتمع, إلى جانب تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقل المعوقين بأمن وسلامة، وبأجور مخفضة للمعوق ومرافقه، حسب ظروف الإعاقة، وتقديم الرعاية النهارية والعناية المنزلية، وتوفير أجهزة التقنية المساعدة، ومنح المعوقين قروضًا ميسرة للبدء بأعمال مهنية، أو تجارية، تتناسب مع قدراتهم، سواء بصفة فردية أم بصفة جماعية, إعفاء الأدوات والأجهزة الخاصة بالمعوقين من الرسوم الجمركية, وإنشاء صندوق لرعاية المعوقين تودع فيه التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف والغرامات المحصلة عن مخالفة التنظيمات الخاصة بخدمات المعوقين، إضافة إلى انضمام المملكة للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولاتها الاختيارية.

وأشارت الهيئة إلى جهود المملكة في «حماية حقوق العمالة»، عادّة المملكة من الدول الجاذبة لطالبي العمل، وتستضيف على أراضيها نحو تسعة ملايين من غير السعوديين الذين قدموا إليها للعمل في مجالات متنوعة؛ لذا تعمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة كافة، لحماية حقوقهم، وتهيئة الظروف الإنسانية المناسبة، وتمكينهم من أداء أعمالهم، وفي هذا الإطار أصدرت الدولة عديدًا من الأنظمة والتشريعات والقرارات الوزارية وغيرها، كما تم تبني آليات رقابية أسهمت في تحسين أوضاع أولئك العمال، وتعزيز حقوقهم منها: إصدار «لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم»، إلزام أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص, إبرام اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول التي تفد منها العمالة, تطبيق ومراقبة الالتزام بحظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهراً، وحتى الساعة الثالثة مساءً، خلال الفترة من بداية شهر يونيو إلى نهاية شهر أغسطس من كلّ عام. كما أن أنظمة المملكة تحظر بشكل خاص التمييز الديني في مجال العمل، حيث تقضي المادة 61 من نظام العمل بأن يمتنع صاحب العمل عن كلِّ قول، أو فعل، يمس كرامة العمال أو دينهم، وأن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام دون الحسم من أجورهم لقاء هذا الوقت, إضافة إلى أن النظام ألزم في المادة 104 صاحب العمل بتمكين العامل من القيام بواجباته الدينية، وبرنامج حماية الأجور الذي يرصد عمليات صرف الأجور لجميع العاملين والعاملات في منشآت القطاع الخاص «السعوديين والوافدين» بهدف إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما.

وأشارت إلى أن من ضمن جهود المملكة «مكافحة الاتجار بالبشر», حيث حظر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة في العام 1430هـ، كافة صور وأشكال الاتجار بالأشخاص، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في الاستغلال, وقد وحظر النظام الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، وتضمن هذا النظام عقوبات مشددة بالسجن تصل إلى 15 عامًا، وغرامة تصل إلى مليون ريال، ومصادرة الأموال والأدوات التي استعملت في الجريمة، أو كانت معدة للاستعمال فيها. ويشمل التجريم الشخصيات المعنوية كالشركات، إذ تصل الغرامة إلى عشرة ملايين ريال، وتشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في عدد من الحالات منها إذا ارتكبت ضد النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال.

وقالت : عملت المملكة على تطوير التشريعات والآليات الأخرى التي تسهم في مكافحة الاتجار بالأشخاص فأصدرت عام 1426هـ تشريعًا يحظر العمل الجبري، واحتجاز أجر العامل دون سند قضائي، مشددة على التعامل باحترام مع العامل، وعدم المساس بكرامته بأية صورة كانت, كما جاء إقرار إنشاء لجنة وطنية دائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، لتختص بمتابعة أوضاع الضحايا، وتتألف هذه اللجنة من ممثلين من وزارات «الداخلية والخارجية والعدل والعمل والتنمية الاجتماعية، والثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة التحقيق والادعاء العام.«

وأبانت الهيئة أن المملكة العربية السعودية أولت دعم المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان ومنها: «ضمان مساواة الحق في التعليم لكل فتاة» إذ تؤمن المملكة بحق كل فتاة في التعليم، أسوة بالرجل؛ الأمر الذي يمكنها من التغلب على العقبات التي قد تواجهها، ضمن التزاماتها الدولية وتحقيقها لاستراتيجيتها الوطنية , وتشارك دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي لمحو الأمية الذي يصادف اليوم الثامن من سبتمبر كلَّ عام، ويحتفل من خلاله العالم بالإنجازات المتحققة في مجال محو الأمية، وحث المجتمعات على دعم جهود محو الأمية، ولم تعد برامج محو الأمية وتعليم الكبار في المملكة بهدف تقليص نسبة الأمية، بل تجاوزتها للقضاء على الأمية بشكل تام، إذ أصبحت أكثر جدية وازداد الوعي الاجتماعي بأهميتها، وتبنت الدولة نشر تلك الثقافة وأنَّها مسؤولية الجميع.

.

خطاب الملك أمام (الشورى) .... بُشريات في طريق الإعلان

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
https://www.albiladdaily.com

جدة ــ البلاد

تشرئب الأعناق، وتتسابق الأنظار صوب قبة مجلس الشورى يوم غد الأربعاء، حيث من المنتظر أن يفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في ذاك اليوم المشهود، أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس الشورى، حيث يلقي خطاباً، يتضمن سياسة المملكة الداخلية والخارجية.

إعلان

وأعرب رئيس مجلس الشورى الشيخ د. عبدالله آل الشيخ عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين، على دعمه واهتمامه بمجلس الشورى، ومتابعته لأعماله وأدائه، وقال آل الشيخ في تصريح سابق عن المناسبة : إن أبناء المملكة العربية السعودية والمراقبين السياسيين والاقتصاديين، يتلهفون إلى سماع الخطاب الملكي الكريم، تحت قبة مجلس الشورى؛ لما يتضمنه من ملامح مهمة تستنهض همم أبناء الوطن على امتداد رقعة بلادنا، وتؤكد المضي في تنمية الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره في عالم مضطرب يموج بالصراعات، وما يحمله من رسائل مهمة لمواقف المملكة العربية السعودية تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وسياساتها الاقتصادية.

وشدد آل الشيخ على أن المجلس يضع- كعادته – الخطاب الكريم وثيقةً أساس لأعماله، ومحفزاً لمزيد من العطاء في خدمة الدين والوطن، ورأى آل الشيخ أن المملكة تتطلع إلى مستقبل مشرق في البناء والتطوير من خلال رؤية المملكة 2030 ، وخطة التحول الوطني 2020. تلك الرؤية وما تحمله من برامج طموحة تستلزم من مجلس الشورى في دورته الجديدة ،أن يستثمر كل إمكانات أعضائه وطاقاتهم وخبراتهم في التفاعل مع الرؤية وبرامجها التي تستهدف الوطن والمواطن في كافة المجالات.

وعد الدورة السابعة لمجلس الشورى انطلاقة تضاف إلى مسيرة هذا المجلس الطويلة، التي بدأها مؤسس هذه البلاد وبانيها جلالة الملك عبد العزيز- طيب الله ثراه – فوضع منهجَ هذا المجلس وأرسى قواعدَه على مبادئ ديننِا الحنيف، مجسداً بذلك تعاليم الإسلام التي تقوم على التعاون والتآزر والمشاورة والنصيحة والإخلاص بين الراعي والرعية.

وأكد أن الدورة السابعة تأتي إثر دورات متعاقبة، مر فيها مجلس الشورى في عهده الحديث بخطوات تطويرية متدرجة، في تحديث نظامه، وفي عدد أعضائه. أما اليوم وقد ازدادت ثقة المواطن بالمجلس ووعيه بمسؤولياته، فقد ارتفعت تطلعاته لأن يقوم المجلس بدور أكبر على صعيد ممارسة دوره الرقابي, ودراسة الأنظمة وتحديثها وإقرارها, ومناقشة القضايا الوطنية الملحة، وأن يكون عوناً للأجهزة الحكومية بما يساعدها على إنجاز أعمالها.

قضايا

وينتظر أن يأتي خطاب خادم الحرمين الشريفين شاملاً وجامعاً، يحمل في مضامينه القضايا الوطنية، والنهج التنموي الذي تتطلع إليه الدولة، وتسعى إلى تحقيقه في كل المجالات في مسيرة تنموية شاملة ومتوازنة، تلبي احتياجات المواطنين، وتحقق تطلعاتهم، كما يتضمن القضايا السياسية الإقليمية والدولية الراهنة، وموقف المملكة العربية السعودية من تلك القضايا.

ويكتسب الخطاب السنوي أهمية بالغة، حيث يترقب أعضاء مجلس الشورى والمواطنون مضامين الخطاب، والذي من المتوقع أن يلقي الضوء على سياسة المملكة الداخلية والخارجية، وأيضًا الحراك التطويري الكبير الذي شهدته هياكل أجهزة الدولة المختلفة ومراجعة أنظمتها ولوائحها ومجالسها؛ لدفع وتيرة الإنجاز نحو مستقبل أكثر إشراقًا للوطن والمواطن.

وبذل مجلس الشورى جهوداً حقيقية بالتعاون مع الحكومة دعماً لعجلة البناء والتطوير والتنمية، وما يستلزمه ذلك من دراسات مستفيضة للأنظمة واللوائح التي غطت الكثير من المجالات التشريعية، وغير ذلك من الموضوعات التي تساير

المتغيرات التي تشهدها المملكة على المستويين المحلي والعالمي.
إنجازات
لمجلس الشورى في دورته السابقة الكثير من الإنجازات، جاءت في مجملها من دراسة المجلس للموضوعات التي أحيلت إليه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – رعاه الله- أو التي تم اقتراحها من أعضاء المجلس استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.
الشؤون الإسلامية والقضائية
في الشأن الإسلامي والقضائي، أصدر المجلس عدداً من القرارات التي تستهدف تطوير العمل في القضاء والتحقيق والادعاء العام والشؤون الإسلامية، حيث طالب هيئة التحقيق والادعاء العام بتوثيق مهارات الأعضاء في التحقيق والادعاء؛ للإفادة منها في التأهيل والتدريب.
كما طالب المجلس في الشأن القضائي وزارة العدل الاستعانة بالقطاع الخاص؛ للقيام بأعمال التنفيذ تحت إشراف قضاء التنفيذ. ولاحظ المجلس عدم وجود معلومات كافية عن مشروعات الرئاسة العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، فدعا إلى معلومات مفصلة عن المشروعات المتعثرة، وبيان أسباب تعثرها، وخطة الرئاسة لتجاوز الصعوبات التي سببت هذا التعثر.
الصحة
وفي قطاع الصحة طالب المجلس هيئة الهلال الأحمر السعودي بصرف بدل خطر وعدوى للمسعفين، والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية، ودراسة إسناد حالات الإخلاء الطبي للمرضى الذين تستدعي حالتهم المرضية نقلهم من أي مدينة في المملكة لأي من المستشفيات المرجعية؛ إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي، ودعمها بالإمكانات اللازمة. كما وافق على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي.
وللحد من الأجهزة والمنتجات الطبية غير المطابقة للمواصفات، طالب المجلس الهيئة العامة للغذاء والدواء بالتعريف باشتراطاتها للأجهزة والمنتجات الطبية بالداخل والخارج؛ للحد من عرض ما يخالف ذلك في الأسواق المحلية.
وشدد المجلس على بذل المزيد من الجهد لاستكمال جهاز هيئة الغذاء والدواء الإداري والفني، واستقطاب المؤهلين لذلك، والتنسيق مع الجامعات ووزارة التعليم لإيجاد الكفاءات التي تحتاجها الهيئة.
وحرصاً من المجلس على تمكين مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون من تقديم خدمات متميزة، طالب مجلس الشورى المستشفى بوضع خطة إستراتيجية متكاملة وشاملة لخدماته، وتوفير البيانات حول مؤشرات قياس الأداء لمختلف عناصرها في تقاريره السنوية القادمة، كما طالب المستشفى بتكثيف حملات التوعية الصحية بأمراض العيون الشائعة، والتعريف بأسبابها، والتركيز على أضرار استخدام العدسات اللاصقة التجميلية والتجارية.
وفي السياق ذاته شدد المجلس في أحد قراراته على زيادة الاعتمادات المالية لميزانية وزارة الصحة؛ لمواجهة ارتفاع فاتورة العمل الصحي ومستلزماته، ودعم بنود برامج التشغيل الذاتي وشراء الخدمة؛ لتلبية احتياجات المواطنين.
فيما طالب المجلس وزارة الصحة بذل مزيد من الجهد في العناية بالمرضى، وترتيب علاجهم في الخارج، وسفرهم على الدرجة المناسبة لحالاتهم (بحيث لا تقل عن درجة رجال الأعمال). والإعداد المسبق لاستقبالهم، وإدخالهم إلى المنشآت الصحية المناسبة، سواءً أكانوا على حساب الدولة أم على حسابهم الخاص.
التعليم
وفي الجانب التعليمي طالب المجلس وزارة التعليم بتقديم تقرير مفصل عن الأداء التعليمي، والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة؛ وفقاً للمعايير المعتمدة. كما طالبها بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لضبط مسميات الوظائف وفقاً للتشكيلات المدرسية، واستحداث وظائف جديدة لتخصصات الإرشاد النفسي. والتخصصات الصحية، وتخصصات التغذية، والتخصصات الإدارية، إلى جانب منح إدارات التربية والتعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة.
وفيما يخص التعليم العالي، طالب مجلس الشورى وزارة التعليم العالي(سابقاً (والجامعات بعد دراسته لتقريرها بمنح حوافز للمبتعثين الملتحقين بالجامعات العالمية المتميزة. وباحتساب تاريخ الحصول على شهادة الماجستير أساساً لأحقية عضو هيئة التدريس للحصول على مكافأة نهاية الخدمة، بدلاً من تاريخ التعيين على وظيفة محاضر.
ودعم المجلس أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بقرار أكد فيه على وزارتي التعليم والمالية؛ العمل على دمج بدل التدريس الجامعي في أصل الراتب الخاص بأعضاء هيئة التدريس السعوديين، ومن في حكمهم.
وفي جانب التدريب التقني والمهني طالب المجلس المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فتح الورش المهنية التابعة للمؤسسة؛ لتخدم المجتمع، وتكون مجالاً للتدريب التطبيقي المباشر لطلاب الثانويات الصناعية، والكليات التقنية, كما طالبها باعتماد البرامج التعليمية العالمية القائمة على الشهادات الاحترافية، وربط التخرج في المؤسسة بالحصول على شهادة تلك البرامج التعليمية الدولية المعتمدة.

حقوق الإنسان ومكافحة الفساد
وأولى المجلس اهتمامه بحقوق الإنسان وأعمال هيئة حقوق الإنسان، حيث قرر المجلس المطالبة بوضع آليات، وفق معايير ومؤشرات محددة؛ لرصد حالة حقوق الإنسان بالمملكة، وتوثيقها، ومتابعتها.
كما شدد على أهمية العمل على مراجعة برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، وتحديثه، ووضع خطة تنفيذية له، وطالب بالتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح التي تضمن التزامها بحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل سنوية لمراجعة تلك الأنظمة واللوائح؛ عملاً بالمادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة.
وبشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة طالب المجلس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمسارعة في إنشاء قاعدة بيانات وطنية؛ تتضمن المعلومات، والبيانات، والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها، وتحليلها، وتضمين تقاريرها السنوية القادمة نتائج ذلك.
كما شدد مجلس الشورى على وضع الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان تنفيذ استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد، ومتابعة ذلك.
ودعا الجهات المشمولة باختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ التحقيق مع منسوبيها الذين يتسببون في تعطيل الرد على استفسارات الهيئة وملحوظاتها، وإيقاع العقوبات النظامية على من تثبت مخالفته أو تقصيره.
وفي الشأن الرقابي الذي تقوم به هيئة الرقابة والتحقيق حث المجلس الهيئة على تعزيز دورها الرقابي؛ من خلال تكثيف التنسيق والتعاون مع وحدات المتابعة في الأجهزة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني. ومن خلال سرعة الانتهاء – بالتنسيق مع الجهات المعنية – من دراسة مشروع نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة.
الثقافة والإعلام
وفي الشأن الثقافي والإعلامي طالب وكالة الأنباء السعودية بوضع خطة إستراتيجية واضحة تحدد رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها؛ بما يبرز مكانة المملكة وهويتها، ودور الوكالة هذا المجال. وفي قرار آخر طالب المجلس مكتبة الملك فهد الوطنية بتطوير هيكلها التنظيمي، ووضع خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة لأعمالها؛ لتكون مواكبة للمكتبات الوطنية الرائدة في العالم في مجالات عملها وخدماتها المقدمة لفئات المجتمع، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة. وطالب وزارة الثقافة والإعلام بتطوير مهارات منسوبيها بالتدريب والتأهيل؛ للقيام بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما طالبها بأن تشغل وظائفها الشاغرة، وأن تلتزم في مشروعاتها بوضع خطة تفصيلية لاحتياجاتها المالية والإدارية؛ وفق دراسة علمية.
المال والاقتصاد والطاقة
وفي الشأن الاقتصادي دعا المجلس وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى العمل على توظيف الميزانيات المخصصة لها وفق الخطط الموضوعة؛ لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. كما طالبها بتضمين تقاريرها السنوية معلومات عن أهم المنجزات التي قامت بها في الجانب الاقتصادي، وما تواجهه من معوقات.
وأكد مجلس الشورى في أحد قراراته على أن تواصل وزارة البترول والثروة المعدنية تنفيذ السياسة البترولية المعتدلة للمملكة، القائمة على أسس اقتصادية تراعي المصالح المشتركة للمنتجين، والمستهلكين، والأجيال الحاضرة والقادمة، والتي تساعد على استقرار السوق البترولية.
كما أكد على الإسراع في اتخاذ الوزارة الإجراءات اللازمة في حق حالات التعديات على مواقع الأراضي المعتمدة من الجهات الحكومية، التي تم تخصيصها للاستثمار التعديني.
في قرار آخر طالب المجلس الهيئة العامة للاستثمار بتقييم مدى إسهام الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني، وخاصة في مجال نقل التقنية وتوطينها.
وفي القطاع المالي دعا المجلس مصلحة الجمارك العامة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للإسراع في تذليل المعوقات التي تواجه صادرات بعض المنتجات السعودية إلى بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ لضمان حصول المنتجات الوطنية على الإعفاءات، والتسهيلات الجمركية المقررة.
كما دعاها إلى التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للتوسع في اتفاقيات مكافحة تصدير المنتجات المقلدة والمغشوشة في البلدان المصدرة للمملكة.
وفي موضوع آخر يخص البنك السعودي للتسليف والادخار أكد المجلس في قراره على أهمية توسع البنك في العمل مع الصناديق والبرامج الخاصة المقرضة للشباب؛ لتطوير قدراتهم الإدارية والمالية، وتمكينهم من زيادة قاعدة المستفيدين وتوسيعها.
التنمية البشرية والاجتماعية
وفي مجال التنمية البشرية والاجتماعية، دعا مجلس الشورى في قرار له صندوق الموارد البشرية إلى الإسراع في تشغيل

المرصد الوطني لسوق العمل، وتفعيل دوره؛ بما يمكنه من توفير الإحصاءات، والمعلومات، والبيانات، والتقارير الدقيقة والحديثة لطالبي العمل والمهتمين بشؤونه، في القطاعين الحكومي والخاص.
وعالج المجلس حالات العنف الأسري بقرار دعا فيه وزارة الشؤون الاجتماعية إلى دراسة تأسيس جهة تنفيذية متخصصة؛ تقوم بمباشرة حالات العنف الأسري، والتدخل لمنع الضرر النفسي، والاجتماعي، والبدني، وتعمل على وضع الإستراتيجيات التكاملية بين مختلف القطاعات ذات العلاقة.
وطالب المجلس وزارة الشؤون الاجتماعية بتصميم وتنفيذ برنامج وطني لبناء القدرات في الجمعيات الخيرية، بالتنسيق مع عدد من المختصين وبيوت الخبرة؛ لعقد دورات تدريبية لجميع منسوبي الجمعيات الخيرية العاملين بها – بما في ذلك أعضاء مجالس الإدارات عند الحاجة – على مختلف المستويات التخصصية والوظيفية في الجمعيات، وفق حقائب تدريبية تعد لهذا الغرض، وذلك لبناء قدرات وتأهيل الكفاءات البشرية في الجمعيات الخيرية، للرفع من مستوى خدمات تلك الجمعيات، على أن يُخصص في ميزانية الوزارة بند لتغطية تكاليف هذا البرنامج.
وفي الشأن الرياضي حث مجلس الشورى الرئاسة العامة لرعاية الشباب على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي بأسلوب علمي وحكيم.
كما حثها على أن تقدم في تقاريرها السنوية تقييماً تحليلياً وافياً لنتائج الخدمات والمشاريع والبرامج التي تقدمها.
وطالب في توصية أخرى بالتنسيق مع وزارة التعليم لتبني برنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية، ورعايتها في سن مبكرة.
وقدم مجلس الشورى دعمه للدبلوماسيين السعوديين في إطار حرصه على تطوير العمل الدبلوماسي، حيث طالب بوضع برنامج تمويل لتملك موظفي وزارة الخارجية العاملين في الخارج مساكن داخل المملكة بأقساط ميسّرة، وتتحمل الوزارة تكاليف التمويل، ووضع الضوابط اللازمة لذلك.
وطالب في قرار آخر بالتنسيق مع وزارتي(المالية، والخدمة المدنية) لوضع الحوافز المالية اللازمة لتعيين الكوادر السعودية المؤهلة، لشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة ووظائفها.
ودعا وزارة الخارجية إلى دراسة أوضاع السعوديين المقيمين إقامة دائمة خارج المملكة؛ من حيث ظروفهم الاجتماعية، والاقتصادية، و أسباب إقامتهم في الخارج. إجراء دراسة بشأن أوضاع المواليد السعوديين في الخارج.
النقل والاتصالات
ومن المجالات التي يوليها مجلس الشورى اهتمامه مجال النقل وبهذا الجانب فقد وافق المجلس على الاستفادة من مساعدي الطيارين الذين أتموا تدريبهم على حسابهم الخاص، ومن المتقاعدين العسكريين المتخصصين في مجال الطيران.
كما أقر عدم تحميل الراكب مبالغ مالية إضافية على قيمة التذكرة الأصلية بسبب تأخر وصول الرحلة عن رحلات المواصلة الأخرى.
وطالب المجلس وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لوضع برنامج وطني شامل لتعليم الفنيين والمختصين السعوديين، وتدريبهم، وتأهيلهم لإدارة أنظمة ومراكز المعلومات في المملكة وتشغيلها.
الأنظمة واللوائح
وفي مجال الأنظمة واللوائح ناقش المجلس العديد من الأنظمة واللوائح والتنظيمات وما في حكمها من تعديلات، وتنظيمات، وضوابط أو قواعد بالإضافة إلى تفسير أنظمة أو مواد في نظام معين، وأصدر بشأنها واحداً وثلاثين قراراً، منها أنظمة وردت إلى المجلس بموجب المادة الخامسة عشرة من نظام المجلس، وأخرى بموجب المادة السابعة عشرة، ومقترحات لمشاريع أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة قدمها عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.
ومن أهم الأنظمة التي قرر المجلس الموافقة عليها مشروع نظام المنافسة)المعدل) المعد بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ وتاريخ ١٤/٩/١٤٣٤هـ، ومشروع إستراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة، اللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال المؤقتة والموسمية، ومشروع نظام السجن والتوقيف، مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع، وتعديل المادة (السادسة) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية؛ بإضافة عقوبة التشهير للجرائم الواردة فيها. وتعديل المادة)الثانية والستين) من نظام التأمينات الاجتماعية.
وبشأن المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس وفق المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى التي من أهم المواد التي تتيح للمجلس دوراً مهماً في ممارسة مهامه التنظيمية (التشريعية)، إذ تتيح المادة لعضو المجلس، أو عدد من الأعضاء اقتراح مشروع نظام جديد لسد فراغ تشريعي، أو تعديل نظام نافذ.

»حقوق الإنسان«: المملكة تدعم المحتاجين في العالم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514660

»عكاظ« (الرياض (

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن المملكة بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز تقدِّم الدعم والمساعدة للشعوب المحتاجة في أنحاء كثيرة من العالم، خصوصا في سورية واليمن والعراق والصومال.

وعبر عن سعادته بتوقيع مذكرة تفاهم بين المملكة العربية السعودية، ممثلة في الهيئة، والمنظمة الدولية للهجرة للتعاون الفني وتوثيق أواصر التعاون بينهما لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ قيمها، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان ممارستها.

من جانبه، أثنى المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة وليام لاسي سوينغ على دور المملكة العربية السعودية وما تقدمه سواء عن طريق المنظمة أو غيرها وقال: «الاتفاق خطوة مهمة لمواجهة الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم، وتحديد ومساعدة الضحايا، ومثل هذا الاتفاق بين المنظمة والهيئة خطوة نحو مزيد من التعاون وتعزيز علاقة طويلة الأمد.«

واشتملت المذكرة على عدد من المواد، إذ تعمل المنظمة على تنفيذ نشاطات وبرامج ومشاريع التعاون الموضحة في المذكرة من خلال الهيئة، وفقاً لتشريعات المملكة والتزاماتها الدولية، وبالتنسيق بين الهيئة والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية ذات العلاقة، وتتعاون المنظمة مع الهيئة - في إطار الأنظمة واللوائح والتعليمات النافذة في المملكة - من أجل تعزيز القدرات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، من خلال قيام المنظمة بتقديم المساعدة الفنية والخبرات والخدمات الاستشارية للهيئة في مجال منع ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومساعدتهم، ومن ذلك بناء قدرات العاملين في المجالات المختلفة ذات العلاقة بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وحماية الضحايا، وتقديم الخبرات الفنية والإدارية في ما يتعلق بنشاط مراكز ودور إيواء ضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص، والإسهام في تفعيل آليات حماية ومساعدة الضحايا، وإعداد آليات تسهم في عمليات البحث النشط عن الضحايا، وتطوير وسائل استقبال الشكاوى والبلاغات في هذا المجال، ووضع الآليات المناسبة لتقديم الدعم القانوني والمالي والمعنوي للضحايا وعودتهم الطوعية لبلدانهم، وإعداد أدلة استرشادية للعاملين في القطاعات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا تتضمن موجزاً مبسطاً للقواعد والمعايير الدولية، وتنظيم وعقد المؤتمرات، وورش العمل، والندوات، والدورات التدريبية المتخصصة، وإجراء الدراسات الميدانية وجمع البيانات المتعلقة بمختلف أشكال وصور الاتجار بالأشخاص، وتعزيز قدرات المختصين في المملكة في مجال القانون الدولي الإنساني، خصوصا في ما يتعلق بآليات عمل المنظمات الدولية المتخصصة، وذلك من خلال إيفاد سعوديين للعمل داخل أجهزة المنظمة في جنيف، وفي مكاتبها الميدانية، بما يتوافق مع أغراض هذه المذكرة، وفي إطار برامج المنظمة المعتمدة في هذا الشأن، وتطوير وصياغة وتنفيذ نشاطات وبرامج تهدف إلى تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، وتقديم برامج تدريبية في مجالات حقوق الإنسان، وتزويد الهيئة بالمطبوعات والنشرات الإعلامية والأبحاث العلمية، والمعلومات المتعلقة بالمؤتمرات والندوات العلمية في المجالات المشمولة بأحكام هذه المذكرة.

أخصائية: أثر كبير للنمط الغذائي في تحسن الحالات

الخبر.. "أنا منجز" يدعو لعدم الخجل من دمج المعاق بالمجتمع

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4170924

غنية الغافري ـ الدمام

تفاعل مكتب التعليم بمحافظة الخبر مع اليوم العالمي للمعاق بتنظيم لقاء تحت عنوان «أنا منجز 2»، واحتضنت المدرسة الرابعة بالخبر المتوسطة أعماله.

وقالت مديرة المدرسة مهرة القحطاني: إن معلمات التربية الخاصة بالمدرسة ساهمن في تنظيم اللقاء لإدراك المدرسة بأهمية دمج المعاق في الحياة العامة وإكسابه مهارات يمكن من خلالها أن يكون عضوا إيجابيا في تنمية الوطن والحراك المجتمعي، مشيرة إلى مشاركة عدد من الجهات والجمعيات المهتمة بالتربية الخاصة في مسارات مختلفة.

ومن جهتها، نوهت مديرة إدارة التربية الخاصة بالمنطقة الشرقية ريم الغامدي إلى أن الهدف من البرنامج هو إبراز انجازات الطالبات وتسليط الضوء على قدراتهن وتهيئتهن لسوق العمل، مشيرة إلى أن برنامج «أنا منجز 2» تم تنظيمه للعام الثاني وجاء موافقا للاحتفال باليوم العالمي للإعاقة، شاكرة المدرسة على حسن التنظيم، كما شكرت الجهات الداعمة والمشاركة في الفعالية.

وتحدثت الباحثة الاجتماعية في هيئة حقوق الإنسان أمل الدوخي خلال اللقاء عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، محذرة من تجاهلهم والخجل من دمجهم بالمجتمع وأكدت على أهمية تعليمهم حسب قدراتهم والبذل في سبيل ذلك.

من جانبها، أكدت الأخصائية النفسية في وزارة الصحة على أهمية العناية بغذاء الطفل المعاق، ونوهت إلى ان الغذاء السليم أثبت فعاليته في الشفاء من الكثير من الأمراض واستشهدت بحالة طفل يعاني من احتياجات خاصة تمكن من التحسن بعد تغيير النمط الغذائي له.

بدورها، قالت المعلمة هدى الفهيد: إن مشاركة أمهات الطالبات في دعم بناتهن كان له الأثر الإيجابي في نجاح اللقاء من خلال برنامج المشاركة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة أثناء حصص النشاط لطالبات الصف الثالث المتوسط. وأضافت: إن طالبات العوق الفكري انتجن أفكارا إبداعية وأعمالا فنية مميزة، ونوهت المرشدة الطلابية سارة الهاجري الى أن المعرض فتح باب الزيارة للطالبات من خارج المدرسة كما تضمن محاضرتين قدمت احداهما الباحثة الاجتماعية أمل الدوخي كما قدمت الإخصائية حنان الدايل محاضرة عن التغذية السليمة وأهميتها بالإضافة لمشاركة جمعيات ومؤسسات مختلفة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

العنف ضد المرأة.. 37 في المئة من الأزواج يقمعون زوجاتهم وأبناءهم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19008920

جدة – مباركة الزبيدي - الرياض - «الحياة»

أظهر إحصاء استمرار تعرض عدد كبير من النساء السعوديات إلى العنف، على رغم دخول «نظام العنف الأسري» في 2014 حيز التطبيق في المحاكم السعودية، ويظهر إحصاء متفرق شيوع العنف ضد النساء، إذ ذكر تعرض حوامل للضرب، كما أظهر أن 37 في المئة من الأزواج يقمعون زوجاتهم وأبناءهم، إضافة إلى حرمان المرأة من رؤية أهلها أو هجرها. وخصصت باحثة سعودية رسالتها البحثية في الماجستير لمعالجة العنف الأسري في المجتمع السعودي، وبعد حصولها على الدرجة العلمية، قامت بطباعته وتوزيعه كإهداء للمجتمع السعودي، بهدف القضاء على ظاهرة العنف الأسري، من خلال رفعه على الشبكة العنكبوتية لتستفيد منه شريحة كبيرة من الناس.

وكشفت الباحثة مشاعل البكري في حديث إلى «الحياة»، أن إحصاء لدراسات اجتماعية، قدمه باحثون في أحد المراكز السعودية، ذكر أن قمع الأبناء أو الزوجة، وعدم تركهم يعبرون عن مشكلاتهم بحرية منتشر كأحد أشكال العنف النفسي بنسبة 37 في المئة، وأن ما نسبته 33 في المئة يرون أن حرمان الزوجة من رؤية بعض الأقارب أو زيارتهم منتشر كذلك، كما ذهبوا إلى أن عدم الحديث مع بعض الأفراد بهدف هجره منتشر كأحد أنواع العنف النفسي بنسبة 31 في المئة، مشيرة لأنواع العنف النفسي، والذي يضم العنف ضد الأطفال ومن مظاهره تحقير الطفل.

وتطرقت الباحثة إلى العنف من الناحية الشرعية، وسبل العلاج التي تتمثل في غرس الإيمان في النفوس، والتربية الخلقية، ونشر الوعي بالحقوق والواجبات الشرعية، وسن الأنظمة الرادعة لممارسة العنف الأسري وتيسير آلياتها، كما عرضت في الملحق نماذج من قرارات صادرة عن المحاكم السعودية في ما يخص دعاوى العنف الأسري، وأرقام اللجان الخاصة بحماية الأسرة من العنف ونظام حماية الطفل، ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص، بجانب عدد من التعاميم.

وأوضحت أن الطبعة الأولى من كتابها، خصصت للإهداء كي تصل إلى جميع الجهات المختصة، بينما ستخصص في الطبعات المقبلة نسخاً للتوزيع الخيري، وذلك في مبادرة منها للحد من ظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي، إذ تضمن عنوان البحث «مجالات العنف الأسري وسبل علاجه.. دراسة نقدية تأصيلية حقوقية»، وحصلت «الحياة» على نسخة منه، تناولت فيه العنف بأنواعه: منها الجسدي، والذي يدخل ضمنه العنف الجنسي، إضافة إلى أنواع أخرى من العنف كاللفظي، والنفسي الذي عرفته «بأنه أي فعل مؤذٍ لنفسية المعنف ولعواطفه من دون أن تكون له أي آثار جسدية.«

وقالت الباحثة: «إن العنف النفسي يمثل الانفعالات النفسية، التي تتمثل في سلوك غير مقبول، يؤثر في نفسية الضحية، التي يمكن أن تحدث في هدوء ومن دون ضجة، مثل: كره الزوج لزوجته أو العزلة أو حبس الحرية، ومنع الطرف الآخر من إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين تعسفاً أو التواصل مع الأسرة الممتدة، والطرد من المنزل أو الإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد أو الحرمان من الحاجات الضرورية»، موضحةً أن ذلك يحدث للكبار وللمراهقين وللنساء، إذ يؤدي إلى حدوث آثار مدمرة في المستقبل القريب والبعيد.

ويشهد ملف المرأة تجاذباً بين العادات الاجتماعية القديمة وأنصار التيار الجديد، بوصفها عضواً فاعلاً ومؤثراً، في ظل ما يسجله الإحصاء حول أوضاعها، ولا سيما أنه موضوع تلفه الأعراف الاجتماعية. وبدأت السعودية منذ عامين حملة ضد ظاهرة العنف المنزلي بعنوان «وما خفي كان أعظم»، وأشرفت عليها مؤسسة الملك خالد، وهي مؤسسة خيرية رسمية، أظهرت في إعلاناتها تجمع نساء يرتدين النقاب أمام كاميرا لإظهار أعينهن المصابة، مع جملة مكتوبة نصها: «هنالك شيء لا يمكن تغطيته .«وفي 2014، دخل «نظام العنف الأسري» حيز التطبيق في المحاكم السعودية، إثر دراسة مسودة مشروع العنف الأسري، ووضع صيغتها النهائية، ثم إعلان إقراره وإخراجه في صيغته النهائية. ويظهر إحصاء متفرق شيوع العنف ضد النساء، إذ ذكر بعضه تعرض حوامل للضرب مع عواقب الولادة المبكرة أو الإجهاض، وأفاد أن معظم المتعرضات للعنف الجسدي في المدينة المنورة أصبن إصابات خطرة بنسبة 63 في المئة، استدعت التدخل الطبي.

وفي دراسة على ألفي سيدة في الإحساء كانت نسبة المتعرضات للعنف من أفراد الأسرة 11 في المئة، أو امرأة واحدة من بين كل عشر نساء تقريباً، وكان الزوج الأكثر تعنيفاً.
واستطلعت الباحثة نورة المساعد في دراسة لها مدى تقبل الرجال والنساء في السعودية لاستخدام العنف ضد النساء، وذكر فيها 53 في المئة من الرجال استعدادهم لاستخدام العنف ضد النساء في حال عدم اتباعهن للتصرفات المقبولة، وذكر32 في المئة منهم أنهم استخدموا العنف بالفعل ضد زوجاتهم بسبب سوء تصرفاتهن، كما أكدت 36 في المئة من النساء في الدراسة قبولهن بممارسة العنف ضدهن في حال سوء تصرفهن.
إلى ذلك، قالت الأخصائية الاجتماعية أماني العجلان، إن العنف أصبح ظاهرة في الوقت الحالي، ولم يعد سلوكاً عدوانياً يمارس كما في السابق، مشيرة إلى أن العنف النفسي «يرأس القائمة». واتهمت بعض «الحملات» بأنها سبب لـ«إماعة» المشكلة والاقتصار على إظهار الجوانب السلبية التي جعلت من القضية شيئاً تافهاً وغير مجدٍ. وأكدت بأن القوانين الحالية تحد من السلطة في حال تم تطبيقها بشكل فعلي من دون تعطيل من الجهات التنفيذية أو القضائية، واصفةً التعطيل الموجود بأنه «أسهم في عدم وضوح الأضرار المترتبة على قصور القوانين.«
لبنى الأنصاري: «الحملات» أماعت المشكلة
>أوضحت أستاذ طب الأسرة عضو مجلس الشورى السعودي السابق لبنى الأنصاري، أنه لا توجد دراسات دقيقة لتحدد مدى انتشار العنف ضد المرأة قبل عقود من الزمن، ليتم التحقق مما إذا كانت المشكلة قديمة، أم أن المعدلات ارتفعت.
وأشارت الأنصاري إلى أن ظاهرة العنف الأسري والعنف ضد المرأة ليست جديدة، لكنها حازت على الاهتمام أخيراً، ودخلت في تصنيف المشكلات الاجتماعية التي لها آثار طبية، التي بدأ الانتباه لها أخيراً، واستخدام أساليب في التشخيص وتقويم آثار المشكلة لم يكن يتم استخدامها سابقاً.
وأكدت أن آراء بعض الناس تغيرت عن ذي قبل «ما كنا نعتبره أسلوباً صارماً وشديداً في ما مضى أصبحنا ننظر إليه على أنه عنف، لأننا بدأنا نميل إلى التساهل والابتعاد عن الشدة في التربية عموماً، ولأن أساليب التعامل بين أفراد الأسرة (ديناميات الأسرة) تغيرت عن النماذج التقليدية القديمة.«
وأشارت إلى أن المحك هو «الشعور بالإيذاء» أو بالحرمان لدى الشخص الأضعف (وهو في هذه الحالة المرأة)، فمتى ما شعرت المرأة بالمهانة لضياع حقوقها أو شيء من حقوقها وكانت غير قادرة عن الدفاع عن نفسها تجاه سلوك وجّهه الآخر تجاهها، فهذا يعتبر عنفاً وله درجات وأنواع عدة.

«العدل»: كتابات العدل ملتزمة بتطبيق الرهن العقاري

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
/http://www.alhayat.com/Articles/19003794

الرياض - الحياة
أكد الناطق الرسمي باسم وزارة العدل الشيخ منصور القفاري ان كتابات العدل تختص بتوثيق العقود والإقرارات، موضحاً ان بعض المتعاملين بالرهن العقاري يلجأون إلى إلزام المالك بالإفراغ لصالحهم وتوثيق الرهن في أوراق عرفية ضماناً لحقهم في بيع العقار مباشرةً في حال تعثر المدين، وذلك بالمخالفة لنظام الرهن العقاري.
وذكر القفاري وفق ما نقلت »وكالة الأنباء السعودية» (واس) ان كتابات العدل كانت ولا تزال تجري توثيق الرهن العقاري لأي شخص طبيعي أو معنوي بحسب النصوص النظامية والتعليمات العامة المنظمة لذلك، ووفق نماذج مخصصة لهذا الغرض. وعُمّم على جميع كتابات العدل بالعمل وفق نظام الرهن العقاري المسجل بموجب التعميم (13/ت/4688 (لتاريخ 10 - 9 - 1433هـ.
ودعا القفاري عموم المتعاملين بالرهن العقاري إلى توثيق الرهن لدى كتابة العدل المختصة لضمان الاستفادة من الإجراءات الواردة في نظام التنفيذ ونظام الرهن العقاري المسجل في حال تعثر المدين عن السداد، وذلك بالتنفيذ على العقار المرهون، وفق الإجراءات المحددة في نظام التنفيذ.

«علاوة المتقاعدين» و«البطالة» و«التحرش» ملفات قديمة تجدد أمام «الشورى»

المصدر: جريدة الحياة السبت 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18995253

الرياض - سعاد الشمراني

ينتظر أن يواجه مجلس الشورى في دورته السابعة ملفات قديمة لقضايا عدة لم يتم حسمها.

وتقبع مادة صرف علاوة سنوية للمتقاعد تعادل نسبة التضخم السنوي في المملكة باسم «بدل غلاء معيشة» متعثرة عشر سنوات، أي من ثلاث دورات شورية مضت وهي تراوح مكانها.

كما تعطل تعديل نظام التقاعد المدني وتضمن التعديل المقترح زيادة سنتين للسن التقاعدي للنظام المعمول به إلى 62، وتسوية معاش الموظف المتوفى أو المفصول من الخدمة بسبب عجزه عن العمل بصورة قطعية على أساس 60 في المئة بدلاً من 40في المئة، وإضافة ابن وبنت الابنة التي توفيت في حياة صاحب المعاش، وكذلك أولاد المواطنة السعودية المتزوجة من غير السعودي ليكونوا ضمن المستحقين عن صاحب المعاش، والجمع ما بين المعاش وراتب الوظيفة للزوجين.

ولا يزال المشروع المقترح لمكافحة البطالة متعثراً في مجلس الشورى نحو سبع سنوات، المقدم من عضو المجلس علي الوزرة، ويتضمن المقترح 25 مادة، حددت الأولى منها هدف النظام بمكافحة البطالة، من خلال إتاحة فرص التوظيف للسعوديين والحد من أعداد العمالة الوافدة في القطاع الخاص، ونصت المادة الثالثة على تطبيق النظام على جميع منشآت القطاع الخاص، وشددت المادة التي تلتها على أن يكون من أهداف منشآت القطاع الخاص توفير فرص عمل للمواطنين، وأن تلتزم بتدريب موظفيها السعوديين وتطوير قدراتهم.

وطالب المشروع المقترح لنظام مكافحة البطالة وزارة العمل بإعداد قاعدة بيانات تشمل جميع طالبي العمل من السعوديين وتوضح مؤهلاتهم وخبراتهم وشهاداتهم، مشدداً على أنه لا يجوز شغل الوظيفة المتوافرة بالحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، إضافة إلى المتابعة بشكل دوري وتحديد المهن التي يمكن قصر شغلها على السعوديين وأن يصدر وزير العمل قراراً بذلك.

ومن مواد المشروع المقترح المادة الـ18 التي تنص على صرف 2000 ريال شهرياً لكل مواطن عاطل عن العمل، على أن يسدد 50 في المئة من المبالغ المصروفة له على أقساط شهرية عند حصوله على وظيفة، وتحدد اللائحة مبلغ القسط الشهري.

وأمام المجلس الجديد مشروع نظام مكافحة التحرش والابتزاز الذي لا يزال يخضع للدراسة منذ أربع سنوات، وينص النظام الذي لم ير النور على 17 مادة، ونصت مادته الـ13 على سجن المتحرش المستحق للعقوبة (دون الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً) مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تزيد على 500ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ومن المنتظر أن يتسلم أعضاء مجلس الشورى ٤٥ مليون ريال لتحسين أوضاعهم، إذ تشير لائحة مجلس الشورى إلى أن عضو مجلس الشورى يمنح ٣٠٠ ألف ريال بعد تعيينه مباشرة، ويبلغ عددهم 150 عضواً، كما تشير مستحقات الأعضاء المالية إلى حصول كل عضو على مكافأة شهرية قدرها 22.48 ألف ريال، فيما يبلغ مجمل ما يتسلمه الأعضاء خلال أربع سنوات لدورة المجلس الجديدة السابعة 165.6 مليون ريال، إذ يتقاضى أعضاء الشورى في أربع سنوات 210.6 مليون ريال.

ولي ولي العهد يوجه بإستراتيجية لمواجهة البطالة خلال 3 شهور

تركز على ربط التعليم والتدريب بسوق العمل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712300

أمين رزق - سعد آل منيع – جدة

وجه صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان، ولي ولي العهد، وزير الدفاع، ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بإعداد إستراتيجية لمنظومة التعليم والتدريب وربطها بسوق العمل مباشرة من أجل مواجهة البطالة.

صرح بذلك د. على الغفيص، وزير العمل والتنمية الاجتماعية، على هامش مشاركته في منتدى أسبار في الرياض مؤخرا، مشيرا إلى ورود توجيهات إليه وعدد من الوزراء من سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لإعداد الإستراتيجية خلال 3 أشهر تتضمن التركيز على الجوانب التقنية والمهنية بدلا من الاتجاه النظري.

وأشار الغفيص إلى أن وزارته ستركز في خفض البطالة على دعم هيئة توليد الوظائف وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.. وجاءت توجيهات سمو ولي ولي العهد إلى الوزراء المعنيين استشرافا من سموه بخطورة ارتفاع معدل البطالة إلى 12.1% وفقا لمصلحة الإحصاءات العامة في الربع الثالث من العام الجاري، فيما تستهدف رؤية المملكة 2030 خفض النسبة إلى 9% في عام 2020، و7% في عام 2030.

والواقع أن توجهات الخطة التي تركز على الاستفادة من مخرجات التعليم التقني والفني تلامس جوهر التوطين المطلوب في هذه القطاعات، التي تستوعب قرابة 5 ملايين وافد على الأقل حاليا، ويتماهى ذلك مع رؤية 2030 التي تستهدف التوسع في توطين العمالة في القطاع الصناعي والإنشائي.. ولعل البداية الصحيحة تكون بوضع خطة تدريجية إلزامية لإحلال السعوديين في الوظائف المكتبية في القطاع الخاص، ثم إيقاف التوظيف الوهمي، الذي فاقم من الاستقدام من الخارج.

والمؤمل في ظل التحدي الجديد أن تراعي وزارتا العمل والتخطيط عند إعداد الإستراتيجية الآتي:

- 1إطلاق حوار هادف مع القطاع الخاص لمعرفة المسببات الحقيقية، التي تدفعه إلى التهرب من توظيف الخريجين السعوديين.
- 2إعادة تأهيل خريجي التعليم الفني والتدريب المهني سريعا لسوق العمل من خلال فترة تدريب عملية في المصانع والمنشآت المختلفة، يتم بعدها التوظيف إذا أثبت الخريج جديته في العمل
- 3توجيه الدعم في المراحل الأولى للشباب الباحث عن فرصة عمل، وليس الشركات
- 4البداية الصحيحة لمواجهة البطالة تنطلق من تطوير التعليم ورفع مستوى المخرجات والتدريب العملي
- 5توفير بيئة مناسبة للسعوديين في سوق العمل بدلا من المنافسة غير العادلة التي يتعرضون لها من 10 ملايين وافد

ويعاني سوق العمل من خلل هيكلي تتمثل معالمه في الآتي:

•ارتفاع العمالة الوافدة إلى 10.5 مليون وفقا لوزارة العمل بينما يبحث أكثر من 700 ألف سعودي وفقا لمصلحة الإحصاءات عن عمل في الفترة العمرية من 21 إلى 35 عاما فقط.

•الإفراط الكبير في استقدام العمالة من الخارج، إذ بلغ عدد التأشيرات وفقا للوزارة أيضًا العام الماضي نحو 1.9 مليون تأشيرة بدون مبرر، نظرا لتراجع النشاط الاقتصادي على خلفية انخفاض أسعار النفط.

•استمرار تهرب القطاع الخاص من توظيف السعوديين بأساليب وحيل مختلفة، وهو ما ينبغي أن تركز عليه الوزارة أثناء وضع الإستراتيجية.
•إفراط الجامعات في القبول بالتخصصات النظرية بنسبة تصل إلى 63% على أقل تقدير، فيما يحتاج سوق العمل إلى لخريج المؤهل فنيا.
• ضعف الاستفادة من كليات التميز والكليات التقنية والمعاهد المتخصصة، مما يستدعي ضرورة إعادة تأهيل خريجيها إلى سوق العمل .

العيادات السعودية تتعامل مع 3399 حالة مرضية بمخيم الزعتري

المصدر: جريدة المدينة السبت 11 ربيع اول 1438هـ - 10 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712166

تعاملت العيادات التخصصية السعودية مع 3399 حالة مرضية من أبناء اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري بالأردن ضمن الأسبوع الـ 205. وأوضح المدير الطبي للعيادات التخصصية السعودية الدكتور حامد المفعلاني أن العيادات السعودية البالغة عددها 13 عيادة بالإضافة للأقسام المساندة لها تعاملت هذا الأسبوع مع 3399 حالة مرضية حيث كان مجموع ما تعاملت معه عيادة الأطفال 1123 حالة مرضية، كما استقبلت عيادة القلب 59 مراجعًا، والعيادة النسوية 197 مراجعًا، فيما تلقى 445 لاجئًا سوريًا العلاج في عيادة الطب العام، وتعاملت عيادة الجراحة مع 57 حالة، والعظام 174 حالة.
وأضاف المفعلاني إن عيادة الجلدية تعاملت مع 348 حالة قدم لها العلاج المناسب، وبلغ مراجعي عيادة الأذنية 171 حالة، أما عيادة المطاعيم فاستقبلت 211 طفلاً قدمت لهم اللقاحات اللازمة ضمن مشروعها الطبي «شقيقي صحتك تهمني» وأجرى قسم المختبر 111 تحليلاً مخبريًا.
وذكر المدير الإقليمي للحملة الوطنية السعودية الدكتور بدر بن عبدالرحمن السمحان بدوره أن العيادات السعودية شهدت منذ انطلاقتها تقدمًا وتطورًا ملحوظًا في نوعية الخدمات الإنسانية المقدمة للأشقاء السوريين في المخيم مع الاهتمام الكبير في تطوير الخدمات الطبية المقدمة للاجئين السوريين في بيئة اللجوء التي عادة ما تقل فيها مثل هذه الخدمات ويكثر الاحتياج إليها.

الحوار الأسري.. كلمة السر المفقودة في عـــــــلاقة الشباب والمجتمع

المصدر: جريدة المدينة السبت 11 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712170

تعاني كثير من الأسر بما يسمى بالخرس الأسري وفقدان الحوار، مما ساهم في توسيع الفجوة بينهم، بالشكل الذي جعل كثيرا من الشباب والشابات يسلكون مسلكا مختلفا وغريبا، بل وبعض الأحيان شاذا.

ويرى المتخصصون أن التفكك الأسري وما يرافقه من تزعزع في العلاقات والصلات الإنسانية والاجتماعية والتربوية، هو السبب وراء انتشار ظاهرة الطلاق، وهجر الزوجات، وإهمال الأبناء. وأجمع كثير من علماء النفس والاجتماع على أن غياب الحوار الأسري يعد سببا رئيسا في ضياع الأبناء وفشلهم وتعرضهم لكثير من المشكلات النفسية والانحرافات السلوكية والفكرية والأخلاقية، ولكي نعيد الحوار الأسري لا بد من تربية الأبناء على القيم الصحيحة المرتبطة بالدين واحترام الاختلاف ونشر الود والتفاهم بين أفراد الأسرة، وتعليم الأبناء أدبيات الحوار الناجح والفاعل وزرعها في نفوسهم وجعل الحوار منهجاً للحياة وسلوكاً مطبقاً داخل الأسرة.

»المدينة» فتحت ملف الحوار الأسري مع عدد من المختصين والأكاديميين، كما تعرفت على آراء بعض الشباب والشابات حول هذه المشكلة بحثا عن الحلول التي تعيد الشباب إلى حضن المجتمع.

شبان وفتيات: هناك فجوة بين الأجيال.. ونرفض مبدأ التسلط

حول رأي الشباب والفتيات في أسباب غياب الحوار الأسري، يقول أحمد عبدالقادر الأسمري إن غياب الحوار الأسري يأتي بسبب اقتصار حديث الآباء والأمهات غالبا على التوجيه والإرشاد والبعد عن الاهتمام بموضوعاتنا واهتماماتنا التي دائما ما تكون محط استخفاف منهم.

وترى راوية الأحمدي أن غياب الحوار ليس كما يعتقد الكثيرون أنه بسبب تعلقنا بالسوشيال ميديا، وإنما لغياب النقاط المشتركة بين الأهل والأبناء، فاختلاف الأجيال أصبح مشكلة لبعض الأهالي الذين يفضلون ما اعتادوا عليه فقط، وليس لديهم استعداد أن يتفهموا جيلنا ويتشاركوا معه، بل بالعكس يرون أننا جيل لا هدف له ولا قيمة، وقائمة انتقادهم عليه تطول.

ويعتبر عمر محمد أن جيله ارتبط بالعالم الافتراضي لأنه الأقدر على استيعاب أفكارهم وما يدور في رؤوسهم بدون انتقاد أو رفض أو استهجان، بعكس الأهالي الذين غالبا ما يكونوا متحفظين معهم، ولذلك يغيب الحوار لاختلاف الاهتمامات.

وتقول رائدة السالم: لا يمكن أن ننكر أن هناك أهالي بينهم وبين أبنائهم جسور من الحوار، ولكن للأسف هؤلاء قلة، وذلك لاختلاف اهتمامات الجيلين، وانحصار الأهل في دور سلطوي رقابي، يرغب في إخضاع الأبناء لسلطة محكمة ورقابة صارمة، وهو ما يرفضه جيلنا، ولذلك نجد أن الخرس الأسري هو الحل.

الحوار المفقود والعنف المرصود

39.8 %من الأسر السعودية تعاني العنف بين أفرادها

50.5 %من الأسر تعاني الحوار السلبي

قضايا العنف الأسري بمناطق المملكة:

295إجمالي القضايا:

96الرياض

50جازان

43المدينة

37الدمام

18عسير
32مكة
21جدة
7الجوف
أسباب غياب الحوار الأسري
•أسلوب تربية الوالدين
•الدكتاتورية وحب التسلط
•إحساس الأبناء أن بيئتهم الأسرية لا تتواءم مع مجريات العصر
•انشغال الوالدين أو أحدهما عن الحاجات النفسية والتربوية للأبناء
•الإفراط في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أفراد الأسرة
•ضعف ثقافة الوالدين أو أحدهما
•الإفراط الزائد في الدلال
•مجتمع الصحبة وجماعة الرفاق
•عدم إدراك الآباء للخصائص العمرية لأبنائهم
د.جواهر: العودة للحوار تكون بلم شمل الأسرة حول أهداف مشتركة
الدكتورة جواهر محمد مهدي مستشار الإدارة العامة للتعليم بجدة تقول: عندما تغيب الرقابة ويتوه التوجيه ويضعف الوعي لدى الأسر يكون ذلك مدعاة لتسلط ذوي الأهداف المريبة على الشباب في هذه المرحلة العمرية الحرجة، لذلك فالمجتمع معني بعلاج هذه الظاهرة من خلال الوسائل ذاتها، بطريقة مضادة يستقطب لها المعنيون من ذوي الفكر والدراية، فتناقش القضايا على بساط من الحرية ومساحة من الشفافية، وبالإمكان استعراض نماذج لحالات تعرضت لهذا الغزو وهذا التسلط وطرح ما لديهم في هذا الجانب، كما أن المثل القائل «داوني بالتي كانت هي الداء» يعد موجهًا في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ذاتها للعلاج وتقليص الفجوة بين الأسرة والشباب، وذلك من خلال استحثاث الوعي لديهم بالثروة البشرية التي بين أيديهم وأمانتهم ومسؤولياتهم حيالها.
وحول أبرز الأسباب التي أدت إلى غياب الحوار الأسري تقول إنه يعود إلى انشغال الأطراف المربية بمشاغل العيش والحياة أو لأنانية قد تسيطر على أحد الأطراف تنسيه دوره. والعودة إلى الحوار الأسري المفقود تكون بلم شمل الأسرة حول أهداف مشتركة وقيام كل فرد بدوره حيال أسرته والحفاظ على كينونة الأسرة وترك المبالغة في الرفاهية التي قد تؤثر على التواصل، فمن الغريب أن نجد في أيدي صغارنا قبل الشباب والمراهقين أجهزة الجوال والآيباد والنت المفتوح وهي أسلحة قد تعد ذات بعد تخريبي في هذه السن الغضة، لا سيما وإن غاب عنها الوعي واختلاف مفهومات التربية ومنظومات القيم بين الأجيال من العوامل المؤثرة على سلوك الأبناء وبناء السلم القيمي لديهم، فعلى الأسر أن تربي أولادها لزمان غير زمانها وعلى المجتمع والجار والمسجد والمدرسة أن يعوا هذه الأدوار، فالجيل الصالح لا ينفع نفسه فقط بل ينعكس أثره الإيجابي على كافة المجتمع.
د.الزهراني: الجهل بأساليب الحوار سبب انعدام الثقة بين أفراد الأسرة
يقول الدكتور الباحث الاجتماعي فهد الزهراني إن هنالك تأثيرا سلبيا لوسائل التواصل الاجتماعي وخاصة في الحوار والتواصل الأسري والاجتماعي وعلى العلاقات مع المحيطين، وكذلك تأثير هذه الوسائل في مهارات التواصل الاجتماعي المباشر لدى كثير من أفراد المجتمع، وخاصة داخل الأسرة الواحدة وأصبحت العزلة من الأبناء وانشغالهم بوسائل التواصل الاجتماعي عن أمور كثيرة في حياتهم الاجتماعية والأسرية، مما أدى إلى ازدياد الاغتراب النفسي بين الشباب وأسرهم ومجتمعهم، مع وجود ثقافة جديدة في اللغة والعادات والتقاليد والخروج على قيم المجتمع ومعاييره. وكذلك الفجوة بين جيل الشباب والآباء وسرعة تغيرها وتجددها بشكل سريع مستمر دون متابعة مستمرة من الآباء لكل جديد وحديث. ومع انعدام الحوار والجهل بأساليب الحوار الفاعلة واعتبار الحوار مع الأبناء نوعاً من الترف الزائد يمكن الاستغناء عنه مع انعدام الثقة بين أفراد الأسرة وضعف مشاعر الحب والحنان وافتقدهم الطمأنينة والشعور بالغربة والعزلة داخل الأسرة وانقطاع لغة الحوار وانعكاسه ذلك سلبا على مشاعرهم وحياتهم المستقبلية. في حين أن الأسر التي تتعامل بالحوار تجد أبناءهم أكثر اتزاننا وقوة في الشخصية واتخاذ القرارات، ولديهم روح عالية تساعدهم في بناء شخصية سليمة قوية تزيد من المحبة والمودة وتعزز الثقة بالنفس وتؤسس إلى تواصل اجتماعي مبنى على علاقة قوية من الصداقة بين الآباء والأبناء وتساعد في التعبير عن آراهم ومشاعرهم بكل صدق وحرية دون خوف وتوجيها إلى الطريق الصحيح. وأضاف أيضا إن استغلال الضعفاء والمنحرفين لتمرير السموم والصراعات لجريمتهم الأخلاقية والفكرية والمذهبية بلا رقيب ولا حسيب، ومع ازياد وانتشار المواقع والحسابات التي تروج إلى هذه الأفكار والإشاعات المغرضة والهدامة للدين والأخلاق أصبح القلق هاجسا مجتمعيا للبحث عن حلول للحد منها ومكافحة هذه السموم الهدامة، وذلك

بإيجاد البدائل المجتمعية والقوانين الرادعة ومع زيادة الوعي المجتمعي لهذه المواقع والحسابات لمحارتبها ومحاسبة من يقف وراءه وهنالك تكاتف وتكامل من جميع الجهات بالمملكة لمحاربة هذه الأفكار والتصدي لها وأصبحت الحاجة إلى وجود مركز متخصص وطني لحماية الوطن وأبنائه من شر هذه المواقع والتصدي لها.

كيفية إعادة الحوار بين أفراد الأسرة

- نشر ثقافة الحوار بين الأسرة وأفرادها
- ممارسة دور حقيقي في حياة الأبناء
- مشاركة الأبناء والزوجين على اتخاذ القرار وحل المشكلات
- تثقيف الأبناء على الاستخدام الأمثل لوسائل التواصل
- ترسيخ المبادئ الإسلامية في الحوار واحترام وتقبل الآخر
- التعامل الحسن مع الأبناء وتقبل أخطائهم وتقويمها
- الثقة غير المفرطة في الأبناء عند استخدام وسائل التواصل
- مشاركة وتعويد الأبناء على الحوار الهادف

أولياء أمور: الأبناء يتعاملون معنا بندية.. والتكنولوجيا أغنتهم عن خبراتنا

اعترف بعض أولياء الأمور بمشكلة الخرس الأسري، وأوضح فيصل بن حمد، وهو والد لثلاث أبناء، أنهم من الصعب تقبل شطحات هذا الجيل بحكم أنهم لم يتربوا على نفس الأفكار والطريقة، ولذلك تجدوننا كأهل ننتقدهم كثيرا وهذا ما يدفعهم لإنهاء المشكلة بالسكوت وتكوين عالمهم الخاص بهم.

وتقول أمل السعد، أم لأربعة أبناء، إن أسلوب الحياة جعل الأبناء يتعاملون معنا بأسلوب معاكس لما كنا نعامل به آباءنا، فكان آباؤنا وأمهاتنا في السابق هم المرشدون لنا والمستشارون، وكنز الخبرات الحياتية والمعرفية والاجتماعية، ولكن أبناءنا يتعاملون معنا اليوم بأسلوب الندية والحقوقية، ولا يحتاجون لما نعرفه من خبرات، بعد أن طغت على حياتهم التكنولوجيا والتغيرات المتسارعة لأسلوب الحياة بشكل يومي، فبات الأبناء والبنات لا يجدون ما يشدهم من خبراتنا القديمة وبالتالي فهم يسمعون لها من باب الاستمتاع فقط، لكن نهج حياتهم له فلسفته الجديدة التي فرضتها عليها حياتهم، ولذلك فقد الحوار الأسري جدواه لديهم.

د.آمال: الطفرة الإلكترونية سهلت على الشباب الهروب من مجتمعهم

ترى الدكتورة أمال المعلمي رئيسة لجنة الحوار الأسري في مركز الحوار الوطني أن هناك آثارا للطفرة الإلكترونية التي يعيشها المجتمع وآثارا سلبية مدمرة على الشباب، مما يساهم في بلورة المشكلات السلوكية لاسيما لدى المراهقين منهم والمتمثلة في تزايد العدوانية والأنانية والاضطرابات النفسية لاسيما الكآبة من جراء ارتياد بعض المواقع بكثرة، فضلاً على تأثيرها على التحصيل الدراسي للشباب ومن أبرز تلك الآثار أن استخدامها يؤدي إلى الإدمان الذي يقود إلى العزلة التي تكسب مستخدميها نوعا من الانطوائية، وتعطيهم فرصة للهروب من مجتمعهم وتقلل التواصل الأسري، وتخلق نوعاً من العزلة النفسية. ومن الآثار السلبية للإفراط في استخدام تلك المواقع شيوع ظاهرة ما يسمى بـ»الخرس الاجتماعي» هذه الظاهرة التي تبدو مقلقة ومخيفة للغاية، بعد أن انتشرت داخل البيوت وخارجها، فهناك بعض الإحصائيات تقول: إن ما نسبته 75% من الأشخاص الموجودين في الأماكن الترفيهية كالمقاهي والمطاعم ممن يستخدم الأجهزة الذكية لا يتحدثون مع بعضهم البعض بسبب انشغالهم بالدردشة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتبع ذلك شيوع ما سُمي بـ»الأسرة ذات القوقعة الفارغة» وهي الأسرة التي لا يوجد بين أفرادها علاقات مباشرة وحميمية على الرغم من أن أفرادها يعيشون تحت سقف واحد بفعل انشغال كل فرد بشأنه الخاص وعالمه الافتراضي الخاص به. من الآثار السلبية التي تنجم عن إفراط الشباب في استخدام تلك المواقع لجوء بعض الشباب وخاصة من يقل عندهم الوازع الديني وتنعدم في بيئتهم المراقبة، قد يدخلون على صفحات سيئة فيتعلمون منها خبرة وتجربة العنف والإجرام من المجرمين الافتراضيين أيضا ضعف الإحساس بالمواطنة أو الوطنية في قلوب الشباب الذين يكثرون من زيارة تلك المواقع، بسبب عزلتهم وبعدهم عن التفاعل مع أبناء جنسهم على الأرض التي يعيشون عليها.

وأشارت المعلمي إلى أن الإحصائيات الرسمية الأخيرة أشارت إلى أن 67% من سكان المملكة في سن الشباب من الجنسين، وبالتالي ينبغي ألا يكون هناك حوارا أسريا فحسب، بل المطلوب أيضا تجديد خطاب هذا الحوار بحسب التغيرات التي طرأت على المجتمع الذي أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ذات مؤثر كبير عليه.

أكاديمي: 39.8 % من الأسر السعودية تعاني العنف بين أفرادها
يشير ماجد العنزي، الأكاديمي والباحث الاجتماعي في جامعة الملك سعود إلى أن هناك دراسة علميَّة بحثيَّة عن العنف الأسري وعلاقته بالحوار داخل الأسرة أعدتها الدكتورة انتصار بنت سالم صبّان وآخرون توضح وجود نسبة مرتفعة من العنف الأسري داخل الأسر في المجتمع السعودي بلغت نسبته 39.8%، ويأخذ العنف أشكالاً متنوّعة منها (الجسدي، واللفظي، والنفسي، والمادي)، ووجود نسبة مرتفعة من الحوار السلبي داخل الأسر في المجتمع السعودي بلغت (50.5) خصوصًا في الأسر التي تعاني العنف الأسري. كذلك بينت دراسة جواهر القحطاني إن نسبة (20-25%) من الأبناء في مجتمعاتنا العربية يعانون من الإحباط والكبت من ضغوط الحياة بسبب غياب حرية التعبير أو ممارسة الحوار والمشاركة الفاعلة في حل المشكلات مما يجعلهم يلجأون إلى العنف بوصفه تعبيراً عن الرجولة. قد يقود العنف في العلاقات داخل الأسرة إلى تعلم الأبناء على ثقافة العنف بالطرف الآخر. هذا في النموذج السيئ ناهيك عن غياب الحوار والتواصل داخل الأسرة يجعل كل فرد منها يواجه مشكلاته بنفسه ولعدم معرفته التامة للحياة وتأثير المرحلة العمرية في شغف المغامرة والشهرة تخلق فراغاً في غياب الأسرة ومتابعتها لأبنائها مما يجعلهم صيداً سهلاً للفئات المفسدة في المجتمع والمتطرفة. حيث بينت الدراسات إن شيوع القنوات الفضائية سبب فجوة بين الأبناء والآباء.
ويضيف العنزي أن ما يتعرض له الأبناء من مؤثرات خارجية عديدة قد تؤثر على شخصياتهم وفي نوعية القيم التي يتبنونها، فالحاجة ماسة أكثر من ذي قبل لتفعيل الحوار الأسري وعودة العلاقات الأسرية إلى طريقها الصحيح، فالحوار هو الطريق الأمثل للإقناع، الذي ينبع من أعماق صاحبه، والاقتناع هو أساس الإيمان الذي لا يمكن أن يفرض وإنما ينبع من داخل الإنسان. فلم يعد الحوار مجرد آلية اتصالية بين متحاورَيْن مبنية على الإقناع، قصد الوصول إلى غاية معينة، وإنما صار اليوم عنصرا مركزيا في التدبير الجيد للعلاقات على مستويات عدة: العلاقة مع الذات، العلاقة مع الآخر، العلاقة مع مكونات نسيج المجتمع المختلفة لغويا وثقافيا وسياسيا وأيديولوجيا.. وبالنظر إلى ما تعيشه مجتمعاتنا المعاصرة من حراك وانتقال، تبدو الحاجة ماسةً إلى إعادة ترتيب العلاقات على أساس الجدل الحواري، القائم على الإقرار بحق الطرفين المتحاورين في الاحتفاظ بقناعاتهما، لذلك يجب أن تعود الأسرة للحوار مع الأبناء وإعطائهم الثقة بالحديث أمام الوالدين والإخوة الكبار واحترام ما يقولونه والدخول معهم بالحوار وتقبل الآراء الناقدة وإن كانت غير صحيحة، مع تبيان خطأها بالمعرفة الثقافية والعلمية بموضوع الحوار، حيث يقودنا هذا الحوار الجيد إلى كسب ثقة الطرف الآخر والإحساس بأهمية ما يقول والاستماع له ومحاورته بشكل جيد واحتوائه وتبيان الحقيقة حتى لا ينجرف خلف آراء توقع به الضرر وبالأسرة والمجتمع على حد سواء.

ضمن عدة موضوعات مرحّلة للدورة السابعة

الشورى يناقش "التقاعد المدني".. توطين التقنية.. ومراقبة الألعاب الإلكترونية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1513998

فارس القحطاني (الرياض)
أيام قليلة وتنطلق الدورة السابعة من عمر مجلس الشورى بأعضاء جدد، فيما يغادره عدد من الأعضاء الذين ساهموا بوقتهم وجهدهم وفكرهم في تقديم المجلس للعديد من الموضوعات والمشاريع والمقترحات التي أعانت متخذ القرار وساهمت توفير مزيد من الرفاهية والراحة للمواطنين، فضلاً عن تطوير كل ما من شأنه أن يعزز هذا التوجه وفق أعلى المعايير والمستويات العالمية.

ونظراً لكثرة الموضوعات والمقترحات التي تقدم بها الأعضاء لم يسعف الوقت المجلس لإنهائها خلال الدورة السادسة، لترحل إلى الدورة الجديدة «السابعة» ومن أبرزها تعديل مواد نظام التقاعد المدني، إذ تسبب

مواضيع أخرى

أهالي ضباء.. «رُحَّل» بحثا عن قطرة ماء

التضارب الذي حدث بين تصويت أعضاء مجلس الشورى وتوصيات اللجنة المالية بشأن التعديل المقترح في تأجيل التصويت على توصيات اللجنة بعد أن سقطت مناقشة مواد النظام جملة واحدة وكذلك توصية اللجنة.

نقل وتوطين التقنية

وهناك أيضا مشروع وطني لنظام نقل وتوطين التقنية والذي يرى أن التقنية أو)التكنولوجيا) إحدى أهم ثمرات المعرفة الإنسانية، ومقياس التطور الأممي.

وقد أعادت التقنية تشكيل المناهج الاقتصادية السائدة، ودخل ضمن قاموسها ما يُعرف باقتصاد المعرفة، وظهر هذا المفهوم باعتباره يمثل منهجاً اقتصادياً قائما بشكل كلي على المعرفة التي يمكن استثمارها اقتصادياً لتحقيق النمو والازدهار العلمي والاقتصادي. وتبلغ مساهمة الاقتصاد المعرفي الذي يقوم على إنتاج المعرفة وتوليدها وتصديرها نحو 57% من الاقتصاد العالمي.

وتبنت الدول الساعية إلى الاستفادة من هذه الثروة تشريعات مهمة أدت إلى تذليل العقبات التي تعيق استيراد التقنية أو توطينها أو الاستفادة منها، ووضع القواعد الكفيلة باستثمارها الاستثمار الأمثل.

ويُلاحظ أن هذه التشريعات وجهت جُل اهتمامها في الوقت الحالي نحو عقود نقل التكنولوجيا التي يتم من خلالها نقل وتوطين التقنية، وذلك نظراً للأهمية الكبيرة لهذه العقود، وحاجتها إلى التنظيم بما يحقق مصلحة المستورد لهذه التقنية ومصلحة الدولة كذلك. ومهما اختلفت طرق نقل التقنية إلا أن الدولة تبقى مستفيدة بشكل مباشر من نقلها وتوطينها حتى وإن قام بها القطاع الخاص لأغراض تجارية بحتة.

حيادية الإنترنت

أما ثالث الموضوعات التي تم ترحيلها إلى الدورة الجديدة فهو مشروع حيادية الإنترنت والذي تقدم به الدكتور جبريل عريشي الذي يرى أن معضلة حيادية الإنترنت ظلت خاضعة للنقاش والجدل طوال العقد الماضي، ويبدو أنها ستظل مطروحة للنقاش لفترة أخرى قادمة بالرغم من سن القوانين التي تفرض هذه الحيادية في كل من أمريكا وأوروبا، فقد أعيد طرح هذا الأمر في وسائل الإعلام بشدة مع ظهور تسريبات تتحدث عن قرب اتفاق جوجل مع شركة فريزون الأمريكية للاتصالات يهدف إلى زيادة سرعة المحتوى الذي تقدمه قوقل مقابل رسوم يتم دفعها، ورغم أنه تم نفي وجود هذا الاتفاق من كلتا الشركتين، إلا أنه يضع معضلة حيادية الإنترنت في دائرة الضوء مرة ثانية، وهي تعني أن يوفر مزودو الخدمة معاملة متساوية لأي محتوى يتحرك جيئة وذهابا عبر الإنترنت، دون النظر لمصدر هذا المحتوى أو نوعه، مما يوفر فرصا متساوية أمام كل شركات المحتوى لتقديم عروض تنافسية لمستخدمي الإنترنت، تكون فيها جودة المحتوى - وليس سرعة بثه - هي أساس المفاضلة بين تلك العروض، وهذا لا يشمل بالطبع أي محتوى غير مشروع إذ يمكن حينئذ حجبه بموجب القانون.

وفي ظل حيادية الإنترنت، يقوم مستخدموه بدفع رسوم استخدام النطاق العريض حسب السرعة التي يرغبون فيها، وهي تمثل سرعة الاتصال بينهم وبين مزود الخدمة نفسه، وهذا هو الأمر الوحيد الذي يتحكم في سرعة استخدامهم للإنترنت، ويقوم مزود الخدمة بعد ذلك بإتاحة مسارات ذات سرعة متساوية إلى أي موقع يختارون الوصول إليه.

ولنا أن نتصور ما يمكن أن يحدث لو لم يتوفر مبدأ حيادية الإنترنت لشركات المحتوى، فلو كانت شركة لألعاب الإنترنت -على سبيل المثال- لا تستطيع توفير مسار سريع لعملائها من مستخدمي ألعابها على الإنترنت، فهذا يعني أن تفقد هؤلاء العملاء الذين سيتوجهون نحو شركة أخرى منافسة توفر مسارا سريعا لألعابها، ولكنهم في نفس الوقت سيدفعون رسوما أكبر مقابل سرعة الاستخدام التي حصلوا عليها، وبانتشار ذلك، فإن شركات المحتوى العملاقة هي التي ستسيطر في النهاية على الإنترنت، إذ ستتنافس على شراء مسارات أسرع، ما سيؤدي إلى القضاء على الشركات الأصغر، ويمنع الشركات الناشئة ذات الأعمال الابتكارية من البزوغ، ويرفع أسعار المحتوى أمام المستخدمين، ولولا هذه الحيادية لما كان لشركات مثل فيس بوك أو تويتر لتظهر عند بدايتها في فضاء الإنترنت.

الألعاب الإلكترونية

وكذلك تقدم الدكتور جبريل عريشي بمقترح نظام الرقابة على الألعاب الإلكترونية، لافتاً إلى انتشار الألعاب الإلكترونية في المملكة بصورة مطردة؛ حتى أنها استحوذت على عقول الأطفال وقلوبهم، وأصبحت شغلهم الشاغل، بما تقدمه من المغامرات والبطولات الخيالية التي تستخدم عناصر الإبهار من الألوان والأصوات والرسوم والمشاهد المتحركة

والواقعية، بل إنها استحوذت على اهتمام الكثير من الشباب والكبار، فأصبحت لا يكاد يخلو منها بيتٌ أو متجر، الأمر الذي جعل منها إحدى وسائل تشكيل الفكر، ومصدرا رئيسيا من مصادر الثقافة التي تؤثر على إدراك الأطفال والشباب ووعيهم.

ويرى العديد من الباحثين أن انتشار هذا النوع من الألعاب دون وجود رقابة على محتواها، يعتبر أحد أسباب ارتفاع مستوى العنف، وازدياد معدل جرائم القتل والاغتصاب في المجتمعات، وذلك بسبب ما تحتويه من ألعاب الحروب والعنف، ومن مشاهد القتل وسفك الدماء، ومن الألفاظ البذيئة.

وغني عن الذكر أن معايير تصنيف الألعاب الإلكترونية في الدول الغربية، التي نستورد منها أغلب هذه الألعاب، لا تتناسب مع قيمنا ومعتقداتنا، لذا، فلا يمكننا اعتمادها.

ومن هنا، فقد ظهرت الحاجة لاعتماد نظام لتصنيف وطني جديد، يستهدف منع تداول أية لعبة إلكترونية إلا بعد مراجعة محتواها من قبل المختصين في وزارة الثقافة والإعلام، بحيث يتم استعراض محتوى اللعبة، للتأكد من أنها لا تحتوي على ما يخالف ثوابتنا وقيمنا.

الشرطة تدخَّلت بعد 50 دقيقة.. ومساعد المدير يؤكد الحادثة ويتوعد بمحاسبة المقصِّر

بالفيديو.. إغلاق الأبواب على مريض داخل مركز غسيل الكلى بمستشفى القريات

المصدر: جريدة سبق الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
https://sabq.org

»قال أحمد بن عبدالله العنزي، الذي يبلغ من العمر (40 عامًا)، لـ"سبق": "كنت مسافرًا، وحضرت للطوارئ بمستشفى محافظة القريات العام ظهر اليوم السبت لحاجتي لغسيل كلى، وبعد توسلات تم قبولي وإحالتي للمركز المختص بالغسيل، وبعد الانتهاء من الغسيل اتجهتُ للوضوء لصلاتَيْ الظهر والعصر، وبعد الانتهاء من الوضوء اتجهت للخروج وإذا بالأبواب مغلقة بالحديد؛ فاتجهت للباب الخلفي وإذا به أيضًا مغلق، وبعد انتظار لعلي أجد أحدًا من المسؤولين بالمستشفى يفك عني الاحتجاز لم يحضر أي شخص، وبعد مُضي أكثر من 45 دقيقة اتصلتُ بالرقم الخاص بالجهات الأمنية؛ فحضروا، وأبلغوا المسؤولين عن المستشفى، الذين أفرجوا عني، ووعدوا بالتحقيق في الموضوع ."

وأضاف: "أنا مسافر، ولست من أهل القريات، ولكن ما حدث يوصف بالإهمال وعدم المبالاة بالمرضى، ولا ينتج إلا من عدم الرقابة ومتابعة المسؤولين.. وأطالب بالتحقيق في الموضوع، ومحاسبة كل مقصِّر في احتجازي؛ حتى لا يتكرر مع مرضى آخرين، قد يحدث لهم ما لا تُحمد عقباه". مشيرًا إلى أن تعامُل الممرضات العاملات داخل المركز سيئ جدًّا، ولا يوثق بهن في التعامل مع المرضى، ويستحققن التغيير.

وأكد لـ"سبق" عواد بن عجيج الشراري، نائب مدير مستشفى القريات العام، صحة الحادثة، مشيرًا إلى أن موضوع احتجاز المريض داخل المركز يحظى بمتابعة مباشرة من مدير المستشفى، الدكتور فايز العازمي.

وأضاف: "كُتب المحضر بعد إبلاغ المدير المناوب الساعة الـ3:10 مساء، وسيتم التحقيق في الموضوع بدءًا من غدٍ الأحد، بعدما يتم اتخاذ الإجراء الرسمي مع كل متسبب في مركز الكلى". كاشفًا أن مكتب المدير المناوب لا يبعد سوى 700متر عن المركز، وأن هذا الأمر لا يقبله أي شخص أو مسؤول بالمستشفى.

في اليوم العالمي.. اتفاقات ومبادرات وتحفظ على مادتين

حقوق الإنسان في السعودية بمرجعية الشريعة الإسلامية "دافع عن إنسان ما"

المصدر: جريدة سبق الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض

"دافع عن إنسان ما" شعار اليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام، حيث يحتفل العالم بيوم حقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر من كل عام، ذلك اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وتعود البداية الرسمية للاحتفال بهذا اليوم إلى عام 1950، حيث أصدرت الجمعية العامة قرارًا دعت فيه جميع الدول والمنظمات الدولية إلى اعتماد اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وفي هذا اليوم تنظم الأمم المتحدة العديد من الاجتماعات الحقوقية المهمة والأحداث والمعارض الثقافية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، كما يتم أيضًا توزيع جائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

موسوعة جينيس

أصبح الإعلان العالمي هو المعيار الدولي لحقوق الإنسان، والوثيقة الإنسانية الأكثر عالمية بعد أن أعلنت موسوعة جينيس للأرقام القياسية أنَّ هذا الإعلان يعد أكثر وثيقة ترجمت في نوفمبر عام 1999 عندما ترجمت إلى 298 لغة، وفي عام 2009 وصلت الترجمات إلى 370، واليوم تتاح الوثيقة بلغات ولهجات في مختلف أنحاء العالم.

مواد الإعلان

احتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ثلاثين مادة اشتملت على الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية التي يجب أن يتمتع بها جميع البشر، وتبدأ أولى تلك المواد بالقول "يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والضمير، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء".

" دافع عن إنسان ما"

يأتي اليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام تحت شعار "الدفاع عن حقوق إنسان ما"، حيث تؤكد الأمم المتحدة أنَّ هذا الشعار يعني أن مسؤولية واحترام حقوق الإنسان تقع على عاتق جميع الناس، وعليه يجب على كل واحد منا القيام بعمل ما يصب في النهاية في مجال حقوق الإنسان، كالقيام بخطوة إلى الأمام أو الدفاع عن حقوق أحد اللاجئين أو المهاجرين أو أحد الأشخاص ذوي الإعاقة أو امرأة أو أحد الأشخاص من السكان الأصليين أو أحد الأطفال أو أي شخص آخر يعاني خطر التمييز أو العنف.

مادتان

تحرص المملكة العربية السعودية أشد الحرص على حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويات كافة، وذلك وفق نص المادة 26 من النظام الأساس للحكم التي تنص على "الدولة تحمي حقوق الإنسان وفقًا للشريعة الإسلامية"، وكذلك من خلال جهود هيئة حقوق الإنسان والمؤسسات ذات العلاقة.

وعلى الرغم من أنَّ هذا الإعلان يعد وثيقة توصية من الأمم المتحدة إلى جميع حكومات العالم للعمل بها، إلا أن أغلب الحكومات تعمل بهذا الإعلان وفق ما تراه متفقًا مع دياناتها وأعرافها وتقاليدها المجتمعية.

ومن هذا المنطلق –بحسب ما نشره موقع هيئة حقوق الإنسان- تحفظت المملكة العربية السعودية على مادتين من الإعلان هما المادة 16 والتي تنص على أن "الرجل والمرأة متى أدركا سن البلوغ حق لهما التزوج وتأسيس أسرة، دون

أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، وهما يتساويان في الحقوق خلال قيام الزواج ولدى انحلاله"، وذلك لتعارضها مع حرمة زواج المسلمة من غير المسلم، وزواج المسلم من الوثنية.
وكذلك تحفظت المملكة على المادة 18 من الإعلان التي تنص على "لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حدة"، وذلك لتعارضها مع تحريم الإسلام للردة.

مرجعية إسلامية

كفلت المملكة العربية السعودية وفق أحكام الشريعة الإسلامية حماية حقوق الإنسان وصونها، باعتماد أنظمة لذلك، وهي "نظام الحماية من الإيذاء، نظام حماية الطفل، نظام رعاية المعوقين، نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم"، إضافة إلى الأنظمة السياسية وأنظمة التعليم والصحة والعمل والقضاء والرعاية الاجتماعية والبيئة والإجراءات الجزائية والمطبوعات والنشر ومكافحة الجرائم المعلوماتية وغيرها.
وقد وقَّعت المملكة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الطفل والمتعلق ببيع الأطفال وبغائهم واستغلالهم في المواد الإباحية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والميثاق العربي لحقوق الإنسان.
وكان من أبرز القرارات التي اتخذت لتفعيل هذه الاتفاقيات في المملكة، "تعيين 30 امرأة في مجلس الشورى، حق المرأة في الترشح والانتخاب لعضوية المجلس البلدي، إلزام أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي للعاملين الأجانب، حظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهرًا، وحتى 3 مساءً، برنامج حماية الأجور للتأكد من التزام المنشآت بدفع الأجور للعاملين بالوقت والقيمة المتفق عليها، إنشاء ملحقيات عمالية في بعض سفارات المملكة، حظر العمل الجبري واحتجاز أجر العامل دون سند قضائي."

مبادرات

اتخذت المملكة العربية السعودية عددًا من المبادرات لتفعيل حماية وصون حقوق الإنسان، منها مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز –يرحمه الله- للحوار بين أتباع والثقافات، وافتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز –يرحمه الله- العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا، برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، إنشاء لجنة وطنية دائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

عضوية المملكة

ولأنَّ المملكة جادة في مسيرتها لحماية وصون حقوق الإنسان، ودعمها للقضية الفلسطينية وحق عودة اللاجئين، وغيرها من القضايا الحقوقية الإنسانية المشروعة، وما استجد حول ذلك من إجراءات وفق "رؤية المملكة 2030"، فقد فازت بتمديد عضويتها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال عملية التصويت التي عقدتها الجمعية العامة في مقر المنظمة الدولية في نيويورك، وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة للتصويت على انتخاب 14 عضوًا في مجلس حقوق الإنسان لخلافة الأعضاء الذين تنتهي فترة عضويتهم في 31 ديسمبر 2016، وبعد جولة التصويت السري رفع رئيس الجمعية العامة بيتر تومسون الجلسة لفرز الأصوات قبل أن يعلن النتيجة، وتمتد العضوية في مجلس حقوق الإنسان، الذي يضم 47 عضوًا، لمدة 3 سنوات يمكن تمديدها لفترة واحدة إضافية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

برعاية الأمير سعود بن نايف تحت شعار "متحدون على مكافحة الفساد"

بدء أعمال المنتدى الدولي لمكافحة الفساد في الشرقية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/12/11/article_1109196.html

««الاقتصادية» من الدمام

يرعى الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية اليوم، منتدى "نزاهة" الخامس بعنوان "منتدى اليوم الدولي لمكافحة الفساد2016"، تحت شعار اليوم الدولي لمكافحة الفساد لهذا العام 2016)متحدون على مكافحة الفساد)، وذلك في مدينة الخبر .

ورفع الدكتور خالد المحيسن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الشكر لأمير المنطقة الشرقية على رعايته للمنتدى، موضحا أن المملكة تشارك المجتمع الدولي الاحتفاء بهذه المناسبة من خلال عقد هذا المنتدى، وذلك في إطار سعي الهيئة إلى تفعيل الشراكة الدولية الخاصة بالاتفاقيات في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وفق مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية، لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، كما أن تنظيم هذه الندوة يأتي تنفيذا لما تضمنه تنظيم)نزاهة)، القاضي بعقد المؤتمرات، والندوات، والدورات التدريبية، حول الشفافية، والنزاهة، ومكافحة الفساد .

وبين أن الهيئة تتطلع لمشاركة القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ ثقافة النزاهة، وإشاعة الشفافية، ومكافحة الفساد، بما يسهم في تحقيق "رؤية المملكة 2030"، مشيرا إلى أن المنتدى سيشارك فيه نخبة من ذوي الاختصاص من ممثلي الجهات الحكومية، والخاصة، وسيناقشون فيه من خلال عدة جلسات، محاور تتعلق بدور الجهات الحكومية والخاصة وجهودها في حماية النزاهة ومكافحة الفساد .

وأضاف: "نأمل أن يحقق هذا المنتدى الفوائد المرجوة منه، وأن تتواصل الجهود في المملكة ودول العالم، لدعم التعاون المثمر والبناء في مجال حماية النزاهة، ومكافحة الفساد، وبهذا أدعو الجميع من مؤسسات حكومية وخاصة وأفراد المجتمع للتفاعل مع هذه المناسبة، واستشعار المسؤولية في ذلك، انطلاقا من شعار اليوم الدولي لمكافحة الفساد 2016، (متحدون على مكافحة الفساد ."(

من جهته، أوضح عبد المحسن المنيف نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أن مكافحة الفساد تتطلب تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة، انطلاقا من مبادئ القانون الدولي، والمواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة، مبينا أن المملكة لا تألو جهدا للعمل على تحقيق ذلك، حيث إن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) قد سعت لرفع مستوى التعاون والشراكة على المستوى الدولي في هذا المجال من خلال التوقيع على مذكرات تفاهم مع عدد من الأجهزة المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد .

وذكر أن المنتدى سيناقش من خلال جلستين جهود الجهات الحكومية والخاصة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، بمشاركة عدد من المختصين في هذا المجال، وسيتم على هامشه توقيع مذكرة تفاهم مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وتدشين عدد من البرامج.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

خوفا من التأثير في مستواهم الدراسي

«الرعاية الاجتماعية في الطائف» تحذر الأسر من تشغيل الأبناء

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/12/11/article_1109200.html

خالد الجعيد من الطائف

حذرت وحدة الرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف، أولياء أمور الطلاب من إجبار الأحداث الصغار على العمل، وتشغيلهم، بما يؤثر في سير تعليمهم، ومستواهم الدراسي، مبينة أن ذلك يعد من الأمور المحظورة دوليا .

وأكد لـ"الاقتصادية" حسين العبادي مدير وحدة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة الطائف، أنه في حالة الاعتماد على الابن الصغير في إيجاد دخل للأسرة، تتدخل وحدة الرعاية بأسلوب فني في هذا الموضوع، حيث تقوم بتوعية الأب، وتثقيفه بنظام المملكة في هذا الجانب، مشيرا إلى أن تشغيل الأطفال عليه محظورات دولية، وهم من سن 18 سنة فما دون .

ولفت إلى أن الحالات المستعصية في المدارس من الممكن التدخل فيها بأسلوب علاجي، سواء جلسات نفسية أو إرشادية أو اجتماعية، مبينا أن هناك سرية تامة للبلاغات كافة التي ترد إلى خدمة الرقم الموحد لاستقبال البلاغات للقضايا الاجتماعية .

وأوضح العبادي، أن نسبة بلاغات حالات العنف شكلت نسبة منخفضة في المناطق التابعة لمحافظة الطائف، مشيرا إلى أن تلك المناطق لا توجد فيها نسب متزايدة عن الحد المعروف، حيث إنها قليلة .

وذكر أن التوجيه والإرشاد يأتي لحماية الأفراد من الانجراف خلف رفقاء السوء، كي لا يصبحوا مصدرا للعنف في يوم ما، حيث من الممكن أن يكون الفرد مصدر عنف داخل الأسرة .

وأفاد بأنه إذا لم يجد الطالب في المدرسة التوجيه والإرشاد الصحيح فمن الممكن أن ينجرف خلف الأساليب الخاطئة كالمخدرات أو رفقاء السوء أو إلى الناحية العدائية، وبالتالي يكون مصدر إزعاج لأسرته، كما أن عنف الأب أو الأم يجعل من الطالب شخصا عنيفا .

وأشار خلال لقائه أخيرا، مسؤولين في وحدة الرعاية الاجتماعية في الطائف، بحضور 350 طالبا في مجمع الغريف التعليمي في محافظة الخرمة، في لقاء حول "الأمن الفكري"، و"أسس الحماية الأسرية وحماية الطفل"، إلى أن وحدة الحماية الاجتماعية من الممكن أن تتدخل بكل سرية، حيث تعيد توجيه الشخص دون أن يتم التعريف بمن قام بالتبليغ، ويتم عمل جلسات إرشادية واجتماعية مركزة، ويتم تقديم برنامج علاجي .

وحذر العبادي الطلاب، من الجرائم المعلوماتية، شارحا اللائحة الخاصة بذلك .

وبين أن اللائحة أصبحت الآن واقعا وأكثر وضوحا من ذي قبل، فالجريمة الإلكترونية تعد جريمة كأي جريمة يمكن أن تترتب عليها أشياء كثيرة .

وتضمّن اللقاء التوجيه بمخاطر العنف الأسري، وآثاره السلبية المترتبة عليه، التي تؤثر في شخصية الطالب، ومستواه الدراسي، إضافة إلى الحديث حول القضايا الاجتماعية عن الابن مع والديه، والمخاطر التي يتأثر بها الطالب من المخدرات، والإرهاب، والفكر الضال، وعن حياة الطالب والمشاكل التي قد يتعرض إليها مع رفقاء السوء بقصد أو دون قصد، وكذلك المشاجرات، وآثارها المفضية إلى القتل .

وناقش اللقاء أهم الإرشادات في أسس الحماية الأسرية، والتأثيرات الايجابية والسلبية في العلاقات الاجتماعية.

رئيس «نزاهة»: التحقيق في تسربات «إثراء»... والتشهير ليس من اختصاصنا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19026595

الدمام - عمر المحبوب

انطلق أمس (الأحد)، منتدى اليوم الدولي لمكافحة الفساد 2016، الخامس، الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بشعار «متحدون على مكافحة الفساد»، بمشاركة مختصين ومهتمين بهذا المجال، وذلك في فندق السوفتيل بالخبر. وأوضح أمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف بن عبدالعزيز)راعي المناسبة)، أن المنتدى يرسّخ مبادئ النزاهة والشفافية، كما أعرب عن شكره للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) على تنظيمها مثل هذه المنتديات الدولية المهمة، التي تأتي لتجسّد مشاركة المملكة في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري.

وأكد أن المملكة ومنذ توحيدها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن، وهي تستمد منهجها في مكافحة الفساد من تعاليم ومبادئ ديننا الحنيف، الذي هو مصدر التشريع في هذه البلاد المباركة، فقد أعلن الملك المؤسس إنشاء صندوق الشكاوى منذ العام 1347هـ، الذي جاء في بيان رسمي نصه «بأن من له ظلامة على كائن من كان موظف أو غيره كبير أو صغير ثم يخفي ظلامته فإنما إثمه على نفسه، وأن من له شكاية فقد وضع على باب دار الحكومة صندوق للشكايات مفتاحه لدى جلالة الملك، فليضع صاحب الشكاية شكايته في ذلك الصندوق.«

وأعرب عن أمله بأن يحقق المنتدى ما يصبو إليه من توصيات تنعكس على الأداء، والإسهام بشكل فاعل في مكافحة الفساد، وأن تتواصل الجهود والبحوث العلمية لدعم مكافحة هذا الداء بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، مؤكداً عدم التسامح والتهاون مع المفسدين.

من جهته، كشف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) خالد المحسين أن التحقيق جارٍ في تسربات المياه التي وقعت في مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي (إثراء)، مبيناً أن قضية التشهير بالمفسدين ليست من اختصاصهم، مشيراً إلى أن الهيئة تلقت خلال العام الماضي أكثر من 5 آلاف بلاغ متنوعة.

وأوضح في تصريحات صحافية، على هامش انعقاد المنتدى السنوي الخامس، الذي يعقد بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد، ويقام في فندق سوفيتيل الخبر بحضور أمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف، أن الهيئة اتخذت الإجراءات النظامية في البلاغات التي وصلتها ووفقاً لاختصاصها، مشيراً إلى أن الهيئة أوجدت قنوات متعددة لتلقي البلاغات عن شبه الفساد، التي كان آخرها تطبيق «نزاهة الإلكتروني «على الأجهزة الكفية الذكية للبلاغات، إضافة إلى الحساب التفاعلي في شبكة التواصل الاجتماعي، الذي يتيح خدمات الاستفسار لاستقبال المقترحات والملاحظات.

وقال: «إن تدني الخدمات أو تأخر أو تعثر المشاريع هو من اختصاص الهيئة ومن ضمن البلاغات التي تتلقاها وتحقق فيها«، وحول سؤال لـ«الحياة» عن تأثر ثقة المجتمع السعودي بـ«الهيئة» على رغم مرور ٦ أعوام على إنشائها، قال: «هذه وجهة نظر أقدرها، ونحن في الهيئة نعتبر أنفسنا جزءاً من المجتمع وشريكاً معه، ونحن نتطلع إلى تحقيق تطلعات القيادة وتحقيق آمالها المعقودة على الهيئة»، لافتاً إلى أنهم جزء من هذا الكيان لمكافحة الفساد وتحقيق النزاهة. وكشف أن «نزاهة» ليست هي الجهة المختصة نظاماً بـ«التشهير»، وأن التشهير يتم بعد المحاكمة وصدور حكم يقضي بنشره، وفي هذه الحالة يتم نشر الحكم باعتباره منصوصاً عليه في الحكم الصادر عن المحكمة. مشدداً على أن «نزاهة» ليست هي الجهة المعنية بنشر هذا الحكم، مضيفاً: «دور الهيئة يقتصر على التحقيق والدفع بالنتائج إلى الجهات المختصة، والتشهير هو من اختصاص جهات أخرى»، وأكد أن الهيئة باشرت التحقيق في تسربات المياه التي وقعت في مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي، وأدت إلى تأجيل حفلة التدشين التي كان من المقرر أن يحضرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، لافتاً إلى أن التحقيقات لا تزال جارية.

وعما توصلت إليه «نزاهة» من مخالفات، التي أسفرت عنها نتائج التحقيق في قضية «ابن الوزير» الشهيرة، أشار إلى أن لدى الهيئة إدارة للبحث والتقصي، تعمل على متابعة وتقصي ما يدور في جميع وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى أن الهيئة تبادر في البحث في قضايا الفساد إذا برزت وفق المعلومات التي ترد إليها، والهيئة تعمل وفق هذه الآلية، وبروز موضوع مهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي هو أحد مصادر الهيئة، ولكنها تعمل عبر مصادر متعددة وفق اختصاصاتها.

وذكر أن خدمة «قيم»، التي تم تدشينها عبر تطبيق «نزاهة الإلكتروني» على هامش المنتدى، تهدف إلى تقييم أداء الأجهزة الخدمية المشمولة باختصاصات الهيئة، ويعنى بقياس مستوى النزاهة والشفافية في تلك الأجهزة، ومدى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة لهم، فيما أكد أنه سيتم تدشين الصفحة الإلكترونية لأندية «نزاهة» في المؤسسات التعليمية، ويبلغ عددها ٤٣ نادياً، فيما كشف عن تشكيل لجنة مع وزارة التعليم لتحقيق شراكة بين «نزاهة» والوزارة في هذا المجال.

وأضاف: «الهيئة وفي إطار متابعتها للمشاريع، فقد استحدثت برنامجاً لمتابعة المشاريع التنموية الكبرى في المملكة، إذ تم متابعة أكثر من ١٦١ مشروعاً تنموياً، تتجاوز كلفتها الإجمالية ٢٢٣ بليون ريال، وتضمنت المتابعة مرحلة الطرح والترسية والتعـــاقد»، مؤكداً أن الهيئة تعمل حالياً عـــلى تطـــوير برنامجها للرقابة الإلكترونية والربـــط التقني مع عدد من الجهات ذات العلاقة، ضمن جهودها لرفع كفاءة أدائها.

«الشورى": 590 قراراً لتطوير الأجهزة التنفيذية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19026551

الرياض - «الحياة»

حفلت الدورة السادسة لمجلس الشورى بقرارات أصدرها وفق رؤيته في أداء الأجهزة الحكومية، بعد مناقشات لتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية وخدماتها المقدمة للمواطن.

وسعى المجلس من خلال مناقشته 590 موضوعاً على مدى أربعة أعوام لتعزيز مفهوم الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، بوصفها أحد أهم اختصاصات المجلس، ولفتت قراراته التي تخص تلك الأجهزة النظر إلى العديد من المتطلبات التي قد تنقص تلك الجهات، وتقلل من فاعليتها في الخدمات المطلوبة للمواطنين.

وفي بيان صادر عن الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي فيه، قال المجلس إنه سعى إلى ترسيخ علاقاته بأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الأهلي، وإقامة جسور من الثقة المتبادلة عبر الزيارات واللقاءات لتلك الجهات، للاطلاع عن قرب على خططها ومشاريعها، وما تقدمه من خدمات للمواطنين، والتعرف على حاجاتها، والعقبات التي تواجهها. ويرصد تقرير الملجس التقرير منجزاته خلال الدورة السادسة، التي انتهت في الثاني من شهر ربيع الأول لهذا العام 1438هـ.

وجاء في التقرير أن المنجزات تمثلت في حجم القرارات التي أصدرها في جلساته التي عقدها خلال الأعوام الأربعة الماضية، وكانت بحجم العمل الذي بذله المجلس ولجانه المتخصصة في درس جميع المواضيع التي أحيلت إليه، أو التي تم اقتراحها من أعضاء المجلس بموجب المادة الـ23 من نظامه.

وأضاف التقرير: «خلال دورته السادسة أصدر «الشورى 590 «قراراً في 286 جلسة عامة، منها 109 قرارات تختص بالأنظمة، و251 قراراً خاصة بتقارير الأجهزة الحكومية، وإقرار 173 اتفاقاً ومذكرة تفاهم وقعتها المملكة مع دول شقيقة وصديقة، و16 قراراً بشأن المقترحات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس، لسن أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة».

وزاد: «جعل المجلس رؤية المملكة 2030، وخطة التحول الوطني 2020 مرجعاً لقراراته، لتتلاءم تلك القرارات مع التطلعات لمستقبل المملكة، ولتكون خطى التطور متزنة وراسخة، وما يستلزمه ذلك من دراسات مستفيضة للأنظمة واللوائح التي غطت الكثير من المجالات التشريعية، وغير ذلك من المواضيع التي تساير المتغيرات التي تشهدها المملكة على المستويين المحلي والعالمي.»

ولفت البيان إلى أن قرارات المجلس جاءت خلال الدورة السادسة وفق المجالات والقطاعات الآتية: الأنظمة واللوائح، وفي هذا المجال ناقش المجلس أنظمة ولوائح وتنظيمات، وما في حكمها من تعديلات، وضوابط أو قواعد، إضافة إلى تفسير أنظمة أو مواد في نظام معين، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، ومنها أنظمة وردت إلى مجلس الشورى استنادًا إلى المادة الـ15 من نظامه، وأخرى بموجب المادة الـ17، ومقترحات لمشاريع أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة، قدمها عدد من أعضائه، استناداً للمادة الـ23 من النظام.

«العدل»: 55 ألف مراجع صدقت وثائقهم الرسمية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19026357

الرياض - «الحياة»

مكّنت وزارة العدل 55505 من المواطنين والمقيمين من تصديق وثائقهم الرسمية خلال العام الماضي 1437هـ، وذلك لاستيفاء متطلباتهم النظامية كافة لاستخدامها بالدوائر الحكومية في المملكة، وذكرت الإدارة العامة للتصاديق بوزارة العدل أن التصديق يشمل الوثائق الرسمية الصادرة من خارج المملكة، التي سيعمل بها داخلياً، وذلك من أجل تمكين أصحابها من مراجعة عدد من الدوائر الحكومية، وتشمل هذه الوثائق عقود النكاح وصكوك الطلاق، والوكالات، وعقود الشركات، وحصر الإرث، وصك الولاية، وعقود شراء العقارات، وصكوك إثبات الحياة، وصكوك التركات، وصكوك الخلع، وصكوك النفقة والحضانة، وصكوك فسخ الوكالات، وشهادات الوفاة، إضافة إلى العقود المبرمة الصادرة من الخارج، والتي سيعمل بها داخل المملكة أو العقود الصادرة من داخل المملكة وسيعمل بها في الخارج.

وذكر تقرير لوزارة العدل أن فرع وزارة العدل في المنطقة الشرقية سجل أعلى تصديق للوثائق الرسمية بواقع 17564 وثيقة رسمية، فيما صدق فرع وزارة العدل بمكة المكرمة 17187وثيقة رسمية، بينما بلغ عدد تصاديق فرع الرياض 5893 وثيقة مصدقة، وصدق فرع المدينة المنورة 5761 وثيقة، بينما تم تصديق 1735 وثيقة في فرع القصيم، وبلغت تصاديق فرع عسير 1902 تصديق، وسجل ديوان وزارة العدل تصديق 1437وثيقة رسمية، أما فرع الوزارة في نجران فقد صدق 1153 وثيقة مصدقة، وبلغ عدد تصاديق فرع وزارة العدل في حائل 1041 تصديقاً رسمياً، أتى بعدها فرع الوزارة في جازان مصدقاً لـ630 وثيقة، ثم فرع الحدود الشمالية بواقع 466وثيقة، وتم التصديق على 233 وثيقة في فرع منطقة تبوك، وصادق فرع الوزارة بالباحة على 214 وثيقة، وبلغ عدد الوثائق المصدقة في الجوف 289 وثيقة مصدقة.

وذكرت مؤشرات تصاديق وزارة العدل أن التصديق على صكوك الوكالات بلغ 44799 تصديقاً، فيما بلغت تصاديق عقود الزواج 5091 عقداً مصدقاً، فيما بلغت صكوك حصر الإرث المصدقة 1501، وبلغت صكوك الطلاق المصدقة 1101. كما بلغ أقل عدد تصاديق لصكوك الخلع بواقع 60 صكاً.

يشار إلى أن وزارة العدل عممت على فروعها بالمملكة كافة بالتصديق على الوثائق الرسمية من دون الحاجة لمراجعة ديوان الوزارة بالرياض، والتوجه مباشرة إلى أقرب فرع للوزارة ليقوم بمهمة التصديق.

المفتشات قدمن إرشادات مهنية للموظفات وأجبن على استفساراتهن المتعلقة بالحقوق والواجبات

ضبط 16 مخالفة لقرارات تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554158

الرياض - "الرياض "
ضبطت إدارة التفتيش بمكتب العمل بالرياض 16 مخالفة لقرارات تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية والاشتراطات الخاصة بها في حملة تفتيشية مشتركة مع مفتشات المكتب نُفذت على اثنين من أكبر المجمعات التجارية بالرياض.
كما قامت المفتشات بتقديم الإرشادات المهنية للموظفات والإجابة على استفساراتهن المتعلقة بالحقوق والواجبات .
وأوضح م. طارق الزهراني مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعي بمنطقة الرياض أن الجولة التفتيشية تأتي ضمن سلسلة الجولات التي تنفذها الوزارة ممثلة بقطاع التفتيش النسائي على مدار السنة لمتابعة الالتزام بقرارات تأنيث المستلزمات النسائية، وتنظيم سوق العمل والتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات داعياً أصحاب العمل إلى ضرورة الالتزام بالأنظمة.
وجدد الزهراني دعوته لجميع عملاء الوزارة بالإبلاغ عن مخالفات نظام العمل والقرارات الوزارية من خلال الموقع الإلكتروني "معا للرصد" على الرابط https://rasd.ma3an.gov.sa/: أو الاتصال على هاتف خدمة العملاء الموحد 19911، حيث ستتعامل الوزارة فورياً مع البلاغات، وذلك حرصاً منها على تحسين وتطوير بيئة سوق العمل وضبطها.

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تحذر من التساهل في توفير بيئات عمل مناسبة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554192

الرياض - "الرياض "
ذرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية كافة المنشآت من التساهل في الالتزام بتوفير بيئات عمل مناسبة وملاءمة للعمال مؤكدة إن هذه المخالفة ستجعلهم تحت طائلة العقوبات.
وأوضح مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض م .طارق الزهراني تعليقا على مقطع الفيديو برز في مواقع التواصل الاجتماعي وظهر فيه احد العمال وهو يجلس وسط جو قارس البرودة ولم يوفر له مكانا مناسبا

يقيه من البرد خلال قيامة بحراسة معدات إحدى الشركات ان الوزارة وقفت على المشكلة واستدعت ممثل الشركة ونبهتها إلى عدم تكرار ذلك مع الالتزام بتأمين مكان مناسب لعمالتها.

«التدريب التقني» تقدم دورات مجانية بشهادات معتمدة للسعوديات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554193

الرياض - حمد بن هتفر

تستعرض عدد من الفتيات السعوديات العاملات في مجالات الصيانة الكهربائية وصيانة أجهزة الجوال تجاربهن المهنية الناجحة للجمهور خلال المعرض التقني السعودي الذي تنظمه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال بمدينة الرياض خلال يومي الأربعاء والخميس المقبلين.

المعرض سوف يستقبل الزوار على مدى اليومين من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثالثة عصراً، كما سيعقد ورش عمل ولقاءات مباشرة ونقاشات بين العارضين والجمهور إضافةً إلى إقامة العديد من الدورات القصيرة المجانية للزوار يحصل بموجبها مجتازي تلك الدورات على شهادات معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني سواءأ في مجال صيانة الجوالات او غيرها من المجالات الاخرى، كما سيقدم عدد من الرياديين والرياديات تجاربهم الناجحة في إطلاق مشاريعهم الخاصة بالاستفادة من البرامج التدريبية ثم الحصول على الدعم الحكومي من الجهات المعنية.

وفي موضوع ذي صلة، نظمت المؤسسة خلال الفترة الماضية دورات متخصصة في صيانة وبيع أجهزة الجوال في الكليات والمعاهد التقنية بلغ عدد خريجاتها حتى الآن أكثر من 10700 خريجة في تخصصات (أساسيات صيانة الجوال، مهارات إدارة المبيعات، ومهارات خدمة العملاء، صيانة الجوال المتقدمة) من مختلف مناطق المملكة.

كما قدمت الكليات التقنية للبنات برامج تدريبية للفتيات في مجال صيانة الكهرباء وصيانة التمديدات الصحية وإصلاح الأعطال المنزلية.

وتهدف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني من إقامة تلك البرامج الموجهة للفتيات السعوديات إلى تزويدهن بالمهارات الأساسية المختلفة، وتأهيلهن إلى الاستفادة من فرص العمل المتاحة في المنشآت النسائية للمساهمة في توطين تلك القطاعات.

الحارثي: مركز متخصص لأطفال التوحد بقيمة 280 مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712546

محمد رابع سليمان-عاطف السويهري - مكة

قال مدير عام برنامج مستشفى قوى الأمن العقيد طبيب مشاري العتيبي: إن المستشفى قام بتأهيل 60 عملية من فئة أطفال التوحد في مجال إصلاح مشكلات الفم والأسنان، والتي تكللت بالنجاح، في الوقت الذي أكد فيه مدير تعليم مكة محمد الحارثي أن إدارته أقامت مركزا متخصصا لأطفال التوحد بقيمة 280 مليون ريال على أرض مخصصة بذلك.

جاء ذلك خلال انطلاق فعاليات اليوم العالمي للإعاقة، بالتعاون مع إدارة التعليم بمنطقة مكة بحضور ورعاية مدير جامعة أم القرى الدكتور بكري معتوق عساس وأطفال ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم بقاعة احتفالات مستشفى قوى الأمن.

وقال العقيد العتيبي في كلمته: إن إقامة هذه المناسبة يتزامن مع اليوم العالمي للإعاقة، والذي نهدف من خلاله زيادة وعي المجتمع بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لديهم إعاقات في الحياة التعليمية والصحية والجسدية والنفسية والاجتماعية، لافتًا إلى أن مستشفى قوى الأمن يستشعر دوره المجتمعي تجاه هذه الفئة الغالية على قلوبنا، ويتبنى ويدعم مثل هذه الفعاليات التي يعود أثرها بالنفع على المجتمع والوطن الغالي.

وأوضح الدكتور بكري عساس في كلمته، أنه من الجميل أن تُعنى مؤسسة عريقة كمستشفى قوى الأمنِ بملفِّ ذوي الاحتياجات الخاصةِ، فتحتفيَ باليوم العالميِّ للإعاقةِ، وتنفذ العديد من البرامج التوعوية والتثقيفية، وتعقدَ الشراكاتِ، وإنه ليسرُّني اليومَ أن أكون شريكًا في هذهِ المناسبةِ الكريمةِ.

وبين أن حقوق ذوي الإعاقة علينا تتجاوز الدعم والتحفيز وتوفير الإمكاناتِ إلى محاولةِ دمجهم في المجتمع، ليكونوا جزءًا طبيعيًا منه لا فرق بينهم وبين الأصحاءِ، وهذا الدمجُ يزيلُ كثيرًا من المشاعر السلبيةِ ويساعدُ على استثمار طاقاتٍ فاعلة.

وألقى مدير إدارة تعليم مكة محمد الحارثي كلمة أشار فيها إلى أن إدارته افتتحت العام الماضي مركزًا لتوحد للبنين، وهذا العام افتتحت مركزًا للبنات، فضلًا عن معاهد الأمل والنور، مشيرًا إلى أنه تم عمل شراكة مع أحد رجال الأعمال في مكة المكرمة لإنشاء مركز توحد متخصص تجاوزت قيمته 280 مليون ريال على أرض خُصصت لهذا المشروع في حي العمرة، مضيفا أن إدارة التعليم كذلك عملت على شراكة مع إحدى الجهات الخيرية لتفعيل مدينة الأيتام واستثمارها لتكون مدينة للتربية الخاصة، وربما أفضل مدينة للتربية الخاصة بالمملكة، مؤكدًا أنه من هذا المنطلق قد اهتمت بهذه الفئة في جانب التعليم وقدمت مشروع القسائم التعليمية لأي طالب لديه أي إعاقة فتقوم وزارة التعليم بالتكفل بها، وتقديم لهم كل تيسر وإعانة في سبيل دمجهم أو تحسين مهاراتهم الحياتية.

بعد ذلك تجول الحضور على المعرض المصاحب للفعاليات، والذي شارك فيه قسم التثقيف الصحي والأسنان والعلاج الطبيعي بالإضافة لقسم مكافحة العدوى بالمستشفى.

وفي ختام الحفل انتقل طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لعيادات المستشفى، للكشف موزعين على عيادات الأسنان والعلاج الطبيعي، بالإضافة للعيون وعيادة الأذن والأنف والحنجرة.

«الشورى»: إنشاء صندوق حكومي لتوفير التأمين الصحي للمواطنين

المستفيد يتحمل 5 ٪من تكاليف العلاج.. ويعفى إذا لم يكن قادراً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712428

جابر المالكي - الرياض

كشفت مصادر مطلعة بمجلس الشورى عن مقترح لتعديل المادة الرابعة من النظام الصحي والذي ينص على توفير الدولة خدمات الرعاية الصحية للمواطنين عبر برنامج تأمين صحي يقدمه صندوق حكومي ينشأ لهذا الغرض ويتيح الاستفادة من الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص، وفقًا للأحكام والقواعد التي ينص عليها نظامه.

وقالت المصادر لـ«المدنية»: إن التعديل المقترح يسعى إلى تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية الأكثر تميزًا في القطاعين العام والخاص، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يستهدف تفريغ وزارة الصحة من بعض مهامها التنفيذية وتمكينها من أداء أدوارها التنظيمية والإشرافية والرقابية والوقائية، وتحدُّ التعديلات المقترحة من الازدواجية والتعارض بين مهام الوزارة في تقديم الخدمات والإشراف على القطاع الصحي، كما تسهم في خفض مستويات التفاوت في تقديم الخدمات الصحية على مستوى مناطق المملكة والمدن والمحافظات والقرى.

وضمن التعديل المقترح تحميل المستفيد نسبة استقطاع يحددها الصندوق شرط ألا تتجاوز 5 % من تكاليف الخدمات الصحية المقدمة وتشمل رعاية الأمومة والطفولة وبرامج التحصين ومكافحة الأمراض المعدية وعلاج الأمراض المستعصية مثل إزالة الأورام وزراعة الأعضاء والغسيل الكلوي.وتضم الخدمات الرعاية الصحية للمعوقين والمسنين والطلاب والطالبات والحوادث والطوارئ والكوارث والصحة النفسية وغير ذلك من خدمات الرعاية الصحية والأولية، ويعفي من تحمل النسبة السابقة من لم يكن قادرًا ماليًا وفقًا لما يحدده نظام صندوق الخدمات الحكومية المقترح.

وفي ذات السياق أكدت لجنة الشؤون الصحية بمجلس الشورى في تقريرها أن هذا المقترح سيسهم في تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص بشكل ميسر، كما أنه سيكون متوافقًا مع توجهات الدولة وخططها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة وزيادة مواردها من خلال الاستفادة من الخدمات الصحية في القطاعين وتحسين كفاءة الحكومية منها. ويشمل المقترح تعديل المادة الخامسة من النظام الصحي تنص على إنشاء هيئة عامة للمستشفيات ترتبط تنظيميًا بوزير الصحة لتتولى وفق نظامها والنظام الصحي تقديم خدمات الرعاية الصحية الثانوية التخصصية عبر المستشفيات والمراكز العلاجية.

تسليم 5 ملايين دولار لصندوق الدعم الإنساني في اليمن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514198

«عكاظ» (الرياض)
سلم المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة أمس (الأحد) مساهمة المملكة للصندوق المركزي للدعم الإنساني في اليمن، المخصص لدعم البرامج الإنسانية لمنظمات الأمم المتحدة، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، وذلك بمبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي.وتسلم المساهمة في مقر المركز في الرياض، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشراكة في الشرق الأوسط ووسط آسيا رشيد خليكوف.
وأوضح الدكتور عبدالله الربيعة أن التمويل يأتي امتداداً لدعم المملكة الكبير للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للصندوق المشترك للدعم الإنساني في اليمن، الذي يستخدم في حالات الطوارئ.
وقال: «المملكة أحد أكبر الداعمين للأمم المتحدة ونأمل أن تصب في مصلحة المناطق الأكثر تضرراً واحتياجاً في عدد من الدول وبالأخص في اليمن التي نحن بصددها اليوم»، منوها بسرعة وصول منظمات الأمم المتحدة للمناطق المتضررة وتخفيف المعاناة عن الشعب اليمني.
وأكد خليكوف من جهته على العلاقة الجيدة التي تربط المكتب مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، موضحاً أن هذا الدعم السخي يعكس مدى هذه العلاقة الوطيدة في العمل الإنساني.
وقال: «سبق أن زرنا اليمن أخيراً وشاهدنا جهود المركز هناك ونؤكد أن المركز يقدم أفضل جهد ممكن في اليمن.

«غرفة مكة» تعفي ذوي الاحتياجات من رسوم الاشتراك

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514128

فيصل السلمي (مكة المكرمة)
أقر مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة خلال جلسته الأخيرة إعفاء منسوبيها من ذوي الاحتياجات الخاصة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لمن هم دون الدرجة الرابعة من رسوم الاشتراك؛ دعما لأعمالهم التجارية والصناعية.
وأوضح أمين غرفة مكة المكرمة إبراهيم برديسي أن هذه الخطوة تأتي تشجيعاً لمنسوبيها المعنيين، إضافة إلى الخدمات الأخرى التي تشمل كافة درجات الانتساب لذوي الاحتياجات الخاصة المتضمنة توفير مواقف خاصة لسياراتهم، وتخصيص مسارات في مبنى الغرفة، وتوفير موظف مختص لخدمتهم، ومنحهم الأولوية في خدمات الاشتراك والتصاديق.
وكشف برديسي عن إقرار إنشاء مركز حديث لرجال الأعمال بمبنى المراكز والمؤتمرات الجديد، الذي سيشكل امتداداً للخدمات التي تقدمها غرفة مكة المكرمة للمجتمع وسيدات ورجال المال والأعمال، وتصل كلفة تجهيزاته لنحو 500 ألف ريال على أحدث طراز.
وقال إن المركز الذي يحتل مساحة 190 متراً مربعاً، بواجهة على الشارع العام، طريق مكة، جدة السريع، سيخصص لرجال الأعمال من مشتركي الدرجة الأولى والممتازة والدرجة الثانية وأعضاء اللجان، ليشكل نادياً بمستوى راقٍ تتوافر فيه كافة التسهيلات والخدمات اللوجستية وأعمال السكرتارية، ليشكل موقعاً مناسباً للقاءات وعقد الصفقات واستضافة الزوار وغير ذلك.

المحاكم تستقبل 215 ألف قضية في 70 يوما

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=287192&CategoryID=5

الرياض: الوطن
استقبلت المحاكم بمختلف المناطق خلال الفترة من مطلع العام الهجري إلى 10 ربيع الأول الجاري نحو 215 ألف قضية، منها 79984 قضية عامة، و94184 قضية أحوال شخصية، و41195 قضية جزائية، فيما شكلت قضايا المطالبات المالية الأكثر ورودا بنسبة 25.%
وبحسب مؤشر وزارة العدل، فقد شملت القضايا الأكثر ورودا للمحاكم، المطالبات المالية، وإنهاءات النكاح والفرقة، وتعزيز حق عام، وإثباتات الحياة والوفاة، إلى جانب قضايا الاستحكام وما يلحق بها، وتعزيز حق خاص، وقضايا عقار، وإنهاءات القاصرين ومن في حكمهم، ودعاوى النكاح والفرقة، وحدود حق عام.
وسجلت منطقة مكة المكرمة العدد الأكبر بين المناطق بإجمالي 54055 قضية، تلاها منطقة الرياض بعدد 50511 قضية، ثم المنطقة الشرقية بعدد 25242 قضية، وعسير 19023، والمدينة المنورة 14767، وجازان 12765 قضية، والقصيم 10550، وتبوك 7213 قضية، وحائل 5438 قضية، ونجران 4326 قضية، والجوف 3929، والباحة 3886، إضافة إلى 3658 قضية مسجلة بمحاكم الحدود الشمالية.

في كلمته أثناء افتتاح فعاليات "اليوم العالمي للإعاقة"

"عساس": حقوق ذوي الإعاقةِ تتجاوزُ الدعم والتحفيزَ إلى محاولةِ دمجهم في المجتمعِ

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية - مكة المكرمة
افتتح مدير جامعة أم القرى، الدكتور بكري بن معتوق عساس، فعاليات اليوم العالمي للإعاقة، والذي نظمته مستشفى قوى الأمن بمكة المكرمة، بالتعاون مع إدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة، بحضور مدير عام برنامج مستشفى قوى الأمن العقيد طبيب مشاري العتيبي، ومدير تعليم مكة المكرمة محمد بن مهدي الحارثي، وأطفال ذوي الإعاقة، وأولياء أمورهم، وذلك بقاعة احتفالات مستشفى قوى الأمن .
وفي الحفل المعد بهذه المناسبة، أوضح راعي الحفل مدير جامعة أم القرى الدكتور بكري عساس في كلمته "أنه على مرّ تاريخ أمتِنا بل تاريخ البشريةِ لم تكن الإعاقةُ الجسديةُ عائقاً دون التميّزِ والإبداع وتحقيقِ الذّاتِ وتقديمِ خدماتٍ جُلّى للإنسانيةِ، لافتاً أنه من الجميل أن تُعنى مؤسسة عريقةٌ كمستشفى قوى الأمنِ بملفِّ ذوي الاحتياجات الخاصةِ، فتحتفي

باليوم العالميّ للإعاقةِ، وتنفذ العديدَ من البرامج التوعويةِ والتثقيفيةِ، وتعقد الشراكاتِ، وإنه ليسرُّني اليومَ أن أكون شريكاً في هذهِ المناسبةِ الكريمةِ."

وبين أنّ "حقوق ذوي الإعاقةِ علينا تتجاوزُ الدعم والتحفيزَ وتوفيرَ الإمكاناتِ إلى محاولةِ دمجهم في المجتمع، ليكونوا جزءاً طبيعياً منه لا فرق بينهم وبين الأصحاءِ، وهذا الدمجُ يزيلُ كثيراً من المشاعر السلبيةِ ويساعدُ على استثمار طاقاتٍ فاعلةٍ."

وأكد أن "الحكومة الرشيدة بقيادةِ خادمِ الحرمين الشريفينِ الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود –حفظه الله–، قد بذلتْ جهوداً كبيرة في هذا المجال، ومازالت تبذلُ، ووزارة العمل والتنميةِ الاجتماعية مع غيرِها من الوزارات تبذل جهدَها لتحقيق طموحاتِ قائدِ مسيرتنا، متأملاً أن هذهِ الشريحة الغالية على قلوبِنا سيكونُ لها دورٌ مميزٌ في مستقبل بلادنا وفي تحقيقِ رؤيةِ 2030."

وفي كلمته في الحفل، قال مدير إدارة تعليم مكة في كلمته: "إن تعليم مكة قفز قفزات نوعية، وقدم خدمات كثيرة لهذه الفئة حيث افتتحت الإدارة العام الماضي مركزاً لتوحد للبنين، وهذا العام افتتحت مركزاً للبنات، فضلاً عن معاهد الأمل والنور."

وأشار إلى أنه تم عمل شراكة مع أحد رجال الأعمال في مكة المكرمة لإنشاء مركز توحد متخصص تجاوزت قيمته 280 مليون ريال على أرض خُصصت للمشروع في حي العمرة، مضيفاً أن إدارة التعليم عملت كذلك على شراكة مع إحدى الجهات الخيرية لتفعيل مدينة الأيتام واستثمارها لتكون مدينة للتربية الخاصة، وربما أفضل مدينة للتربية الخاصة بالمملكة.

وأكد الحارثي أن وزارة التعليم من هذا المنطلق اهتمت بهذه الفئة في جانب التعليم، حيث قدمت مشروع القسائم التعليمية لأي طالب لديه أي إعاقة، فتقوم وزارة التعليم بالتكفل بها، وتقديم كل ما تيسر وأعان في سبيل دمجهم أو تحسين مهاراتهم الحياتية.

وأشار مدير عام برنامج مستشفى قوى الأمن، العقيد طبيب مشاري العتيبي، في كلمته إلى أن "إقامة هذه المناسبة يتزامن مع اليوم العالمي للإعاقة والذي نهدف من خلاله زيادة وعي المجتمع بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لديهم إعاقات في الحياة التعليمية والصحية والجسدية والنفسية والاجتماعية."

وأكد أن "مستشفى قوى الأمن جزء من منظومة الجهات الخدمية، والتي لها دور فعال في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وساهمنا في علاج وتأهيل 60 عملية من فئة أطفال التوحد وكانت في مجال إصلاح مشاكل الفم والأسنان والتي تكللت بالنجاح ."

وتجول الحضور على المعرض المصاحب للفعاليات، والذي شارك فيه قسم التثقيف الصحي والأسنان والعلاج الطبيعي، بالإضافة لقسم مكافحة العدوى بالمستشفى.

وفي ختام الحفل، انتقل طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لعيادات المستشفى للكشف موزعين على عيادات الأسنان والعلاج الطبيعي، بالإضافة للعيون وعيادة الأذن والأنف والحنجرة.

«التعليم» تقر آليات «النقل» و«الندب» للمعلمين ذوي الظروف الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19048354

الدمام - رحمة ذياب

اعتمدت وزارة التعليم ضوابط وآليات نقل وندب المعلمين ذوي الظروف الخاصة لعام 1438، كاشفةً عن إلغاء جميع القرارات والتعاميم السابقة، ومنها ضوابط عام 1437، وكذلك اعتماد ما صدر أخيراً عن وزير التعليم من تحديث ضوابط وآليات والإجراءات التي يجب مراعاتها في حال طلب المعلم أو المعلمة النقل أو الندب، مستثنية الحالات النفسية.

وتضمنت القائمة الجديدة جواز النقل أو الندب للمعلم أو المعلمة في حال المرض، أو مرض أحد الأبناء، أو مرض زوج، أو مرض الوالد أو الوالدة. وأما الحالات الاجتماعية، فأكدت الوزارة أنه يجوز لمن هو «وحيد» والديه من الذكور أو و«حيدة» والديها من الإناث النقل أو الندب، أو إذا كانت المعلمة «الوحيدة «لوالديها مطلقة أو أرملة.

كما أكد «التعميم» أنه يجوز للمعلم أو المعلمة النقل أو الندب في حال وفاة والد المعلم أو المعلمة غير المتزوجة بعد مباشرة العمل، أو وفاة زوج المعلمة بعد مباشرتها العمل، أو وفاة زوجة المعلم بعد مباشرته العمل، أو طلاق المعلمة بعد مباشرتها العمل، أو سجن زوج المعلمة أو والد المعلمة غير المتزوجة، أو إيذاء المعلمة جسدياً من زوجها، وذوي شهداء الواجب، بحسب قرار مجلس الوزراء.

ومن الحالات الطبية التي تمكّن المعلم أو المعلمة من الحصول على نقل أو ندب، إصابته بمرض لا يمكن علاجه في حدود المنطقة الجغرافية لإدارة التعليم التي يعمل بها، فيوافق على طلبه ويندب إلى القطاع الذي يرغب فيه، إذا كان علاجه متوافراً به، وفي حال توافر العلاج في حدود المنطقة الجغرافية لإدارة التعليم، ولكن في قطاع نقل مختلف عن مكان المتقدم، يجوز النقل أو الندب إلى قطاع توفّر العلاج داخل المنطقة الجغرافية، ويشترط إحضار وثائق «معينة»، بحسب ما أقرته وزارة التعليم، إضافة إلى المشمولين في القرار، مع اشتراطات لكل حالة من جهة الأوراق والمستندات والتقارير الثبوتية.

كما أكد «التعميم» أن الحالات الاجتماعية شملت المعلم «وحيد» والديه من الذكور، أومن له أخ يعاني من إعاقة تمنعه من العناية بنفسه وبوالده، أو يكون والده مسجوناً ما لا يقل عن عام، إذ يمكن نقله أو ندبه إلى قطاع إقامة والده، ويمكن النظر في ذلك وفقاً للمتطلبات التي أقرتها الوزارة من وثائق وأوراق رسمية، وكذلك المعلمة غير المتزوجة «وحيدة» والدتها من الإناث، أو من لها أخت تعاني من إعاقة تمنعها من العناية بنفسها وبوالدتها، يمكن نقلها إلى مقر والدتها، إضافة إلى المعلمة أو المعلم «وحيد» والدته الأرملة، وجميع الحالات التي أدرجت ضمن الحالات الاجتماعية مع وجود اشتراطات لكل منها على حدة، بحسب القرار الوزاري.

وأشار «التعميم» إلى أنه في حال توفي والد المعلم أو المعلمة بعد مباشرة العمل ولم يكن له أبناء ذكور على قيد الحياة تتجاوز أعمارهم 18 سنة عند رفع الطلب، أو له ابن - أو ابنة - يعاني من إعاقة تمنعه من العناية بنفسه وبوالدته، أو مسجوناً مدة لا تقل عن عام عند رفع الطلب ولم يمض أكثر من سنة على تاريخ الوفاة عند رفع الطلب، فإنه يمكن للمعلم أو المعلمة النقل أو الندب.

ولفتت ضوابط النقل والندب الجديدة، التي عممتها وزارة التعليم، إلى أنه في حال تعرض المعلمة للعنف الجسدي من زوجها في مقر عملها وبعد مباشرتها العمل، فيمكن نقلها إلى القطاع الذي ترغب في النقل إليه، أما إذا طلقت المعلمة بعد مباشرتها العمل ومضى عامان على زواجها قبل الطلاق، أو لديها أبناء من طليقها ولم يمض على تاريخ الطلاق أكثر من سنة عند رفع الطلب، فتنقل المعلمة إلى القطاع الذي ترغب فيه. أما عقوبة السجن لزوج المعلمة أو والدها، لغير المتزوجات، أو والد المعلم، فيجوز النقل بشرط ألّا يكون للمعلمة غير المتزوجة المسجون والدها أو المعلم أخ فوق الـ18 سنة.

وحددت «الوزارة «أحكاماً عامة عند رفع الطلبات، منها ألّا ينقل المعلم أو المعلمة في الحالات العلاجية الموقتة، ولا يجوز النقل إلا مرة واحدة، كما يمكن التقدم بطلب لحالة أخرى، وإذا أوصت اللجنة المركزية بالنقل فإن تنفيذ النقل يكون في نهاية العام الدراسي، وللجنة المركزية الحق في النقل للحالات المرضية الحرجة أو وفاة زوج المعلمة بنهاية الفصل، ولا يحق للمعلم أو المعلمة المنقول، وفقاً للظروف الخاصة، التراجع عن النقل بعد إخلاء طرفه، وعليه المباشرة في الإدارة المنقول إليها، كما أنه لا يدرج من يعاني من أمراض نفسية ضمن الحالات المرضية التي تدرسها اللجنة، ويعامل وفق نظام محدد؛ كالعمل الإداري، وفقاً لقرارات اللجان المسؤولة.
وأوصت اللجنة المركزية في حال نقل أحد الزوجين (معلم أو معلمة) بنقل الآخر معه إذا كانا يعملان في المدينة نفسها، أو في حال المرض، ما يستدعي وجودهما معاً، أو في حال مرض أحد الأبناء، بشرط ألّا يمضي على نقل أحدهما أكثر من عام عند رفع الطلب، وللجنة المركزية تقدير حاجة الحالات إما بالنقل أو الندب، وإما الاعتذار عن الموافقة على طلب النقل.

ابن نحيت لـ «الحياة»: مدينة صناعية للنزلاء في إصلاحية «الحاير»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19046420

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
أكد المتحدث باسم المديرية العامة للسجون العميد أيوب بن نحيت أنه تم حل معضلة التكدس داخل السجون، من خلال افتتاح إصلاحيات نموذجية في الرياض وجدة، بطاقة استيعابية قدرها 7200 سجين.
وأشار ابن نحيت، في حوار مع «الحياة»، إلى توقيع عقد مع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، يتم بموجبه بناء مدينة صناعية متكاملة لإصلاحية الحاير بمدينة الرياض تحوي مئة مصنع، وأن عدد الضبطيات بسجون مناطق المملكة للعام الماضي بلغت 790، تنوعت ما بين إدخال أجهزة اتصالات ومخدرات.. فإلى الحوار-:
<ما استراتيجية المديرية العامة للسجون في تطوير مرافقها، وحل مشكلة التكدس؟
-تعمل المديرية العامة للسجون انطلاقاً من توجيهات ولاة الأمر على تحقيق أهدافها الاستراتيجية المختلفة لتفعيل الجانب التأهيلي والإصلاحي واقعاً عملياً، ومن هنا كان لزاماً أن تعمل المديرية على تهيئة البيئة العملية المناسبة، وجاء التوجيه السامي داعماً لهذه الفكرة من خلال اعتماد إصلاحيات نموذجية حديثة في مختلف المناطق، التي نسعى من خلالها إلى ترجمة برامجنا الإصلاحية، التي تهدف لإعادة السجين إلى مجتمعه فرداً صالحاً، وتم افتتاح وتشغيل باكورة هذه الإصلاحيات في مدينتي الرياض وجدة، بطاقة استيعابية قدرها 7200 نزيل ونزيلة، وتم تصميم هذه الإصلاحيات وفق المعايير الدولية، ويهدف تصميمها الجديد إلى استحداث سمة وطابع مميز لمبانيها، يوازن ما بين مقومات الأصالة والاستدامة، ويعكس الطبيعة الوظيفية للمشروع، إضافة إلى مراعاة النواحي الأمنية وتوفير المراقبة المباشرة، وكذلك الفصل بين مسارات الحركة للسيارات والمشاة، وما بين الموظفين والمراجعين والزوار والنزلاء، وتوفير أكبر قدر ممكن من المرونة، مع مراعاة التوسع المستقبلي، والأخذ بمتطلبات السلامة في عين الاعتبار.
<الاستثمار في السجون من الشركات، ما مدى تطبيقه؟
-الاستثمار داخل السجون متاح لكل القادرين والراغبين، إذا توافرت المساحة الكافية والبنية التحتية اللازمة في أي سجن أو إصلاحية، وأكدت على ذلك الفقرة العاشرة من قرار المجلس الأعلى للسجون، التي تنص على «دعوة رجال الأعمال والقطاع الخاص لإقامة الورش والمصانع داخل السجون، لتشغيل السجناء وإعفائهم من إيجار المواقع، تشجيعاً وتحفيزاً لهم، وفق عقود طويلة الأجل، واحتساب العامل السجين والمفرج عنه بعاملين في مجال السعودة»، وتقوم المديرية العامة للسجون بتوقيع عقود مع القطاع الخاص لإقامة مصانع في الإصلاحيات والسجون الرئيسة، ويعمل بها عدد من السجناء حالياً، وعلى سبيل المثال بادرنا بتوقيع عقد مع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، يتم بموجبه بناء مدينة صناعية متكاملة في إصلاحية الحاير، بمدينة الرياض، تحوي مئة مصنع، ونسعى إلى تعميم التجربة على جميع المناطق.

<إلى ماذا توصلتم في ما يتعلق بالعقوبات البديلة؟
-الأحكام البديلة للسجن تعد توجهاً إبداعياً عالمياً متوافقاً مع تعاليم الإسلام السمحة، التي خصّت جرائم التعزير بعدم التحديد، ما يوسِّع من سلطة القاضي، ويمنحه إمكان اختيار العقوبات المناسبة لطبيعة الجرم، وشخصية الجاني، وظروف ارتكاب الجريمة، وما يحقق مصلحة المجتمع، وإصلاح شأن المنحرف، ويمنعه من العودة إلى الانحراف.
والمديرية العامة للسجون سبق لها أن طالبت بإيجاد عقوبات بديلة للسجن، من خلال بحوث وأوراق عمل، قدمت في عدد من المناسبات والاجتماعات، مثل المؤتمر الأول لمديري سجون المناطق، الذي عقد في المدينة المنورة، وكذلك الندوة الأولى والثانية للإصلاح والتأهيل. ونؤيد دائماً ما تقرره وزارة العدل تجاه الأحكام البديلة عن عقوبة السجن، لأن تطبيقها يحقق لمصلحة المواطن والمجتمع، كما تقلل نسبة المعاناة من عقوبة السجن، وتراعي الجانب النفسي والاجتماعي للمخطئين، مشيدين بمجموعة الأحكام البديلة لعقوبة السجن التي دأب عدد من القضاة بالمملكة على استخدامها أخيراً، مثل تنظيف المساجد والجوامع، والعمل في الجمعيات الخيرية، وإلقاء المحاضرات والانتظام في حلقات تحفيظ القرآن الكريم وغيرها.
كما نشكر وزارة العدل على تنفيذها الملتقى العلمي الذي حمل عنوان «الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة»، الذي تم في إطار مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وتم تسليط الضوء فيه على النظريات الحديثة والبحوث الخاصة بالعقوبات البديلة وفق النصوص والمقاصد الشرعية، مع الأخذ في الاعتبار بالجوانب الاجتماعية والنفسية والأمنية والاقتصادية، ونأمل أن تجد طريقها نحو التطبيق، إيماناً بأن العقوبات البديلة ستعود بالفائدة، ليس على السجين فقط، بل ستعم الأسرة وجميع أفراد المجتمع، فالإسلام يسمح بأن تكيّف عقوبة السجن بحسب تنوع الوسائل والدوافع والأفراد في مختلف العصور، لتفي بالغرض الشرعي المقصود بالعقوبة، ورجال العدل والقضاء في بلادنا خير من يقدِّر ذلك.
<كم عدد الضبطيات التي ضبطت بسجون مناطق المملكة للعام الماضي، وهل تم معالجة دخول الممنوعات للسجون؟
-ما تم ضبطه خلال العام الماضي 1437هـ من إدخال ممنوعات للسجون يقدّر بـ790 ضبطية، تنوعت ما بين إدخال أجهزة اتصالات ومخدرات وغيرها، وفي هذا الشأن أشكر الزملاء العاملين في الميدان تحديداً على جهودهم العملية الكبيرة في ضبط الحالة الأمنية داخل السجون والإصلاحيات.
<كيف تنظرون إلى تطوير سجون النساء؟
-نسعى دائماً إلى كل ما من شأنه تطوير الأداء في جميع المستويات التنظيمية، وهناك تنظيمات جديدة تم استحداثها، من ضمنها إنشاء إدارة عامة تحت مسمى الإدارة العامة للإشراف النسوي بالمركز الرئيس، وتتولى الإشراف على أعمال المرأة في السجون، إضافة إلى إنشاء شعب للإشراف النسوي في مديريات المناطق بمباني مستقلة، تتولى عملية تنظيم عمل العنصر النسائي داخل السجون.
وتم أخيراً، افتتاح مركز تدريب وتطوير القدرات النسائي بمدينة الرياض، وبدء أعماله بوصفه جهة تدريب وتطوير، والقيام بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالعمل في السجون النسائية، وكذلك يتولى المركز الإعداد والتخطيط والتنفيذ لجميع أعمال التدريب لمنسوبات السجون النسائية، وهو مجهز بقاعات ومعامل مهنية لتقديم برامج تدريبية ذات جودة عالية في بيئة تدريب احترافية، وزارته وفود دولية عدة، مثل الوفد التركي والأميركي، ووفود أخرى أبدت إعجابها بأعماله ومخرجاته التدريبية للسجون النسائية، إلى جانب قيام المركز واستعداده لاستضافة وعقد الدورات لأي جهة حكومية تحتاج ذلك، من باب التكامل والتعاون المنشود بين مختلف منظمات الدولة.
<كيف تنظرون إلى إتاحة الفرصة للنزلاء لإكمال تعليمهم؟
-بناءً على القرار الوزاري رقم 3922 وتاريخ 22 رمضان 1398هـ، القاضي بتنظيم العمل بالمدارس الإصلاحية داخل السجون، بوصفه واحداً من أهم برامج التأهيل والإصلاح الموجهة للنزلاء والنزيلات، لإعادتهم أعضاء نافعين لمجتمعهم، متسلحين بالعلم والشهادة، ورفع المستوى التحصيلي لديهم بما يسهم في رفع المستوى المعرفي، كذلك دور التعليم في شغل وقت النزيل والنزيلة بما يعود عليه بالنفع.
والعمل في السجون مستمر دائماً في مجال التعليم من حيث تهيئة البنية التحتية لذلك، وفق ما يتاح من إمكانات بالتعاون مع وزارة التعليم، أيضاً هناك برامج توعوية تستهدف النزلاء والنزيلات لحثهم على مواصلة دراستهم، وتحفيزهم من خلال خفض مدة المحكومية بواقع 15 في المئة، بما يتناسب مع الفترة والمستوى للنزلاء الدارسين.
<ما هي استراتيجيتكم لتطوير كفاءة العاملين بالسجون؟
-تلتزم المديرية العامة للسجون بمعايير الجودة في رسم الخطط التدريبية لمنسوبيها، انطلاقاً من تحديد الحاجات التدريبية، التي بدورها تحقق الأهداف الاستراتيجية لتوفير بيئة عمل آمنة وصحية تمكّن العاملين من أداء المهمات

والوظائف المناطة بهم بكل مهنية واحتراف، من خلال عقد برامج تدريبية أمنية وإدارية داخل وخارج المملكة لجميع منسوبي القطاع من العنصر الرجالي والنسائي، إضافة إلى إعداد مدربين مؤهلين معرفياً ومهارياً، بابتعاثهم خارجياً لإكسابهم أحدث المهارات والمعارف في مجال العمل الأمني، بالتعاون مع الجانب التركي والجانب الباكستاني الشقيق، إضافة إلى الجانب الأميركي، إذ يوجد اتفاق مع الجانب الأميركي على مدى ثلاثة أعوام لتطوير المدربين من العنصر الرجالي بمركز تدريب السجون بجدة، وكذلك للعنصر النسائي بمركز تدريب وتطوير القدرات النسائي بالرياض، ويتضمن الاتفاق مسارات وبرامج تدريبية تتماشى مع أفضل الممارسات التدريبية العالمية.

«العالم.. يتسع لنا" شعار "الأطفال المعوقين" في يوم الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554532

لرياض - محمد الحيدر
اختارت جمعية الأطفال المعوقين شعار "العالم يتسع لنا" ليكون عنواناً لاحتفالها باليوم العالمي للإعاقة للعام 2016، في رسالة تؤكد فيها أهمية اتاحة الفرصة لدمج الاشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتمكينهم من الحياة على قدم المساواة مع أقرانهم من الفئات الأخرى. وقال الأمين العام للجمعية عوض الغامدي "إن هذا الشعار يتماشى مع مبادرة التنمية المستدامة التي طرحتها الأمم المتحدة وتتضمن 17 محوراً من بينها ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة التنموية"، موضحاً أن مراكز الجمعية العشرة بمناطق المملكة المختلفة تشارك في فعاليات اليوم العالمي للإعاقة بأنشطة مختلفة تتضمن برامج توعوية وتثقيفية وترفيهية ورياضية بمشاركة الجامعات وطلاب المدارس وعدد من الجهات. وذكر الأمين العام للجمعية "إن الجمعية تحرص سنوياً على المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة بهدف إثارة النقاش المجتمعي حول قضية الإعاقة، وحث كافة مؤسسات الدولة الأهلية والحكومية على التعاون في مواجهة القضية وأسبابها"، مؤكداً أن قضية الإعاقة في حاجة إلى جهد متواصل، نظراً إلى تزايد احتياجات المعوقين علاجياً وتعليمياً وتأهيلياً، مضيفاً بأن هذه المناسبة تتجاوز اطارها الاحتفالي إلى أفاق أوسع تتمثل في ترسيخ الوعي بحقوق هذه الفئة، وبقدراتها على الاسهام في مسيرة الحياة، مشيراً الى أن خريجي مراكز الجمعية سنوياً باتوا نماذج تحتذى في الإرادة والنجاح في مجالات مختلفة.

رئيس "نزاهة": تلقينا 5000 بلاغ فساد.. وتعثر المشروعات لا يشكل الجزء الأكبر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554533

الخبر - محمد الغامدي
اختتمت أعمال منتدى (متحدون على مكافحة الفساد) بمناسبة الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد.
وكشف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد د. خالد المحيسن للصحافيين أن تعثر المشروعات لا يشكل الجزء الأكبر من البلاغات الواردة للهيئة، مبينا أن الهيئة تقوم بدورها بشكل المأمول وتملك ثقة المواطن وتطلعات القيادة والهيئة جزء من كيان يعمل على حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وقال المحيسن: حول التشهير في المفسدين إن الهيئة الوطنية ليست هي الجهة المختصة نظام في التشهير، مشيرا إلى أن التشهير يتم بعد إتمام المحاكمة وصدور حكم معين يتم نشر الحكم والهيئة متابعة القضية قبل وصولها إلى المحكمة.
وأضاف بأن أكثر من 5000 بلاغ وصل إلى الهيئة وتعمل على هذه البلاغات ونتعامل معها بشكل يومي وأيضا هناك جهود من الهيئة ومبادرات في كشف قضايا الفساد.
وأكد المحيسن أن نزاهة باشرت حادثة مركز الملك عبدالعزيز الثقافي بعد توغل مياه الأمطار إلى أجزاء من المبنى قبيل زيارة الملك سلمان وافتتاحه، مشيرا إلى أن القضية تحت المتابعة.
وبين: أن الهيئة لديها إدارة مختصة بالبحث والتقصي عبر قضايا طرحت في وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي، وأيضا بدورها تبادر في البحث عن قضايا الفساد إذا برزت في حالات معينة وفق للمعلومات التي ترد إليها.

مستشار تربوي: 2.6 بليون ريال صرفتها المملكة نتيجة الجرائم الإلكترونية

خلال ورشة "حماية الأطفال من الإنترنت" بتعليم الشرقية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554548

لدمام - عوض المالكي
كشف متخصص سعودي في الشبكات الإلكترونية وحماية الأطفال من الإنترنت إلى أن المملكة استطاعت حظر 98% من المواقع الإباحية، كما تمكنت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من اختراق وتعطيل 9000 حساب على تويتر لها علاقة بترويج المواد الإباحية، محذراً الأطفال من الثقة بأي شخص على الإنترنت وقال إن المجرمين على الانترنت لا يختلفون عن المجرمين في الحياة الواقعية من ناحية الأهداف والمقاصد والضرر والخسائر التي تقع .مشدداً على ضرورة وعي الأطفال بأهمية الهوية الشخصية والمعلومات والكلمات السرية وعدم تمرير معلومات للغرباء وعدم زيارة مواقع مشبوهة أو تحميل برامج من مصادر غير موثوقة وبرامج تسرق المعلومات.
حالات التنمر الإلكتروني الأعلى في السعودية
وأشار المستشار التربوي تركي خان خلال ورشة حماية الأطفال من أخطار الانترنت "إنترنت آمن" التي نظمتها إدارة العلاقات العامة والإعلام بالتعليم ممثلة في تعليم الشرقية أمس الأول، بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بمقر غرفة الشرقية، إلى ضرورة توعية أولياء الأمور بمخاطر الإنترنت على الأبناء والتنبه إلى مؤشرات الخطر التي قد تظهر على الطفل بسبب تعرضه إلى هذه المخاطر .
وأكد المدرب خان على أهمية تطوير البرامج التثقيفية الموجهة إلى أولياء الأمور والتربويين وأشار إلى أن التغاضي عن هذه المسائل المهمة والمشاكل المتفاقمة التي تستهدف الجيل الجديد من المجتمع لا يفيد والأجدى معالجة المشكلة من جذورها كإستراتيجية ناجحة على المدى الطويل كما يجب حماية الأطفال والعائلات والحفاظ على الهوية مشيراً إلى أن الجرائم الالكترونية اخترقت الصغير والكبير.
وعرض المدرب عدداً من الدراسات منها أن 2.6 بليون ريال سعودي تكبدتها المملكة العربية السعودية نتيجة الجريمة الإلكترونية وفقا لشركة Norton في عام 2012 وطبقاً لاستطلاع نشرته وكالة رويتر فإن ما يقارب 18% من أولياء الأمور في السعودية يعتقدون أن أبناءهم وقعوا ضحايا للتنمر على الإنترنت وأن حالات التنمر كانت الأعلى في السعودية منها في الدول الأوربية.

وطالب خان بفتح قنوات تواصل مفتوحة بين أولياء الأمور وبين الأطفال وتشجيعهم للتحدث عن أي مسائل تقلقهم وإغداق الحنان عليهم لأن توجههم لغرباء الإنترنت غالباً يأتي بدافع البحث عن الحنان المفقود ونوه إلى ارتفاع حالات الاستغلال الجنسي للأطفال الذين يعيشون في بيئات غير مستقرة كما طالب أولياء الأمور أن يكونوا مع الأطفال لا ضدهم في حال حدوث خطأ منهم وغرس القيم والسلوكيات الأخلاقية في نفوسهم وحذر من الألعاب الالكترونية مشيراً إلى أنها مصيدة لصغار السن وقال إن المملكة العربية السعودية وأجهزتها المختصة تبذل جهوداً مضنية في سبيل الحفاظ على الجيل من هذا الخطر الداهم.

وختم مدير الدعم القانوني في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عبدالكريم الشهراني بشرح الجرائم الالكترونية والعقوبات الصادرة لكل جرم.

فيما أكد مدير العلاقات العامة والإعلام الناطق الإعلامي لتعليم الشرقية سعيد بن محمد الباحص إن هذا البرنامج يأتي في إطار الشراكة مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لتوعية أبنائنا الطلاب وبناتنا بمخاطر الإنترنت وضرورة مراقبة أولياء الأمور لأبنائهم وتوعيتهم وتحذيرهم من عدم الدخول في المواقع المحظورة أو ترويجها والتعامل معها، مبيناً بأن الورشة حضرها ما يقارب 200 مرشد طلابي ومرحلة، حيث تم توزيع عدد من اللجان للإشراف والمتابعة لإنجاح الورشة وإيصال أهدافها للمستفيدين بشكل صحيح.

المجلس يبحث رفع الحد الأدنى لرواتب السعوديين في التأمينات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514457

فارس القحطاني (الرياض (

يناقش مجلس الشورى في دورته السابعة العديد من الموضوعات التي أحالتها الهيئة العامة للمجلس لمناقشتها تحت قبة المجلس، والبعض لا يزال ينتظر الدور لإحالته من قبل الهيئة، ومن تلك الموضوعات مقترح رفع الحد الأدنى لرواتب الموظفين السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية والمقدم من عضو المجلس الدكتور محمد آل ناجي لتعديل الفقرة (ب) من المادة التاسعة عشرة التي تنص على: «يكون الحد الأعلى للأجر الخاضع للاشتراك (45.000) ريال شهرياً، ويجوز للائحة زيادة هذا الحد تبعاً لما يتبين من مراجعة مستويات الأجور بين مدة زمنية وأخرى»، وتصبح هذه الفقرة بعد التعديل: «يكون الحد الأعلى للأجر الخاضع للاشتراك (45.000) ريال شهرياً والحد الأدنى للأجر الخاضع للاشتراك (5000) شهريا، ويجوز للائحة زيادة هذا الحد تبعاً لما يتبين من مراجعة مستويات الأجور بين مدة زمنية وأخرى»، وتعديل الفقرة (2) من المادة (43) التي تنص على: «يجوز بقرار من الوزير بناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة إضافة فئات أعلى لشرائح الدخل إلى الجدول رقم (1)المرفق، تبعاً لما قد يتقرر من زيادة الحد الأقصى لأجر الاشتراك لسائر المشتركين من العمال»، وتصبح الفقرة (2) بعد التعديل: يجوز بقرار من الوزير بناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة إضافة فئات أعلى لشرائح الدخل، تبعاً لما قد يتقرر من زيادة الحد الأقصى والحد الأدنى لأجر الاشتراك لسائر المشتركين من العمال. ويهدف هذا المقترح إلى تحقيق وضع نص نظامي في نظام التأمينات الاجتماعية يضع حدا أدنى للأجر الخاضع للاشتراك، توفير مصدر دخل للمشترك بعد تقاعده يتقارب مع دخله الحقيقي أثناء العمل مما يسهم في الرفاه والأمن الاجتماعي والحد من الفقر، كما يناقش المجلس في الدورة السابعة نظام البحث العلمي الصحي الوطني والذي يتألف من ٢٨ مادة، ويهدف إلى إيجاد مظلة مستقلة تعنى بالبحوث التي تعنى بالصحة بمفهومها الشامل كما عرفتها منظمة الصحة العالمية (البدنية والنفسية والاجتماعية) وكذلك النواحي البيئية وكل ما يرتبط أو يؤثر في صحة الفرد والمجتمع بشكل أو بآخر، ويتم ذلك من خلال إيجاد معرفة جديدة وترجمتها لصحة أفضل للمواطن بتعزيز النظام الصحي الوطني وزيادة فاعلية خدماته بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الصحية في مجلس الخدمات الصحية والمراكز البحثية الأخرى ذات العلاقة بالصحة.مركز لأبحاث الصحة: وينشأ بموجب هذا النظام مركز وطني مستقل لأبحاث

الصحة يرتبط مباشرة بمجلس الوزراء وقد يكون هذا المركز جهة مستقلة تماماً على غرار مركز الدراسات والبحوث البترولية ونظام البحث العلمي البحري للمناطق البحرية أو يرتبط بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST لرعايتها تاريخياً وتشريعياً للبحوث بشتى أنواعها.

السبتي لـ عكاظ : متفائل بحصول أبناء السعودية على الجنسية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514454

عبير الفهد (الرياض)
أبدى عضو مجلس الشورى عطا السبتي لـ«عكاظ»، تفاؤله بالموافقة على تعديل نظام وثائق السفر، وحصول أبناء السعودية من زوج غير سعودي على الجنسية، لافتا إلى أنه قُدمت مجموعة من المشاريع خلال السنة الأخيرة من الدورة السادسة، من بينها مشروع تعديل الوكالات التجارية، وتعديل نظام مكافحة الرشوة، وتعديل نظام الوثائق للسعودية، وحصول أبناء السعودية على الجنسية، مؤكدا أنه سيتابعها، ويناقشها في السنة الأولى من الدورة السابعة، لأنها أحيلت إلى اللجنة الأمنية ولا يستطيع التحدث باسمها، وعاد السبتي وأوضح أن مشروعي تعديل وثائق السفر وحصول أبناء السعودية على الجنسية في المرحلة الأولى من الدراسة، وأن اللجنة الأولى في المجلس مقتنعة بدراسة المقترح.

المعاقون يفتشون عن خدماتهم في 7 جهات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=287293&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي
في اليوم العالمي للإعاقة، اجتمع معاقو المملكة مع 7 جهات حكومية وخاصة، لمناقشة 17 هدفا للتنمية المستدامة والمعدة من قبل الأمم المتحدة، وذلك في مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لرعاية الأطفال المعوقين بجدة.
ونظم المركز مساء أمس، برعاية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، حفل اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة بمقر المركز، واستعرضت 7 وزارات ومؤسسات حكومية وخاصة الجهود التي بذلتها المملكة لتحقيق هذه الأهداف وغيرها من الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
ومن أهم المشاركين: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، وزارة التعليم، والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والغرفة التجارية الصناعية بجدة، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، بالإضافة للعديد من الجهات الحكومية والخاصة مثل: مستشفى العيون، والهلال الأحمر، ومستشفى الملك عبدالعزيز الجامعي بجدة، وغير ذلك من الجهات الداعمة والمهتمة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
وحضر المناسبة عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة للمشاركة في هذه المناسبة المميزة للالتقاء بممثلي الدوائر الحكومية

والخاصة ومناقشة الخدمات التي يقدمها كل من هذه القطاعات لهم لتمكنهم من المشاركة بفاعلية في المجتمع وتعينهم على عيش حياة كريمة.

سفارتنا بالمنامة: لا سجناء سعوديين في قضايا إرهابية بالبحرين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4170641

رائد الحربي - المنامة
كشفت سفارة خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين عدم وجود سجناء سعوديين مسجونين في قضايا إرهابية في سجون مملكة البحرين.
وأوضح سفير خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين الدكتور عبدالله ال الشيخ أنه لا يوجد سجناء سعوديون مطلوبون بقضايا إرهابية في سجون مملكة البحرين ومعظمها قضايا جنائية وأن اتفاقية تبادل السجناء بين المملكة والبحرين قائمة حتى الآن بين الحكومتين .
وأضاف الدكتور عبدالله ال الشيخ: إن نقل السجين من مملكة البحرين إلى المملكة العربية السعودية لإكمال المحكومية يعتمد على موافقة السجين على قضاء مسجونيته واستكمال بقية محكوميته في المملكة العربية السعودية حيث تقوم السفارة بالتنسيق مع الحكومة البحرينية والسلطات السعودية بنقله وأن العقبة الوحيدة كما بينت مسبقاً هي فقط موافقة السجين على نقله من سجون مملكة البحرين إلى سجون المملكة العربية السعودية وتأتي تلك الاتفاقية لتحقيق أهداف نبيلة وإنسانية بحيث يتمكن السجناء من مواطني البلدين من قضاء ما تبقى من مدة محكوميتهم في بلدانهم وكذلك تمكين ذويهم من زيارتهم والالتقاء بهم وكذلك تجسد تميز العلاقات السعودية البحرينية وحرص حكومتنا الرشيدة على أبناء المملكة من السجناء في الخارج.
وأشار سفير خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين الى أن أغلبية القضايا التي تردنا في السفارة هي فقدان المحفظة والهوية وكذلك الاختلاف في أماكن السكن وبعض المشادات والمضاربات بالإضافة إلى بعض الأعمال التي ترى السلطات البحرينية أنها منافيه للآداب ومخالفة للنظام حيث هناك بعض الأعمال الجنائية الأخرى قد تكون قليلة جداً ولكن كل القضايا هي قضايا جنائية لا تمت إلى الإرهاب ولا تمت إلى حوادث القتل أو حوداث السطو المسلح.
وأكد السفير آل الشيخ اهتمام القيادة بالسجناء السعوديين في مملكة البحرين والسفارة السعودية حريصة على شؤون السجناء وتحرص على رعاية المواطنين السعوديين وتقديم كافة أنواع المساعدة لهم بدراسة ملاحظاتهم وشكواهم ومعالجتها والنظر في احوالهم داخل السجون ومتابعة كافة احتياجاتهم.

نوه بـ "إعلان الصخير" الصادر عن القمة الخليجية السابعة والثلاثين
مجلس الوزراء: مجلس أمناء لصندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4170591

واس – الرياض

وافق مجلس الوزراء على تعديل المادتين الخامسة والثالثة عشرة من تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، ليكون له مجلس أمناء برئاسة الوزير وعضوية وزير الدفاع أو من ينيبه - ووزير الحرس الوطني أو من ينيبه، ووزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ووزير المالية، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، ويعين الرئيس بقرار منه أربعة أعضاء آخرين من المشهود لهم بالإسهام في المجال الخيري «وان ترسل الجهة التي يتبعها الشهيد أو المصاب أو الأسير أو المفقود معلومات كاملة عنه وعن أسرته إلى أمانة الصندوق لاتخاذ ما يلزم في شأنه .«

حماية البيئة

وجه مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في جلسته بعد ظهر امس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض، الجهات الحكومية المسؤولة عن المشروعات ذات العلاقة بالبيئة والجهات الحكومية المسؤولة عن ترخيص مشروعات ذات تأثير سلبي محتمل على البيئة بإنشاء وحدات حماية للبيئة من التلوث تلتزم من خلالها بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية التي تصدرها الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وتزويد الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بمعلومات عن الحالة البيئية للمنشآت داخل مرافقها بشكل مستمر، وتمكين مراقبي الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة من الدخول إلى المرافق للتفتيش ومراقبة مستويات التلوث والاطلاع على تطبيق النظام العام للبيئة وذلك وفقًا للنظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم «م / 34» وتاريخ 28 / 7 / 1422هـ.

شكر وتقدير

وفي بداية الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين عن بالغ الشكر والتقدير لإخوانه أصحاب الجلالة والسمو في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الكويت على ما لقيه - رعاه الله - والوفد المرافق خلال زياراته الرسمية من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى ما اتسمت به اللقاءات والمباحثات من تعزيز لعلاقات الأخوة في المجالات كافة بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق تطلعات شعوب المجلس .

نتائج استقبالات

كما عبر الملك المفدى عن تقديره الكبير لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين ولحكومة وشعب البحرين على ما حظي به وقادة دول المجلس، وما بذل من جهود خلال انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في المنامة، مما كان له بالغ الأثر في إنجاح أعمالها، متمنياً لجلالته التوفيق والسداد ولمسيرة المجلس المزيد من التقدم والازدهار، بعد ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج استقباله لصاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان، واستقباله رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي في مقر إقامته بمملكة البحرين، وكذلك استقباله عضو المجلس الأعلى بدولة الإمارات حاكم الشارقة سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، ووزير خارجية بريطانيا بوريس جونسون .

إعلان الصخير

وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عادل الطريفي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء نوه بـ «إعلان الصخير «الصادر عن القمة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي وما أكد عليه من أهمية مواصلة العمل في تنفيذ وتطبيق رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود التي أقرت في قمة الرياض 2015، لما تشكله من إطار متكامل ونهج حكيم للتعامل مع تلك المتغيرات على أساس المحافظة على المصالح العليا لدول المجلس ومنجزاتها ومكتسبات شعوبها، وتحقيق الهدف المنشود في التكامل والوحدة بين دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية .

شراكة إستراتيجية

كما رحب المجلس بما اشتمل عليه البيان الختامي الصادر عن الدورة وبالبيان المشترك الصادر عن اجتماع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس مع رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي، وما تضمنه من اتفاق على إطلاق الشراكة الإستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة لتعزيز علاقات أوثق في المجالات كافة .

جلسة استثنائية

إثر ذلك اطلع المجلس على جملة من التقارير حول مجريات الأحداث على الساحة الدولية، مجدداً تأكيد المملكة ضرورة عقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة تتولى بموجبها الجمعية العامة مسؤولية حماية الأمن والسلم في سوريا الذي ما زالت تهدده العمليات العسكرية التي يشنها النظام السوري وحلفاؤه ضد أبناء الشعب السوري، الذي يتعرض لعمليات قتل جماعي وتشريد وحصار وغير ذلك من الجرائم التي يجب التصدي لها وإيقافها .

اجتماع أوبك

واطلع المجلس على نتائج الاجتماع الوزاري للدول المنتجة للبترول الذي ضم دول الأوبك والدول الأخرى من خارجها، والذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا، يوم السبت الماضي 10 ديسمبر، والذي يأتي استكمالاً لاجتماع منظمة أوبك يوم 30 نوفمبر، وأبدى المجلس ارتياحه لقرار تخفيض الإنتاج من الدول المنتجة خارج أوبك، للمساهمة في استقرار الأسواق لصالح الدول المنتجة والصناعة البترولية والاقتصاد العالمي بشكل عام. وأكد المجلس التزام المملكة التام بهذا الاتفاق، وتطلعها إلى أن تقوم كافة الدول الموقعة الأخرى بالالتزام به .

انتخاب المملكة

وبين د. الطريفي أن مجلس الوزراء تطرق إلى إعلان انتخاب المملكة لفترة رابعة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مؤكداً أن ذلك يجسد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي ودورها الريادي في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية وقضايا حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وتجسيد ثوابت المملكة وقيمها الإسلامية، ويبرز ثبات مواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم، وجهودها المتواصلة في إصدار الأنظمة والتشريعات الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع ونشر ثقافة حقوق الإنسان. وعبر مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجيرات الإرهابية التي حدثت في جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية والجمهورية الصومالية، وما أسفرت عنه من سقوط عشرات القتلى والجرحى، مقدماً خالص التعازي لأسر الضحايا ولحكومات مصر وتركيا والصومال والتمنيات بالشفاء العاجل للمصابين، مؤكداً أن هذه الأعمال الإرهابية يرفضها الدين الإسلامي الحنيف والأديان الأخرى، وتتنافى مع القيم والمبادئ الإنسانية والأعراف والمواثيق الدولية، مشدداً في هذا الشأن على مواقف المملكة الثابتة ضد الإرهاب، وأهمية تضافر جهود المجتمع الدولي في التصدي له واجتثاث جذوره .

اتفاقية مقر

وأفاد د. الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها وانتهى المجلس الموافقة على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، في شأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والتوقيع عليه، ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .

مذكرة تفاهم

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الموريتاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية في المجال الصحي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

طريق الحرير

قرر مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (139 / 58) وتاريخ 30 / 14381 / هـ، الموافقة على مذكرة تفاهم في مجال تعزيز تنمية طريق الحرير المعلوماتي من أجل التوصيل المعلوماتي بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ولجنة الدولة للتنمية والإصلاح في جمهورية الصين الشعبية، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 9 / 4 / 1437هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك، كما وافق المجلس على تفويض وزير الاتصالات وتقنية المعلومات - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب البنغلاديشي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ووزارة البريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية بنغلاديش الشعبية للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والتوقيع عليه، ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية، كما وافق المجلس على تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجزائري في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجالات العمل بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، والتوقيع عليه ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .

لجنة مشتركة

قرر مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم «156 / 63» وتاريخ 9 / 2 / 1438هـ، الموافقة على اتفاق في شأن تشكيل اللجنة المشتركة الرفيعة المستوى بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، الموقع في مدينة بكين بتاريخ 27 / 11 / 1437هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

صندوق الشهداء

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل المادة «الخامسة» والمادة «الثالثة عشرة» من تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم «366» وتاريخ 14 / 8 / 1436هـ بحيث تكونان بالنص الآتي : »المادة الخامسة: يكون للصندوق مجلس أمناء برئاسة الوزير وعضوية وزير الدفاع أو من ينيبه - ووزير الحرس الوطني

أو من ينيبه، ووزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ووزير المالية، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، ويعين الرئيس بقرار منه أربعة أعضاء آخرين - على الأقل - من المشهود لهم بالإسهام في المجال الخيري». «المادة الثالثة عشرة: ترسل الجهة التي يتبعها الشهيد أو المصاب أو الأسير أو المفقود معلومات كاملة عنه وعن أسرته إلى أمانة الصندوق لاتخاذ ما يلزم في شأنهم وفقاً لما ينص عليه التنظيم .«

فروع بنوك

وافق مجلس الوزراء على الترخيص لـ «بنك طوكيو ميتسوبيشي» بفتح فرع له في المملكة، وتفويض وزير المالية بالبت في أي طلب لاحق بفتح فروع أخرى للبنك في المملكة، على أن يلتزم البنك في مزاولته الأعمال المصرفية بنظام مراقبة البنوك، ونظام الاستثمار الأجنبي، ونظام الشركات، والأنظمة واللوائح والتعليمات الأخرى المعمول بها في المملكة، وأن تنسق مؤسسة النقد العربي السعودي مع البنك في استكمال الإجراءات اللازمة لذلك .

تعيينات وترقيات

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه، ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الهيئة، لمدة ثلاث سنوات، وهم: الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي والمهندس فهد بن محمد الجبير وبندر بن محمد عسيري، وتعيين الآتي أسماؤهما عضوين في مجلس إدارة الهيئة، بصفتهما من المهتمين والمتخصصين ومن ذوي الخبرة في المجالات ذات العلاقة بعمل الهيئة، لمدة ثلاث سنوات وهما محمد بن عبداللطيف جميل وموسى بن عمران العمران، كما وافق المجلس على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، تضمن ترقية فهد بن عبدالله بن محمد المسيند على وظيفة (مستشار اقتصادي) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية، وترقية المهندس عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد السند على وظيفة (مهندس مستشار مدني (بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني، وترقية غنام بن عبدالله بن عبدالعزيز آل معدي على وظيفة (مستشار لشؤون الحقوق) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة الرياض .

تقارير سنوية

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقارير السنوية لكل من: وزارة الإسكان، والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة العامة للاستثمار عن عام مالي سابق، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه.

اليوم تهنئ

تهنئ «اليوم»، الأعضاء المعينين في مجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه لمدة ثلاث سنوات ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الهيئة، وهم :الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، والمهندس فهد بن محمد الجبير، وبندر بن محمد عسيري، كما تهنئ عضوي المجلس بصفتهما من المهتمين والمتخصصين ومن ذوي الخبرة في المجالات ذات العلاقة بعمل الهيئة وهما: محمد بن عبداللطيف جميل وموسى بن عمران العمران .

كما تهنئ «اليوم» فهد بن عبدالله بن محمد المسيند بالترقية على وظيفة »مستشار اقتصادي» بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة المالية، والمهندس عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد السند، بترقيته على وظيفة «مهندس مستشار مدني» بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الحرس الوطني، وغنام بن عبدالله بن عبدالعزيز آل معدي بترقيته على وظيفة «مستشار لشؤون الحقوق» بالمرتبة الرابعة عشرة في إمارة منطقة الرياض.

«العدل» تزيل الحواجز الزجاجية بين منسوبيها والمستفيدين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19064491

الرياض - «الحياة»
أصدرت وزارة العدل أمس قراراً بإزالة الحواجز الزجاجية والمعدنية في ديوان الوزارة، والمحاكم وكتابات العدل في جميع مناطق المملكة، وذلك تعزيزاً لمستوى التواصل مع المستفيد وتيسيراً له وإنجازاً لمعاملاته.
وأشار القرار إلى أنه لوحظ وجود عدد من الحواجز الزجاجية أو المعدنية، التي توضع على مكاتب الموظفين الذين يتعاملون مع المستفيدين من الخدمة العدلية، وخصوصاً في المحاكم وكتابات العدل، مؤكداً أن مثل هذه الحواجز تعوق التواصل الفعّال والأمثل مع المستفيد، وبالتالي عدم الحصول على المعلومة في شكل صحيح، إضافة إلى كونها تسبب تكدس المراجعين وازدحامهم بجوار تلك الحواجز.
يذكر أن وزارة العدل تسعى، من خلال مسار خططها ومبادراتها، إلى تحسين مستوى التفاعل والتواصل بينها وبين المستفيد من الخدمة العدلية والقضائية، من خلال حزمة من القرارات ذات الشأن، تعززها 82 خدمة إلكترونية تقدمها عبر بوابتها الإلكترونية.

الملك موصياً أعضاء «الشورى»: احرصوا على مصالح الوطن والمواطنين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19065492

الرياض - «الحياة»
أوصى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أعضاء مجلس الشورى بالحرص على مصالح الوطن والمواطنين، وأن تكون نصب أعينهم، مشدداً على ما تزخر به المملكة من كفاءات.
وقال الملك في كلمة وجهها إلى أعضاء مجلس الشورى، بعد أن أدى رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ والأعضاء القسم أمامه أمس: «يسرني أن أكون معكم هذا اليوم، وبلادكم والحمد لله تزخر بالكفاءات رجالاً ونساء، والوطن يفخر بكم جميعاً، منهج الشورى هو منهج دولتكم منذ عهد الملك عبدالعزيز إلى الآن، وهو المنهج الذي أمر به الإسلام، آراؤكم ومقترحاتكم وما ستقومون به في المجلس سيكون محل تقدير دولتكم ومواطنيكم وتقديري الشخصي.»
وأضاف» :أنتم لا تعملون لمصالح فئوية أو حزبية أو شخصية إنما لمصلحة الوطن وهذا ما تتميزون به ويغبطكم عليه الآخرون، مجلس الشورى ومجلس الوزراء والجهات الأخرى، خاصة وعامة مكملة لبعضها، وأوصيكم بتقوى الله في السر والعلن، والحرص على مصالح الوطن والمواطنين، التي يجب أن تكون دائماً نصب أعين الجميع، وأتمنى لكم التوفيق في مهمتكم، والله يحييكم، وشكراً.»
وأدى الأعضاء القسم أمام المجلس في الديوان الملكي بقصر اليمامة في الرياض، قائلين: «أقسم بالله العظيم، أن أكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي، وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل.»
وبعد أداء القسم وكلمة الملك سلمان، تشرف رئيس وأعضاء مجلس الشورى بالسلام على خادم الحرمين الشريفين.

«الصحة»: 13.6 في المئة من السعوديين مصابون بالسكري

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19064492

الرياض - صديق البخيت
خصصت وزارة الصحة عيادة لمنسوبيها المصابين بداء السكر، وسيكون مقرها في عيادات الطوارئ بالوزارة، ويعمل فيها استشاري غدد صماء وسكر .وأوضحت الوزارة أن هذه الخطوة تأتي في وقت أصبحت شريحة من المجتمع تعاني من مرض السكري ومضاعفاته.
وقدرت الوزارة نسبة المصابين بـ13.6 في المئة من جميع الفئات العمرية، لافتة إلى أن هذه النسبة مرشحة للزيادة خلال الأعوام الـ10 المقبلة. وعدت المملكة في مقدم الدول التي يلاحظ فيها ارتفاع نسبة مرضى السكري. وأكدت أن المتابعة الدورية للمرضى تعد ركناً أساسياً لعلاج داء السكري وتجنب مضاعفاته.
وترتبط العيادة في مركز السكر بمستشفى الملك سلمان بن عبدالعزيز بالرياض، وسيكون المركز هو المرجع عند الحاجة إلى الخدمات الأخرى، مثل القلب والعيون والقدم السكري وغيرها، لأجل تقديم خدمات ورعاية صحية متكاملة، وتم تخصيص الأربعاء من كل أسبوع لاستقبال المراجعين لمتابعتهم وتقديم الخدمة لهم في الوزارة من دون الحاجة إلى الذهاب إلى المستشفيات.
وأوضحت أن هذه الخطوة تأتي «حرصاً من الوزارة للحفاظ على أوقات منسوبيها، ورغبة في تقديم الرعاية الصحية لهم، لأجل أخذ العلاج ومتابعة تطور حالهم وعمل الفحص الدوري للاكتشاف المبكر لمضاعفات داء السكري، مثل الشبكية، والكلى، والأوعية الدموية، والأعصاب الطرفية، والقدم السكري.»
وعدت «الصحة «مرض السكري «أحد أهم المشكلات الصحية في الدول الصناعية والنامية، نظراً إلى ارتباطه في معدلات عالية من الأمراض والمضاعفات المصاحبة له والوفيات.»

ملتقى تثقيفي للوقاية من المخدرات في بيئات التعليم بجامعة الباحة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554814

نظمت جامعة الباحة على مسرح المدينة الجامعية بالعقيق الملتقى التثقيفي للوقاية من المخدرات في بيئات التعليم بحضور مدير جامعة الباحة المكلف الدكتور عبدالله بن محمد الزهراني وأمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الأستاذ عبدالإله الشريف، والعقيد مناحي بن سعد السبيعي مدير إدارة مكافحة المخدرات بمنطقة الباحة، إضافة إلى عدد من عمداء الكليات والجهات الحكومية وطلاب الجامعة.
وقد أقيم بهذه المناسبة حفل خطابي بدأ بنبذة تعريفية عن المتلقي قدمها المشرف على وحدة مكافحة المخدرات بالجامعة د. بندر الزهراني، ثم عرض فيلم مرئي يتصل بجهود الدولة في مجال مكافحة المخدرات، ثم عرض فيلم مرئي عن المشروع الوطني للوقاية من المخدرات "نبراس". من جهته ألقى الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الأستاذ عبدالإله الشريف كلمة أشار فيها إلى أن اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات تأتي انطلاقا من حرص ولي العهد صاحب

السمو الملكي الأمير محمد بن نايف في توعية وتثقيف الطلاب في التعليم العام والجامعي بمساوئ المخدرات وأثرها الكبير على الفرد والمجتمع، داعيا إلى زيادة بالمشروع الوطني "نبراس" لخلق بيئة خالية من المخدرات من خلال نشر ثقافة الوقاية عبر وسائل الإعلام المختلفة، واستغلال وسائل الدعاية والإعلان لتعزيز القيم الإيجابية والتشجيع عليها. مستعرضاً جهود اللجنة ورجال المخدرات والجمارك وما تبذله من جهود في التصدي لهذه الآفة الخطيرة، مثمناً دور جامعة الباحة وما تقوم به من أدوار في هذا الجانب .ومن جهته رحب مدير الجامعة المكلف الدكتور عبدالله الزهراني بضيوف اللقاء، ومعرباً عن امتنانه لهذه المبادرة الوطنية، وأهميتها الفاعلة في التثقيف والتوعية بأضرار المخدرات والجهود المبذولة في هذا المشروع الوطني "نبراس."

وأكد أن هذه الفعالية تأتي استمرارًا لما تقوم به الجامعة من جهود ممثلة في وحدة مكافحة المخدرات بعد توقيع الشركة مع إدارة مكافحة المخدرات، مشيراً الى أن ذلك وغيره يأتي حرصاً على الطلاب والطالبات من هذا الوباء الخطير كونهم الثروة الحقيقية والمستقبل لهذا الوطن.

بعد ذلك انطلقت جلسات فعاليات الملتقى من خلال عدة أوراق كـ"نبراس مشروع وطني" قدمها الدكتور حسنى الصالح، ثم ورقة بعنوان "العقاقير الطبية وإساءة استخدامها" للدكتور غانم محمد الغامدي عميد كلية الصيدلة الإكلينيكية بجامعة الباحة، والدكتور عبدالحكيم صالح الحمودي المحاضر بعلم الأدوية بجامعة الباحة، وورقة بعنوان "أضرار المخدرات وطرق الوقاية منها" للعقيد مناحي بن سعد السبيعي مدير مكافحة المخدرات بمنطقة الباحة.

قانون "جاستا" على طاولة ندوة جامعة جازان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554815

جازان - رؤى مصطفى

نظمت جامعة جازان ممثلة بقسم الأنظمة بكلية إدارة الأعمال ندوة علمية متخصصة تحت عنوان (قانون العدالة ضد الدول الراعية للإرهاب "جاستا") ومدى تعارضه مع مبادئ القانون الدولي العام والجنائي.

وشارك في الندوة أستاذ القانون الدولي العام بجامعة البحرين عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز سابقاً د. عمر أبو بكر باخشب، حيث قدمه وأدار الجلسة الأولى رئيس قسم الأنظمة بجامعة جازان د. عاصم مدخلي.

وشارك في الجلسة الثانية د. عبدالستار عاتي أستاذ المالية والاقتصاد بجامعة جازان متحدثاً عن الآثار الاقتصادية لقانون العدالة ضد الدول الراعية للإرهاب وأدارها د. حسين عقيل أستاذ القانون المساعد بقسم الأنظمة.

وقد سلط المشاركون الضوء على مكامن الخلل التي انطوى عليها قانون العدالة ضد الدول الراعية للإرهاب ومدى تأثيراته السلبية على الولايات المتحدة ذاتها قبل الدول الأخرى المستهدفة في مشروعها.

وأشار المشاركون إلى أوجه البطلان لذات المشروع ومدى تعارضه مع مبادئ وأسس القانون الدولي العام والجنائي، كما أكد الجميع بأن المملكة هي من أوائل الدول التي سنت الأنظمة لمكافحة الإرهاب وكافحت بكل قوة مصادر تمويله، بل واعتمدت في مواجهتها للإرهاب كافة الوسائل الفكرية والأمنية واستنفرت ضده كل ما لديها من إمكانات وفي مقدمتها مراكز أبحاثها التي أصبحت أنموذجا رائداً تنهل منه العديد من الدول المنخرطة في هذا المضمار.

وقد تخلل الندوة العديد من المداخلات كان من أبرزها مداخلة مدير جامعة جازان د. مرعي القحطاني التي أكد من خلالها أن المملكة حكومة وشعباً تقف صفاً واحداً منيعاً ضد الإرهاب بكافة منظماته وأشكاله في كل مكان وزمان، موضحاً بأنها من أوائل الدول التي اكتوت بنار الإرهاب وحذرت من تفاقم أخطاره ووضعت الأسس والخطط الرائدة لمحاربته فكرياً وأمنياً، وعلى هذا المنوال ستمضي هذه الدولة بعون الله ثم بتلاحم القيادة والشعب، مشدداً على أن جامعة جازان بطلابها وطالباتها وكافة منسوبيها ماضون على هذا النهج بخطوات واثقة وجهود دؤوبة مخلصة خدمة لدينهم ووطنهم ومجتمعهم.

وفي ختام أعمال الندوة تلا رئيس قسم الأنظمة الدكتور مدخلي أبرز نتائجها وتوصياتها ومنها نشر الأوراق العلمية بعد ترجمتها باللغتين الإنجليزية والفرنسية مع الاحتفاظ بحق جامعة جازان.

الوزارة ترد على "الرياض" وتؤكد: إحالة الأمراض النفسية والمعدية وفقاً للائحة مجلس الوزراء

«التنمية الاجتماعية» تؤسس مراكز تأهيل ورعاية جديدة وتؤمن احتياجات المسنين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554820

أوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، أن الوزارة عملت على تقديم مجموعة من الخدمات والبرامج والأنشطة الخاصة بدور الرعاية الاجتماعية بشكل عام، وما يتعلق بكبار السن بوجه خاص، وذلك من منطلق دورها في توفير الرعاية الاجتماعية المتكاملة لكافة المستفيدين والمستفيدات من خدماتها، وتلبية احتياجاتهم.

وأبان المتحدث الرسمي في معرض رده على ما نشر في صحيفة الرياض يوم السبت **11**ربيع الأول 1438 هـ (الموافق 10 ديسمبر 2016م)، حول استقبال دور الرعاية الاجتماعية للعديد من المرضى النفسيين مع أنها تختص برعاية المسنين، أن الوزارة تحيل حالات الأمراض النفسية والمعدية إلى مستشفى الصحة النفسية أو الجهة المعنية بالعلاج، وذلك وفقاً للائحة الأساسية الصادرة من مجلس الوزراء رقم 322 في 14/9/1434هـ، والتي نصت على عدم قبول حالات التخلف العقلي والأمراض السارية والمعدية، وكذلك المرضى النفسيين.

وقال المتحدث الرسمي للوزارة، إن تسجيل حالات مرضى نفسيين بين أوساط نزلاء دور رعاية المسنين قديم ولا يشكل خطراً، كونها تحت العلاج، وفي حال استدعى الأمر فإنه يتم نقل الحالة لمستشفى الصحة النفسية، وإذا استقرت الحالة تعود إلى الدار.

وحول ما ذكره التقرير من عدم كفاية الإعانة الشهرية المقدمة للنزيل البالغة 60 ريالاً، أكد المتحدث الرسمي للوزارة أن الإعانة التي يتم منحها للنزيل تبلغ 200 ريالاً شهريا كمصروف شخصي للمسن في الدار، بالإضافة إلى تأمين كافة الاحتياجات الشخصية التي يحتاجها النزلاء والنزيلات مثل الملابس الخاصة بفصلي الشتاء والصيف، والإعاشة اليومية التي تتم تحت إشراف طاقم طبي متكامل.

وعن صرف أدوية المسنين ومتابعة حالاتهم، ذكر أبا الخيل، أن الإدارة العامة للخدمات الطبية تتولى تأمين جميع المستلزمات لفروع وكالة التنمية بالوزارة، ومتابعة الحالة الصحية للنزلاء من الجنسين.

وفي سياق تدريب وتأهيل العاملين في مراكز التأهيل الشامل التابعة للوزارة، أبان، أن عقد العناية الشخصية والنظافة العامة يلزم المتعهد بتدريب العمالة، وعلى ضوئه تم تدريب كافة العمالة على أعمال العناية الشخصية، وتتابع الوزارة بشكل متواصل من خلال الزيارات الميدانية العناية والصيانة والنظافة الشخصية.

وأشار أبا الخيل إلى أن الوزارة بصدد التوسع في تأسيس وإنشاء مراكز للتأهيل، وذلك لتلبية احتياجات المشمولين بخدمات الرعاية الاجتماعية، لافتاً إلى أن هناك تنسيقاً بين الوزارة مع نظيرتها وزارة الخدمة المدنية، لتأمين عدد من الكوادر الصحية المناسبة لإدارة مجموعة من مراكز التأهيل الشامل، ودور الرعاية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بإغلاق دار التربية الاجتماعية بالجوف، أفاد أبا الخيل بأنه جاء نظراً لعدم وجود أيتام مجهولي الأبوين بالدار بعد اعتماد إسناد حضانة الأيتام مجهولي الأبوين لأسر كافلة.

وأكد المتحدث الرسمي، أنه في إطار خطط الوزارة نحو زيادة مباني ومقار الأيتام، فقد تم الانتهاء من مباني دار التربية بالرياض والانتقال إليه، وكذلك مؤسسة التربية النموذجية بالرياض، كما تم انتقال دار التربية للبنات بالرياض للمبنى

الجديد هذا العام ومقره بالدرعية، في حين تم الانتهاء مؤخراً من دار الحضانة، ودار التربية للبنات بمنطقة عسير، وانتقلوا للمبنى الحكومي الجديد بمدينة خميس مشيط.
وتابع: "تجري حالياً مشروعات لقرى الأيتام على وشك الانتهاء منها، في الوقت الذي تسعى فيه الوزارة لإتاحة الفرصة للأسر على كفالة الأيتام وإسناد رعايتهم إليها، وبهذا الخصوص تقدم الدولة إعانة شهرية للأسر الكافلة مقدارها ألفا ريال لمن هم دون سن الدراسة، ومبلغ ثلاثة آلاف ريال للملتحقين بالدراسة.
وفيما يخص البرامج والأنشطة المقدمة للمشمولين بالرعاية الاجتماعية، قال أبا الخيل، إن هناك برنامج تدريب وتثقيف وتأهيل للمستفيدين من خدمات الرعاية، وذلك بهدف بناء الشخصية المتكاملة للمستفيدين، بما يلبي كافة الجوانب العلمية والنفسية والترفيهية من برامج ودورات ورحلات داخل وخارج الفروع، ومتابعة المستوى الدراسي في الفترة المسائية، فضلاً عن إشراكهم في الاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية، والاحتفاء بالأيام الاجتماعية العالمية لكل فئة حسب احتياجها.
وتنفذ الوزارة برنامج تنوير للأبناء الأيتام المتفوقين دراسياً، وذلك من خلال تنظيم زيارة لدول خارجية، ومن ضمنها مؤخراً إسبانيا واليابان، بالتعاون مع بعض الشركاء من القطاع الخاص.
وزاد: "إن الوزارة تنفذ كذلك ملتقيات ترفيهية للأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع الهيئة العامة للرياضة، إضافة إلى تمكين بعض الأبناء من تأدية مناسك الحج والعمرة، وكذلك إقامة العديد من البرامج والأنشطة داخل الدور، وزيارة بعض مدن المملكة."
وفيما يتعلق بدور الحماية والضيافة الاجتماعية، كشف المتحدث الرسمي عن وجود 12 وحدة حماية، و11 فريق حماية، و17 لجنة حماية، و10 جمعيات خيرية تقدم خدمات الإيواء المؤقت للحالات التي تعاني من العنف في كافة مناطق المملكة، لحين تأهيل ضحايا العنف الأسري وإعادتهم إلى بيئتهم الطبيعية، داعياً الحالات المتضررة من العنف الأسري إلى ضرورة التواصل مع مركز البلاغات (1919) المعني باستقبال كافة البلاغات على مدار 24 ساعة.
ولفت إلى تخصيص دارين للضيافة بمدينتي الرياض وجدة تستقبل الحالات التي يرفض ذووهم استلامهم بعد قضاء محكوميتهم كإيواء مؤقت، وتعمل هذه الدور بكوادرها على الإصلاح بين أطراف الحالة، وأيضاً تأهيل وتدريب بعض الحالات لسوق العمل، وفق قدراتهم وإمكانياتهم.

الأمم المتحدة تشيد بتوجيهات الملك لإغاثة اللاجئين في العالم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712908

واس - الرياض واس - الرياض
استقبل مستشار سمو وزير الداخلية الدكتور ساعد العرابي الحارثي في مكتبه بوزارة الداخلية امس، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة المنسق الخاص لشؤون لبنان سيغريد كاغ.
وجرى خلال اللقاء بحث تعزيز مجالات التعاون المشتركة بين الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.
وأشادت سيغريد كاغ بما تقدمه المملكة بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - من مساعدات إغاثية وإنسانية للاجئين في مختلف دول العالم من خلال اللجان والحملات الإغاثية السعودية بإشراف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - أيده الله- وما قدمته الحملة الوطنية السعودية للاجئين السوريين من برامج إغاثية متنوعة.
وكانت الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا قد قدمت مساعدات إغاثية للأشقاء السوريين بلغت تكلفتها(235) مليون دولار، كان نصيب اللاجئين السوريين في لبنان منها أكثر من 52 مليوناً و846 ألف دولار، ما كان لها أبلغ الأثر الملموس في مساعدة اللاجئين السوريين وتخفيف معاناتهم وتلبية احتياجاتهم في ضوء ما يمرون به من ظروف حياتية صعبة.

تأخر "الموزون" يحوِّل 95٪ من الوظائف الجديدة إلى "الوافدة"

892ألف وظيفة جديدة في 2016 بالقطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712911

محمد سعيد الشريف - جدة

أرجعت لجنة الموارد البشرية في غرفة جدة ذهاب 95% من الوظائف الجديدة في 2016 إلى العمالة الوافدة، إلى ثابت نسب التوطين في برنامج نطاقات وتأخُّر الإصدار الأخير منه المسمَّى بـ «الموزون»، الذي يفترض أنه يضع نسب توطين مرتفعة. وكان التقرير الاخير لشركة «جدوى للاستثمار» عن تطوُّرات سوق العمل السعودي في الأرباع الثلاثة الأولى من 2016، أشار إلى ذهاب 892 ألف وظيفة تمثل 95% من الوظائف الجديدة لهذا العام، إلى غير السعوديين، في حين لم تتجاوز وظائف السعوديين الجديدة خلال نفس الفترة 45.5 ألف وظيفة، وهي أبطأ وتيرة لتوطين منذ سنوات.

ورغم إرجاع التقرير الزيادة الكبيرة في عدد الوظائف التي حظي بها غير السعوديين إلى تغيير وسائل مسح القوى العاملة التي استخدمتها هيئة الإحصاء، إلا أن رئيس لجنة الموارد البشرية بغرفة جدة، الدكتور سمير حسين، يرى أن ثابت نسب التوطين في برنامج نطاقات 1و2 وتأخُّر صدور نطاقات 3 المسمَّى بـ «الموزون»، ساهم في ذهاب عدد كبير من الوظائف الجديدة إلى العمالة الوافدة. وأضاف: يُفترض نمو نسب التوطين بشكل سنوي في نطاقات، كما كان القرار 50 الصادر في 1422هـ، الذي كان ينص على ضرورة نمو نسبة التوطين في المنشأة بما لا يقل عن 5% سنوياً.

ويرى رئيس قسم الموارد البشرية في كلية الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز، الدكتور خالد ميمني، أن هذه الأرقام تظهرمدى سيطرة العمالة الوافدة على السوق السعودي، وهو ما كان يخشاه الجميع ويحذر منه، خاصة في المنشآت الصغيرة، وهي الأكثر انتشاراً مقارنة بالمتوسطة والكبيرة، كما أنها لا تحتاج بحسب نسب برنامج نطاقات لأكثر من سعودي أو اثنين مقابل 5 أو 6 وافدين. وأضاف: إن ذهاب 82% من 190 ألف وظيفة جديدة بقطاع التجزئة و95% من 117 ألف وظيفة جديدة في القطاع الصناعي لغير السعوديين، بحسب التقرير، يعني أننا في مرحلة خطيرة، ولابد من تكاتف الجميع من مواطنين وجهات حكومية في مواجهة هذه الظاهرة، وإلا سيذهب المزيد من الوظائف إلى غير السعوديين، وسيزداد التستر التجاري.

وتوقعت «جدوى للاستثمار» في تقريرها، أن ينضم 717.5 ألف سعودي للقوى العاملة على أساس صافٍ خلال السنوات الأربع المقبلة، وهذا العدد يقتضي توفير نحو 832.3 ألف وظيفة جديدة (208 آلاف وظيفة للعام الواحد)؛ لتحقيق هدف برنامج التحول الوطني 2020، الذي ينص على خفض معدل البطالة إلى 9%. وأضافت أنه بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن يقوم تنفيذ العديد من المبادرات المتضمنة في برنامج التحول الوطني، إضافة للإصلاحات المستمرة في سوق العمل، والحد من التوظيف في القطاع الحكومي بزيادة النمو في توظيف السعوديين خاصة في قطاعات الخدمات. وبيّنت أنه لا تزال توجد عقبة توافق احتياجات القطاع الخاص والسعوديين الباحثين عن عمل، أمام إصلاح سوق العمل بالسعودية.

دعوات للتوسع في الجمعيات الاستهلاكية لدعم محدودي الدخل وخفض الأسعار

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712918

ماجد عسيري – الدمام

دعا اقتصاديون إلى التوسع في إنشاء الجمعيات الاستهلاكية بمختلف مناطق المملكة لتحقيق عدة إيجابيات على رأسها توفير السلع بأسعار مناسبة لمحدودي الدخل، ودعم موظفي القطاع العام بعد تراجع دخولهم، فضلًا عن تحقيق هامش ربحي جيد للمستثمرين، فضلًا عن استغلال الأراضي البيضاء بتدشين تلك الجمعيات عليها. وأشاروا إلى أن تفعيل الجمعيات الاستهلاكية ينقذ نحو 200 جمعية بمختلف مناطق المملكة من التعثر، خاصة أن تأسيس الجمعيات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة فضلًا عن فترات زمنية، وشروط ميسرة لتفعيل دورها مما يسهم في توفير السلع للمواطنين ذوي الدخل المحدود.

وقال الخبير الاقتصادي فضل البوعينين: إن وجود الجمعيات الاستهلاكية أمر إستراتيجيا، لتقديم السلع للمستهلكين بأسعار مناسبة بعيدًا عن جشع التجار، مطالبًا بنشر الجمعيات بالمملكة ودعمها من الحكومة من خلال تخصيص أراضٍ لها. ودعا إلى نشر ثقافة الجمعيات الاستهلاكية على أن تكون ملكًا لأهالي الحي والمساهمين، وعدم عرقلة تطورها، بالإضافة إلى حل تعثرها، خاصة أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

واستغرب الدكتور محمد بن دليم القحطاني أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك فيصل، غياب انتشار الجمعيات الاستهلاكية، بالرغم من وجود قرار بإنشائها منذ فترة، مشيرًا إلى أن القرار لم يفعَّل بالشكل المطلوب حتى الآن. وقال القحطاني: إن وجود الجمعيات يكون من خلال مستثمري الحي التابع لها، مما ينعكس إيجابيًا على ذوي الدخل المحدود، ويسهم اقتصاديًا في تحقيق هامش ربحي للمستثمرين، مطالبًا بالاستفادة من الأراضي البيضاء لإنشاء جمعيات استهلاكية عليها لضمان توفير سلع بأسعار مناسبة للمواطنين.

وقال توفيق النومان «موظف»: إنه يجب تفعيل دور الجهات المعنية لتعريف المواطنين بأماكن وجود الجمعيات الاستهلاكية، والتي تعتبر ملاذًا للحصول على السلع بأسعار مناسبة، تحمي محدودي الدخل من الغلاء، داعيًا تلك الجهات في نشر الجمعيات بجميع مناطق المملكة.

وقال المهندس حمود الحربي، رئيس الجمعية التعاونية بالمدينة المنورة: إن هناك نحو 220 جمعية تعمل بالمملكة، لكنها لا تغطي المجتمع بشكل كامل فضلًا عن تعثر معظمها، مرجعًا التعثر إلى أن تأسيسها يحتاج إلى فترات زمنية طويلة. وطالب الحربي بتكاتف الجهات المعنية لتوفير التكاليف الباهظة لإنشاء الجمعيات، وبالتالي تحقيق وفر بالسلع الأساسية لمواجهة أسعارها المرتفعة.

مزايا لتفعيل الجمعيات الاستهلاكية:

توفير السلع بأسعار مناسبة لمحدودي الدخل

مدير "جامعة الشمالية": الفساد داء يوقف نجاح المجتمعات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514667

ثامر قمقوم (عرعر)
أكد مدير جامعة الحدود الشمالية الدكتور سعيد آل عمر، أهمية حماية النزاهة بجميع الوسائل الممكنة، ومكافحة الفساد بوصفه داء اجتماعياً، يهدد الإنجازات، ويوقف نجاح المجتمعات. جاء ذلك خلال تنظيم الجامعة ممثلة بعمادة شؤون الطلاب، بالمشاركة مع نادي نزاهة، ندوة توعوية ضمن فعاليات اليوم الدولي لمكافحة الفساد (النزاهة مطلب شرعي ووطني) على مسرح كلية العلوم بالمدينة الجامعية بعرعر بحضور وكلاء الجامعة وعمداء الكليات والعمادات المساندة وعدد من أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
ونقلت الندوة عبر (الفيديو كونفرانس) إلى شطر الطلاب والطالبات بفروع الجامعة في رفحاء وطريف والعويقيلة.
وتحدث الاستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية والآداب بالجامعة الدكتور سعود العنزي عن التأصيل الشرعي للنزاهة ومكافحة الفساد في الكتاب والسنة، وأورد عدداً من الآيات القرآنية التي تحض على النزاهة وتنهى عن الفساد، مشيراً إلى أن الشرائع السماوية تدعو للحفاظ على الضرورات الخمس (الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال) وعدم إفسادها.

70سجينا سعوديا بالعراق انقطعت أخبارهم من 4 سنوات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=287428&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 14-12-2016 12:30 AM
بينما مضى أكثر من أربع سنوات على انقطاع الاتصال بعدد من المعتقلين السعوديين في السجون العراقية، كشفت مصادر خاصة في اتصال مع "الوطن" أمس، عن أن عدد المعتقلين السعوديين في السجون العراقية بلغ 70 سجينا، منهم 54 في سجن محافظة الناصرية جنوب العراق.
انقطاع أخبار المعتقلين
ووصفت المصادر سجن الناصرية العراقي بسيئ السمعة، مؤكدة انقطاع أخبار جميع المعتقلين السعوديين فيه منذ أكثر من 4 سنوات. وقالت المصادر "لا اتصال ولا رسائل من هؤلاء السجناء"، مشيرة إلى أن الأخبار التي تصل ذويهم في السعودية تأتي فقط عن طريق أهالي السجناء العراقيين الذين يزورون أبناءهم.
وعن باقي المعتقلين السعوديين في السجون العراقية، أكدت المصادر أن 10 معتقلين في سجن الرصافة ببغداد تمت محاكمتهم صوريا، وأنه حكم عليهم بالإعدام دون إخطار سفارة المملكة، إضافة إلى وجود 6 معتقلين في سجن "المطار" بالمثنى.
تجاهل الاتفاقيات

وتوقعت المصادر أن يتم تنفيذ الأحكام في أي لحظة حيث لم تلتزم الحكومة العراقية بالاتفاقيات السابقة، ومن ضمنها اتفاقية تبادل السجناء وتمكينهم من قضاء المحكومية في بلادهم، الموقعة بين وزير الداخلية السعودي ووزير العدل العراقي.

ولفتت المصادر إلى أن أهالي السجناء السعوديين في العراق قدموا طلبا لوزارتي الخارجية والداخلية، للإسراع بحل هذه المعضلة، إلا أن المصادر وصفت الجانب العراقي بالمتعنت، الذي يقف حجر عثرة في طريق معالجة هذا الملف، قائلة "لا يهمهم غير مصالحهم الخاصة أما السجناء السعوديون أو العراقيون ففي آخر الاهتمامات."

إلى ذلك، طالب والد أحد المعتقلين السعوديين في العراق وزارة الخارجية السعودية بالتحرك السريع، إضافة إلى مطالبته المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والعفو بالتدخل السريع والضغط على الحكومة العراقية لإنهاء معاناة السجناء وأهاليهم. وناشد والد المعتقل عبر "الوطن" الهلال الأحمر السعودي بالتنسيق مع الصليب الأحمر الدولي لإيصال كسوة الشتاء للمعتقلين، وتسهيل الزيارة لأهالي السجناء وكذلك الاتصال المرئي، كما يحدث لسجناء جوانتانامو.

تصريح سفر العراق بموعد إلكتروني

الرياض: الوطن

أتاحت المديرية العامة للجوازات بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية خدمة حجز موعد إلكتروني لإصدار تصريح سفر المواطنين إلى العراق بدءا من اليوم، حيث تتوفر هذه الخدمة من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية " أبشر"، وبعد تأكيد الموعد الإلكتروني يجب على صاحب الطلب الحضور بنفسه إلى إدارات الجوازات التالية "المدينة المنورة، الأحساء، الدمام"، مع إرفاق صورة الموعد الإلكتروني، وأصل الهوية الوطنية لإتمام الإجراءات.

وتأتي هذه الخدمة تسهيلا من المديرية العامة للجوازات على المواطنين الراغبين في الحصول على تصريح سفر لجمهورية العراق.

وللاطلاع على التفاصيل وحجز موعد، يمكن زيارة البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية على الرابط التالي www.moi.gov

اليوم

158قائدة مدرسة لحماية الطالبات من التحرش

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م

http://www.alyaum.com/article/4170789

حمزة بوفهيد - الهفوف

ناقشت 158 قائدة مدرسة بالأحساء، كيفية وقاية الطالبات من التحرش والاستغلال الجنسي، جاء ذلك في اللقاء الذي نفذته إدارة توجيه وإرشاد الطالبات ضمن حملة وقاية الطالبات من التحرش والاستغلال الجنسي برعاية مساعدة المدير العام للشؤون التعليمية خلود بنت صالح الكليبي.

واستهل اللقاء مناقشاته بمقدمة للمرشدة عائشة بنت عبدالله الملا، بعد ذلك آيات من الذكر الحكيم، تلاها السلام الملكي، ثم كلمة مساعدة المدير العام للشؤون التعليمية، ثم تحدثت حنان بنت عبدالله الشجار عن المشكلة وطريقة اكتشافها، وطرق حول سبل حماية الطالبات من التحرش والاستغلال الجنسي قدمتها مديرة إدارة توجيه وارشاد الطالبات ابتسام بنت احمد الدريويش، وخلود بنت سليمان الباهلي تلاها قواعد السلوك والمواظبة «بأخلاقي اسمو «قدمتها بشاير بنت إبراهيم العواد. وفي نهاية اللقاء، كرمت مديرة إدارة توجيه وإرشاد الطالبات المدارس المشاركة في اللقاء.

آل الشيخ: "رؤية 2030" ترسم المستقبل "محلياً"... ومكانة المملكة تتنامى "خارجياً"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19085769

الرياض - سعاد الشمراني
افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أمس، أعمال العام الأول من الدورة السابعة لمجلس الشورى، وذلك بمقر المجلس في الرياض. ولدى وصوله كان في استقباله أمير منطقة الرياض فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، ووزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز، وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ومستشار سمو وزير الداخلية الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز، ورئيس مجلس الشورى عبدالله بن محمد آل الشيخ.
وبعد أن أخذ خادم الحرمين الشريفين مكانه بالمنصة الرئيسة بدأت الحفلة الخطابية بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم ألقى رئيس مجلس الشورى عبدالله آل الشيخ كلمة رحب فيها بخادم الحرمين الشريفين في افتتاح العام الأول من دورة المجلس السابعة.
وقال آل الشيخ: «مع مشاعر البهجة والسرور، ووسط آمال تتجدد نحو مستقبل زاهر، يتشرف مجلس الشورى اليوم برعايتكم لتفتتحوا بداية مرحلة جديدة لهذا المجلس، تضاف إلى مراحل سابقة أسهم فيها المجلس مع الأجهزة التنفيذية للدولة في مسيرة التنمية والتطوير، في ظل التوجيهات الكريمة والإرشادات السديدة.«
وأضاف» :مسيرة التنمية والبناء التي تقودونها ما هي إلا أحد معالم هذا العهد الزاهر وثمرة من ثمرات النهج المبارك لهذه البلاد الطيبة، وها هي الإنجازات والعطاءات لشعبكم الوفي، تتوالى يوماً بعد يوم، وأعلنتم إطلاق رؤية المملكة 2030، التي رسمتم من خلالها مسيرة فريدة في التخطيط والبناء والتنمية، من أجل المضي قدماً نحو دولة رائدة في المجالات كافة، مبيناً أنه على الصعيد الخارجي تتنامى يوماً بعد يوم مكانة المملكة، ويزداد ثقلها على الساحة الدولية، بما تتخذه من مواقف مشرفة وسياسات معتدلة تجاه قضايا المنطقة والعالم.«
واستعرض رئيس مجلس الشورى ما أنجزه المجلس في العام الماضي - العام الرابع من الدورة السادسة - من مشاريع الأنظمة واللوائح والاتفاقات والتقارير والخطط وفقاً لاختصاصاته التنظيمية والرقابية.
وذلك من خلال 66 جلسة، كان نتاجها 186 قراراً تمثلت بـ20 قراراً تتعلق بالأنظمة واللوائح، و67 قراراً تتعلق بالتقارير السنوية، و85 قراراً تتعلق بالاتفاقات ومذكرات التفاهم، كما شملت خمسة قرارات تتعلق بتشكيل لجان المجلس المتخصصة واللجان الخاصة، وقرارين يتعلقان بالاستراتيجيات والخطط، إضافة إلى سبعة قرارات تتعلق بمقترحات الأعضاء.
وأشار آل الشيخ إلى أن أهم مشاريع تعديلات الأنظمة، التي درسها المجلس، هي تعديلات على نظام العمل تتعلق بساعات العمل وأيام الإجازة، وتعديلات على نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، وتعديلات على نظام خدمة الأفراد ونظام خدمة الضباط تتعلق بالتعويض الذي يعطى للأفراد أو الضباط الذين تلحقهم خسارة مادية بسبب عملهم أو قيامهم بتأديته أو بمهمة رسمية.
وفي ما يخص مشاريع الأنظمة التي درسها المجلس، فتمثلت بمشروع نظام البيع بالتقسيط، ومشروع نظام رعاية الأحداث، ومشروع نظام حماية المال العام (مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام.(
وثمن أهمية التعاون والتكامل بين سلطات الدولة وتعزيزاً لأدوار مجلس الشورى المنوطة به وفق نظامه، إذ حضر عدد من الوزراء والمسؤولين في الأجهزة الحكومية المختلفة إلى مجلس الشورى ولجانه المتخصصة خلال العام الرابعة من الدورة السادسة لمناقشة أداء الوزارات والأجهزة الحكومية التي يمثلونها.

وبيّن أن المجلس عمل على مواكبة «رؤية المملكة 2030» سعياً منه لتحقيق أهدافها التنموية الشاملة، وقام المجلس بتعديل وتحديث لجانه المتخصصة واختصاصاتها الموضوعية لتكون متوافقة مع هذه الرؤية الطموحة ومع الأوامر القاضية بإعادة هيكلة بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، واستمر المجلس في التواصل مع المواطنين لعرض قضاياهم على لجان المجلس المتخصصة لمناقشتها وإيجاد الحلول اللازمة وفق نظام المجلس ولوائح عمله.
وأبان أن المجلس عمل على مواصلة عمله الدبلوماسي البرلماني، الذي حقق على مدى الأعوام الماضية نجاحات في توطيد العلاقات البرلمانية مع المجالس والبرلمانات المماثلة بالدول الصديقة، وكذلك مع المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية، أو من خلال الزيارات التي يقوم بها مسؤولو وأعضاء المجلس، أو لجان الصداقة البرلمانية، التي شكلت لتعزيز أواصر الصداقة مع الدول الشقيقة والصديقة، أو من خلال ما يتم من الاجتماع بالوفود البرلمانية الزائرة من مختلف الدول، كما كان للخطط الدبلوماسية البرلمانية التي تبنّاها المجلس دور في بيان الجهود، التي تقوم بها المملكة في محاربة الإرهاب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بمختلف الوسائل الفكرية والقضائية والأمنية، استمراراً للنهج السياسي الحكيم الذي تبنته المملكة العربية السعودية في علاقاتها الخارجية.
كما عمل من خلال مشاركاته في المحافل البرلمانية المختلفة وعبر قنوات عدة على إيضاح خطورة قانون «جاستا» الصادر من الكونغرس الأميركي، وما يشكله من تهديد واضح وصريح للمبادئ الثابتة في القانون الدولي، وأنه يتعارض مع أسس ومبادئ العلاقات الدولية ويتنافى مع قواعد القانون الدولي، وبخاصة مبدأ الحصانة السيادية التي تتمتع بها جميع الدول.
الشبيلي: باحثة قانونية وسكرتيرة ومنسقة لكل «عضوة»
شكرت مديرة الإدارة العامة للقسم النسائي بمجلس الشورى رشا الشبيلي، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على عنايته الملكية بالمرأة، إذ تم تعيين ٣٠ سيدة في المجلس من مختلف التخصصات التي ستحقق تنمية ورخاء للبلد.
وكشفت الشبيلي في حديثها لـ«الحياة» عن التنظيمات الجديدة التي رافقت تعيين عضوات الشورى الجدد، وأشارت إلى أن الإدارة النسائية جعلت لكل سيدة شورى فريقاً من الموظفات لتقديم التسهيلات لها مثل الباحثات القانونيات التي تعينها في دارسة أبحاثها بشكل قانوني وتقديم التوصيات وسكرتارية ومنسقة لجان ومنسقة للشعبة البرلمانية.
وذكرت أن الإدارة النسائية تضم نخبة من الموظفات يبلغ عددهم 100 موظفة ذوات كفاءة ومهنية عالية وخضعن لدورات عدة تدعم خبرتهم البرلمانية مع خبرتهم السابقة في الدورة الماضية، وسيكون مهمتهم التسهيل على العضوات الجدد.
وبينت أن الإدارة سلمت العضوات كتيبات وأدلة تشرح آليات عمل مجلس الشورى، مضيفة أن الإدارة النسائية قامت بورشة عمل سبقت تعيين العضوات شاركت فيها إدارة شؤون الأعضاء واللجان والجلسات وإدارة العلاقات العامة وإدارة الشؤون الإدارية للقيام بتجهيز كل ما يخص العضوات المعينات. ورأت الشبيلي أن الورشة ساعدت في تجهيز ما يجب تجهيزه للعضوات لتيسر الانتقال من الدورة السادسة إلى السابعة، ونقل الخبرة وتطويرها، وتوفير ما يلزم من آليات وما يسهل أعمال العضوات.

«العدل»: الاستعلام عن القضايا «إلكترونياً»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19084708

الرياض - الحياة
مكّنت وزارة العدل مستفيديها من الاستعلام عن بيانات ومعلومات القضايا من خلال زيارة بوابتها الإلكترونية، إذ سيظهر للمستفيد بعد إدخال رقم القضية أو المعاملة مع رقم السجل المدني لأحد أطراف القضية بيانات مثل :اسم المحكمة، ورقم الدائرة القضائية، والمدينة، وموضوع الدعوى القضائية، والموعد القادم، وأسماء المدعي والمدعى عليه.
وانضمّت الخدمة الجديدة إلى جانب 81 خدمة إلكترونية تقدمها الوزارة عبر بوابتها الإلكترونية، بغية اختصار الإجراءات، وتيسيراً وتسهيلاً وحفظاً لوقت المستفيد، وتخفيفاً للضغط على المرافق العدلية.

وتكمن جدوى خدمة الاستعلام عن القضية من خلال البوابة الإلكترونية في انتفاء حاجة المستفيد من زيارة المحاكم للاستعلام، ومعرفة بيانات القضية ومستجداتها، وتغنيه عن تكبد عناء زيارة المحكمة، إذ يمكنه الحصول على الخدمة ومعرفة تفاصيل بيانات القضية من خلال الدخول على البوابة الإلكترونية من أي جهاز حاسب أو جهاز ذكي يوفر خدمة التصفح في الانترنت، وفي أي وقت وفي أي مكان، وذلك بعد إدخال رقم القضية أو المعاملة، مع رقم السجل المدني لأحد أطراف القضية.

مستورة الشمري: المناطقية والتنوع التخصصي دلالات مشرقة «شوريات".. تفاؤل وحماس بعد الخطاب الملكي.. المواطن الهدف الرئيسي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1555082

الرياض - أسمهان الغامدي

تجدد التفاؤل والأمل بين المواطنين والمواطنات وأعضاء وعضوات مجلس الشورى بعد كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -يحفظه الله- التي ألقاها ظهر أمس، إذ بعثت بالطمأنينة لدى الجميع بعد أن أقر بكلمته بأن الظروف الاقتصادية التي تمر بها المملكة والعالم أجمع ما هي إلا ظرف مؤقت، وأن رؤية المملكة ٢٠٣٠ والحراك الذي تعمل عليه الدولة سيحقق الكثير للوطن والمواطن.

كما انعكست تلك الكلمة التي رسمت توجهات الدولة على اختيار الأعضاء والعضوات في مجلس الشورى، والذي حمل تنوعا مناطقيا وأكاديميا وثقافيا وطائفيا، ولم يقتصر على نخبة أو تخصص معين، الأمر الذي يدلل على محاولة الدولة لإشراك كافة أفراد المجتمع في الحراك الذي تعمل عليه.

"الرياض" استطلعت آراء عدد من عضوات الشورى حول الوضع المقبل والدور المأمل منهن فرأت الدكتوره حنان الأحمدي أن الخطاب الملكي جاء في وقت مناسب، فالجميع يتطلع للخطاب في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ بلادنا، خاصة وأننا على أعتاب برنامج كبير للتحول الوطني ونضع عليه الكثير من الآمال والتطلعات كمواطنين.

وقالت: نحن كأعضاء شورى نعمل لمصلحة البلد والوطن، ويجب على الجميع أن يعي التحديات الاقتصادية التي تواجهها المملكة ودول العالم والجميع يستشعرها.

وأشادت بالخطاب الملكي الذي بث التفاؤل بالحراك الحاصل، فإعادة هيكلة أجهزة الدولة والأهداف التي وضعتها تبشر بالخير.

وأضافت بأن الدورة هذه تمثل تنوعا أكبر والشباب لهم دور وأنا كثير متفائلة بوجودهم، وجود زميلات من كافة مناطق المملكة أمر جيد ومهم.

مشيدة في ذات السياق بجهود زميلاتها السابقات وماقدموه لخدمة البلد والمواطن، والملفات المتنوعة التي تناولوها بجرأة وحياد.

واعتقدت أن التنوع الذي تحمله هذه الدورة في وجود عدد أكبر من الزميلات في تخصص المحاسبة والاقتصاد والقانون سيتيح للمرأة المشاركة في كافة اللجان لإدلاء رأيها بحياد، خاصة وأن الدورة السابقة لم تشارك المرأة في اللجنة المالية، وذلك لانعدام التخصص، معتقدة أن في هذه الدورة سيكون الحراك أكبر.

وقالت الأستاذة مستورة الشمري: الكلمة حملت مضامين كثيره كان أولها نبذ الغلو والدعوة للوسطية في الدين، إلى جانب أهمية دعم المواطن وتحريك عجلة اقتصاد من خلال رؤية ٢٠٣٠، ومحاولة إنقاذه من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.
مشيرة إلى أن المملكة أثبتت بأنها أمسكت بالأمر من الوسط، وبسياستها الحكيمة استدركت الكثير من التداعيات الاقتصادية، وذلك من خلال بعض القرارات المرحلية التي قد تكون صعبة ومؤلمة على بعض الجهات وانعكاساتها حتى على بعض المواطنين، ولكن ما يطمن فيها أنها مرحلية وبأهداف عالية لتحقيق عوائد مادية للمواطن الحالي ولأجيال المستقبل.
وعرجت الشمري على دور زميلاتها الشوريات في الدورة السادسة، مؤكدة أنهن عملن على تمهيد الطريق، وسينقلن بكل تأكيد خبراتهن لزميلاتهن الجديدات في الدورة السابعة.
وأشارت إلى أن التمثيل المناطقي شامل، وأن دخول تخصصات جديدة وخاصة من القطاع الخاص أمر إيجابي ويؤكد على توائم هذا التنوع مع رؤية المملكة وتنوع مصادر الدخل وخصخصة القطاعات الموجودة، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في القطاع العام والخاص.
فيما اتفقت معها الدكتوره لينا المعينا وركزت على أن خطاب المملك كان موجها للشأن الداخلي والخارجي، وهناك أمور كثيرة شعرنا فيها بأهمية الالتفاف على القادة والحكومة، والدعوة للوسطية ونبذ الغلو والتطرف، إلى جانب التعاون مع الدول الشقيقة وتحقيق الوحدة مع الدول العربية والإسلامية.
شاكرة زميلاتها في الدورة السابقة اللاتي تكبدن عناء التجربة الأولى ومهدن لهن الطريق، ووصفتهن ببيوت الخبرة اللاتي لن يستغنين عنهن.
واعتقدت الدكتورة موضي الخلف بأن الثقة الملكية بالمرأة لم تأتِ فقط لطرح قضايا المرأة، فالتنوع الاقتصادي والأكاديمي والمناطقي يؤكد بأهمية دور المرأة في كافة الملفات.
ودللت على ذلك من حيث تخصيص ٢٠٪ من المجلس للسيدات، وهي نسبة كبيرة دوليا، وهي تحمل المرأة الشورية المسؤولية حيال الملفات التي ستطرحها وتناقشها .

202مليون ريال.. ميزانية تاريخية لـ "الأطفال المعوقين"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/713056

سلوى حمدي - الرياض
أقر مجلس إدارة جمعيَّة الأطفال المعوقين برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، ميزانية تقديرية تاريخية للجمعيَّة للعام المالي 2017م، بلغت 202 مليون ريال، خصص منها لتشغيل المراكز مبلغ 111 مليون ريال، فيما خصص لإنشاء المشروعات الخدمية والاستثمارية الجديدة مبلغ 81 مليون ريال.
ورفع المجلس خلال اجتماعه الذي عُقد أمس الأول أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حكومة خادم الحرمين الشريفين لما تتفضَّل به من دعم ورعاية لمشروعات الجمعيَّة وبرامجها، كما وجَّه المجلس تحية تقدير إلى الدكتور مفرج بن سعد الحقباني وزير التنمية الاجتماعيَّة السابق لما أولاه من اهتمام ومساندة للجمعيَّة أبان توليه مسؤوليَّة الوزارة، كما أعرب المجلس عن خالص تهنئته لمعالى الدكتور علي بن ناصر الغفيص وزير التنمية الاجتماعيَّة لما حظى به من ثقة ملكيَّة كريمة بتولّيه الوزارة، وأكد الأعضاء أن معاليه خير خلف لخير سلف، قياسًا لرصيد خبراته الحافل، ولما عُرف عنه من تميّز في كافة المسؤوليات والمهام التي أسندت إليه، متطلِّعين إلى المزيد من الشراكة بين الوزارة والجمعيَّة في المرحلة المقبلة، والتي تمثل تحوُّلاً مهمًّا في تاريخ الجمعيَّة ودورها الخيري الوطني.
وأعرب المجلس عن اعتزازه بتفاعل المؤسسات التجارية الوطنيَّة، وأهل الخير مع جهود الجمعيَّة، ومساحة الثقة المتنامية في أداء مراكزها، الأمر الذي تجسد بشكل متوازٍ في تضاعف أعداد الأطفال المستفيدين، وبالتالي الزيادة المطَّردة في أرقام الميزانيَّة.

وفي تصريح صحفي لأمين عام الجمعيَّة عوض عبدالله الغامدي أوضح أن المجلس وجه بتشكيل لجنة برئاسة الأستاذ أسامة بن علي ماجد قباني عضو المجلس والمشرف المالي تتولَّى تطبيق أعلى معايير الحوكمة والتدقيق في بنود صرف الميزانيَّة، ومنح الأولوية المطلقة لمخصصات تجويد برامج الخدمة، وإيصالها إلى مستحقيها.

«الأحوال»: انخفاض إصدار بطاقات الهوية الوطنية بنسبة 113 %

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/713052

محمد البيضاني - الباحة

أصدرت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية إحصائية لبطاقات الهوية الوطنية وسجلات الأسرة الصادرة حسب المنطقة الإدارية لعام 1436هـ، حيث بلغ مجموع بطاقات الهوية الوطنية، الصادرة عام 1436هـ، 977934 بطاقة، و 855354 سجل أسرة، بينما بلغ مجموع ما أصدرته الوكالة لعام 1435هـ، 1109418 بطاقة و955850 سجل أسرة، ومقارنة بعام 1435هـ، فقد سجلت بطاقات الهوية انخفاضًا عن عام 1435 هـ بنسبة 113 % في حين بلغت نسبة إنخفاض في إصدار سجلات الأسرة 11 %، واحتلت منطقة الرياض الأولى في الإصدار، حيث بلغت 228456 بطاقة و184548 سجل أسرة، تليها منطقة مكة المكرمة 212486 بطاقة هوية وطنية، و169272سجل أسرة. بينما احتلت منطقة الحدود الشمالية أقل المناطق، حيث أصدرت 15206 بطاقات الهوية الوطنية وسجل أسرة. وحسب الوكالة فقد بلغ مجموع ما أصدرته عام 1434هـ 991781 بطاقة هوية وطنية، وكانت منطقة الرياض أصدرت 209197 بطاقة هوية وطنية، وسجل أسرة 955850، ومنطقة مكة 199365 بطاقة هوية وطنية، و169272 سجل أسرة.

الطويلي: نظام المعلوماتية يستهدف 8 جرائم عابرة للحدود

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/713077

عبدالله الشهري – نجران

قال الدكتور أحمد الطويلي الأستاذ المساعد بقسم الأنظمة بجامعة نجران: إن خطورة الجرائم المعلوماتية تتمثل في سرعة تنفيذها، وتخطيها حدود الزمان والمكان، وسهولة إخفائها. مبينا أن من أهم أسباب ارتكابها: انتقال الدول والمجتمعات إلى الأسلوب الرقمي، الفراغ، ضعف الوازع الديني، الرغبة في الانتقام. داعيا إلى نشر ثقافة التبليغ عن الجرائم المعلوماتية.
جاء ذلك في محاضرة ألقاها بقاعة كلية العلوم الإدارية بعنوان (الجرائم المعلوماتية وعقوباتها في النظام السعودي) بمسرح الكلية وبحضور عميد الكلية الدكتور سعود مشيط وعدد من أعضاء هيئة التدريس والإداريين وطلاب الجامعة استعرض خلالها أهداف وضع نظام الجرائم المعلوماتية.

وعرف الطولي الجرائم المعلوماتية في النظام بأنها «أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام».

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

تكبد الدولة أكثر من 20 مليار ريـال

حوادث الطرق .. 24 وفاة لكل 100 ألف نسمة في المملكة سنويا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/12/15/article_1110538.html

رنا حكيم من جدة

يحتل ضحايا الحوادث المرورية أكثر من 30 في المائة من أسرّة مستشفيات المملكة، وهي نسبة تعد أكبر من النسبة العالمية بمراحل، التي لا تتعدى 15 في المائة، فيما يصل عدد الوفيات إلى 24 حالة بين كل 100 ألف نسمة في السعودية سنويا .

وأوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور علي عثمان ملياري، مدير الجمعية السعودية للسلامة المرورية في المنطقة الغربية وعضو مجلس إدارة الجمعية، أن الفجوة بين الأنظمة المرورية والتوعية بقواعد السلامة المرورية أحد أهم الأسباب الرئيسية للحوادث المرورية في المملكة .

وأشار إلى أن تردّي هندسة بعض الطرق يأتي من الضمن العوامل المساعدة للحوادث المرورية، علاوة على ضعف الثقافة المرورية، وضعف الضبط للمخالفات المرورية، وضبابية فهم المواطنين للمخالفات وآلية تطبيقها وهدفها، إلى جانب سلوك الفرد أثناء القيادة ويندرج تحتها استخدام الجوال وعدم ربط أحزمة الأمان .

ولفت إلى أن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تزايد نسب الحوادث في المملكة لتصل لأكثر من 550 ألف حادث سنوياً ينتج عنها نحو 8000 حالة وفاة و38 ألف مصاب في العام الواحد، وهو ما يكبد الدولة أكثر من 20 مليار ريال سنويا .

وبين ملياري، أن عدم وجود بدائل مختلفة لوسائل النقل في المملكة زاد من عدد الحوادث وما ينتج عنها من إصابات ووفيات، إذ إن تعدد وسائل النقل العام في أمريكا والدول الأوروبية على سبيل المثال جعل مسألة القيادة حكراً على فئة معينة من المجتمع ذات خبرة واسعة في القيادة على عكس الحال في المملكة، حيث يقود الجميع السيارات وهو ما أوجد طلبا عاليا على السيارات تقابلها توعية قليلة بقوانين السير، ما أدى إلى حالة عداء بين أفراد المجتمع وأنظمة المرور .

وأضاف مدير الجمعية السعودية للسلامة المرورية في المنطقة الغربية، أن الهدف الأساسي من الجمعية هو جسر الفجوة بين الأنظمة وسلوك الأفراد بالتعاون مع إدارات المرور وذلك من خلال المشاركة في الفعاليات العامة والتعاون مع المدارس والجامعات، إذ إن الجمعية تأتي تحت مظلة وزارة التعليم .

وأوضح، أن الجمعية ليست علمية بحثية فقط بل هي تطوعية تفاعلية مع أفراد المجتمع، ومن المتوقع أن تنشئ الجمعية أندية طلابية دائمة في الجامعات وبعض المدارس خلال العام الدراسي الحالي .

وحول مضاعفة بعض الغرامات وتغليظها، أشار الدكتور ملياري إلى أن هذا الأمر صحي، إذ إن كثيرا من الغرامات والمخالفات المرورية في المملكة تعد أقل من الغرامات المطبقة في الدول المتقدمة ودول الجوار، بل إن عددا من الدول تطبق عقوبات تعزيرية أقوى من ذلك، حيث تصل لمصادرة المركبات والسجن لعدد غير قليل من الأيام بعد المثول أمام محاكم جنائية باعتبار أن القيادة المتهورة تهدد حياة المواطنين المسالمين، والمخالفين يعدون مجرمين في نظر القانون .

واقترح أن تكون وسائل التوعية المرورية لأفراد المجتمع بشكل مستمر وقصير تشمل جميع أفراد المجتمع في أماكن مختلفة في الشوارع والمساجد والمدارس والجامعات، إذ إن العقوبات المرورية لا بد أن تمر بثلاث مراحل قبل تطبيقها تبدأ بالتوعية والتثقيف لمدة لا تقل عن ستة أشهر، يليها التوجيه من خلال رجال المرور والمثقفين، وآخرها الضبط المروري.

وزارة العمل تتبنى رؤية مؤسسة التدريب

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514053

سعيد السريحي

يبدو أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد تبنت ما كانت تدعو إليه المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني، فكما كانت تنادي الرئاسة بتقليص القبول في الجامعات حتى يضطر الطلاب والطالبات مكرهين للالتحاق بمعاهد التدريب حين لا يجدون لهم مكانا في الجامعة فقد باتت وزارة العمل تدعو إلى الأمر نفسه كما يتضح من حديث وزير العمل في منتدى أسبار الدولي الذي عقد في الرياض أخيرا.

وإذا كان من الممكن أن نتفهم مطالبة مؤسسة التدريب بتقليص القبول في الجامعات في محاولة لاستقطاب خريجي وخريجات المدارس الثانوية الذين يبحثون عن مستقبل أفضل من المستقبل الذي توفره لهم

مواضيع أخرى

جمعيات الصلصة المتحدة

مؤسسة التدريب، فمن الصعب أن نتفهم أن تطالب وزارة العمل بالأمر نفسه، ذلك أنها ليست مسؤولة عن توظيف خريجي مؤسسة التدريب فحسب، حتى وإن أصبح المسؤول الأول فيها هو المسؤول الأول عن مؤسسة التدريب سابقا، فوزارة العمل ينبغي عليها الحرص على توفير الفرص الوظيفية لكافة الخريجين، بمن فيهم خريجو الأقسام النظرية، وذلك بالعمل على توسيع دائرة استقطاب القطاع الخاص لأولئك الخريجين، وحسبنا أن نضرب مثالا على ذلك الاستفادة من خريجي أقسام التاريخ والآثار في دعم المتاحف بالخبراء، وهم الخريجون الذين طالتهم الوظائف مبكرا حتى أصبح توظيفهم أمرا ميؤوسا منه، ولعل تجربة الدول التي سبقتنا بقرون إلى التنمية تبرهن لنا أن جامعاتها لا تزال تعنى بالعلوم الإنسانية، وأن تطورها مدين بمقدرتها على الاستفادة من خريجي هذه العلوم.

ووزارة العمل مطالبة كذلك بتحسين بيئة العمل وتفعيل النظم والقوانين التي تكفل حقوق العمال وتشكل ضمانة لمستقبلهم، ولو أنها فعلت ذلك لأقبل الطلاب والطالبات على الالتحاق ببرامج مؤسسة التدريب حتى وإن لم تقلص الجامعات فرص القبول فيها.

ميثاق الشرف الإعلامي .. المحاولة الأخيرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/12/11/article_1109188.html

د. أمين ساعاتي

انتخبت الجمعية العمومية لجمعية الصحفيين السعوديين أخيرا مجلس إدارة جديدا برئاسة الزميل المخضرم خالد المالك، وأول قرار اتخذه مجلس الإدارة تشكيل لجنة لوضع ميثاق شرف للصحافيين السعوديين .

والواقع إن وضع ميثاق شرف للإعلام السعودي قصة لها تاريخ طويل .
وأذكر أنه حينما عين الفريق علي الشاعر وزيرا للإعلام عام 1983 اهتم كثيرا بوضع ميثاق شرف إعلامي، وكان يكثر في حواراته عن عزم وزارته على وضع ميثاق شرف إعلامي للإعلام السعودي .
وحينما عقد مؤتمر وزراء الإعلام في الدول الإسلامية في جدة تصدر جدول الأعمال وضع ميثاق شرف إعلامي للإعلام الإسلامي .
وفعلا تم وضع الميثاق وتم إقراره من قبل وزراء الإعلام في الدول الإسلامية، وكان ميثاق الشرف الإسلامي يتضمن أهم المبادئ التي ينادي بها الدين الإسلامي الأقوم .
وأحسب أنه من السهل وضع ميثاق شرف للإعلام الإسلامي، لأن إسلامنا الحنيف كله مبادئ سامية ومثل عليا، ولذلك فإن ميثاق الشرف الإسلامي كان يطالب بالتزام الإعلاميين بمبادئ الحق والعدل والشفافية والنزاهة والبعد عن سفاسف الأشياء وإثارة الفتن والضغائن بين المجتمعات الإسلامية، وشكل الميثاق هيئة عليا من بعض وزراء الإعلام في الدول الإسلامية تقوم بمتابعة تطبيق الميثاق .
ويجب أن نعترف بأن مواثيق الشرف الإعلامي دائما عرضة للاختلاف في التفسير، فالمفسرون يختلفون فيما يدخل في الميثاق أو ما يخرج عن الميثاق، بل إن بعض كبار الإعلاميين يعتبرون ميثاق الشرف الإعلامي سيفا مسلطا ضد حرية الكلمة والتعبير وضد حرية الرأي .
ولذلك فإن كثيرا من الإعلاميين الكبار يعتبرون مواثيق الشرف في مجال الإعلام مجرد قيود على حرية الرأي والتعبير .
ولكن يجب أن نعرف جميعا بأن إنشاء مؤسسة إعلامية لإصدار الصحف أو للإرسال الإذاعي والتلفازي يمثل -في الحقيقة- عقدا معنويا وأدبيا، بين المؤسسة وبين المتلقي سواء كان قارئا أو مستمعا أو مشاهدا، بمعنى أن صدور المطبوعة الصحافية أو المحطة الإذاعية أو التلفازية، يعد توقيعا للعقد بين صاحب الرسالة والمتلقين، فعلى المؤسسة الإعلامية أن تراعي شروط العقد العامة عند الإصدار أو الإرسال، وهي -على سبيل المثال وليس الحصر- أن تكون المادة الإعلامية (محل العقد) مشروعة، وغير مخالفة للنظام العام والآداب، وأن تكون خالية من عيوب الإرادة، مثل الإكراه أو الغش أو الكذب أو التدليس .
ولكن يجب أن نلاحظ أن العلاقة بين الإعلامي والمتلقي، ليست عقدا أدبيا أو تجاريا فقط، بل هي حوار، له آدابه، حوار شريف مهذب، حوار يتمسك بالأسس الأخلاقية والمبادئ الإنسانية. وشتان ما بين حوار يرتكز على السباب والتجريح، وبين حوار يرتكز على الاحترام المتبادل، في الرأي والفكر والمعتقد، مهما تباينت الآراء أو اختلفت الأفكار .
بمعنى أن رسالة المؤسسة الإعلامية، في صرحنا الإعلامي، رسالة أخلاقية، إنسانية، تعليمية، علمية، ندعو من خلالها إلى حفظ النفس والعرض، والمال والعقل، ونهتم بتحقيق رفاهية الإنسان، وندافع عن حقوقه، ونزوده بالمعرفة، وننقل إليه الخبرات، ليكون لبنة قوية على طريق بناء مجتمع مسلم ومنتج ونقي .
وفضيلة المعرفة من أهم المخرجات الجادة التي تقدمها الوسيلة الإعلامية إلى المتلقي، والمعرفة مسؤولية كلمة ومسؤولية رأي ومشهد، وهدفها بناء العقل الإنساني من أجل مزيد من الفعالية في بناء المجتمع .
إن من أهم وظائف الوسيلة الإعلامية نشر المعلومات بين كل شرائح المجتمع وتحريم حجبها، وإذا كانت العدالة الاجتماعية مطلوبة لمجتمعاتنا الإسلامية، فإن العدالة في توزيع المعلومات والمعرفة داخل مجتمعاتنا من أهم أدوات تحقيق مجتمع المعرفة، ونؤكد أن نشر المعلومات بين المتعلمين الصادقين يؤدي بالضرورة إلى توهج الابتكار والإبداع لديهم، العلماء الذين وقعت في أيديهم المعلومات استطاعوا أن يتوصلوا إلى أهم النظريات في تاريخ البشرية، بمعنى أن كل الابتكارات في تاريخ البشرية (من الإبرة حتى الآيفون (ظهرت بعد أن توافرت المعلومات عند المتعلمين والمبدعين، ويجب أن نسلم بأن كل إنسان في الوجود لديه إمكانات الإبداع والابتكار، وكل إنسان يحتاج إلى قدر من المعلومات ليصبح مبدعا ومبتكرا. ويجب ألا يغرب عن بالنا أن قضية حرية الوصول إلى المعلومات على المستوى الدولي تحظى باهتمام بالغ حيث نص إعلان القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في جنيف عام 2003 في بنديها الأول والثاني على ما يلي: يرتكز مجتمع المعلومات على الناس، ويستطيع كل فرد فيه أن يصنع المعلومات والمعارف، ومجتمع المعلومات يقوم على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا شك أن الإعلام يعتبر -في وقتنا الحاضر- من أهم مصادر بناء المعرفة عند الناس جميعا .
ونتمنى أن تنجح جمعية الصحفيين السعوديين هذه المرة في الخروج بميثاق يتفق عليه الجميع، وأحسب أن إصدار ميثاق للصحافيين سوف يكون سبيلا لوضع ميثاق للإعلاميين جميعا. ومع كل ذلك فإن المهم ليس إصدار الميثاق، بل هو تطبيق الميثاق، فالمواثيق صدرت في كثير من الدول، ولكن للأسف معظم المواثيق فشلت في تحقيق الهدف من إصدارها، لأن هناك فرقا بين النظرية والتطبيق، وبين ما هو كائن وما يجب أن يكون.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزارة العمل .. والأوهام الـ 3

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/12/12/article_1109563.html

د. صالح السلطان

صدرت الأسبوع الماضي تصريحات من وزارة العمل تدعو إلى خفض القبول فيما يسمى التخصصات النظرية، وزيادة القبول فيما يسمى التخصصات التطبيقية .لماذا؟ قيل لمراعاة حاجة سوق العمل. وإنني أدعي أو أرى أن تصريحات مسؤولي وزارة العمل تعكس ضعف تشخيص للمشكلة أو المرض .

ما المرض؟ مشكلة البطالة والتوظيف والتوطين في بلادنا. مصدر ضعف التشخيص ثلاثة أوهام: الوهم الأول أن الفرص الوظيفية متاحة أصلا للسعوديين، ولكن المشكلة تتركز في كون تخصصات أكثرها غير مناسبة لسوق العمل. الوهم الثاني أن شدة الرغبة في دخول الجامعات وتوسع الجامعات في القبول أسهمت في صنع مشكلة بطالة وليس العكس. والثالث أن أغلبية موظفي القطاع الخاص من الوافدين خريجي تخصصات تقنية ومستواهم المهني مرتفع .

وحيث إن البينة على المدعي، فإليكم بعض إثباتات ما ادعيته في ضعف تشخيص الوزارة للمشكلة .

الإثبات الأول نتائج مسح القوى العاملة خلال الربع الثالث من العام الجاري الصادر من الهيئة العامة للإحصاء. وهي نتائج تثبت خطأ وزارة العمل في تشخيص المشكلة. أهم نتائج المسح أن الاقتصاد السعودي استطاع توليد قرابة 700ألف فرصة عمل جديدة في الربع الثالث من العام الجاري، ذهب منها لغير السعوديين نسبة 97 في المائة تقريبا، مقابل نسبة 3 في المائة فقط تقريبا للسعوديين .

ماذا يعني كلام الهيئة؟ هناك مئات الآلاف من الوظائف المولدة في شهور قليلة، لكنها ذهبت كلها تقريبا لغير سعوديين. هذا الكلام يضحك ويبكي في آن واحد .

الإثبات الثاني (ويفهم ضمنيا من الأول) كثرة العاطلين السعوديين حتى من ذوي التخصصات المسماة تقنية، ومن ينكر ذلك فهو إما جاهلا وإما متجاهلا للأوضاع. وليس سبب عطالتهم عدم توافر وظائف، بل الوظائف موجودة، ولكنّ السعوديين لا يتمكنون في العادة من منافسة الوافدين على هذه الوظائف (هذه النقطة تحتاج إلى شرح طويل، لكن باختصار لأن الوافدين أقل تكلفة بمعناها الاقتصادي الواسع .(

الإثبات الثالث أن الهيئة العامة للمحاسبين قالت إن نسبة المحاسبين السعوديين في الشركات والمؤسسات لا تتجاوز 5 في المائة – المصدر جريدة "الاقتصادية" عدد 21 يونيو 2016. وأظن الوضع مشابها في تخصصات أخرى ما يسمى نظرية؛ كالمالية والقانون والتسويق والإحصاء .

الإثبات الرابع أن التساهل في استيراد اليد العاملة أي الاستقدام عبر عشرات السنين، جلب لنا ملايين يهيمنون هيمنة شبه تامة على سوق القطاع الخاص، بحيث أصبح المواطن غريبا في هذه السوق. إننا نعتمد عليهم بصورة شبه مطلقة سواء في الوظائف الحرفية أو غير الحرفية. وأغلبية الوافدين (الكلام عن العاملين في القطاع الخاص) يتصفون بصفتين: يشغلون وظائف لا تتطلب تعليما عاليا، والثانية أن الماهرين منهم، غالبا مهاراتهم ليست عالية المستوى .

ومع التساهل في فتح باب الاستقدام عبر السنين، أهملنا تماما إنشاء بنية تدريبية وطنية تكسب آلاف الشباب والشابات سنويا المهارات المناسبة لمجالات مثل معارض وأسواق التجزئة الصغيرة والكبيرة، والمخابز والحلويات، والملاحم، والمطابخ والمطاعم، وصوالين الحلاقة، وورش السيارات وغير السيارات، وقيادة وتشغيل الشاحنات والمعدات الثقيلة، ومحال ومراكز الصيانة، والخدمات الفندقية، ومحال الأثاث والمفروشات، والخياطة الرجالية والنسائية، والمطابع، وخدمات النقل، والزراعة، وغيرها. ونتج من ذلك أنه من النادر أن تجد سعوديين يجيدون أو يشغلون مهنا حرفية ذات متطلبات تعليمية بسيطة .

بقاء الوضع على حاله يعني تعميق مشكلة البطالة ومشكلة الاعتماد على الغير مع الوقت، ويعمق رغبة طلابنا في الالتحاق بالجامعات .

ما المطلوب؟ المطلوب يحتاج إلى كلام طويل عريض، ولكنني سأذكر نقاطا باختصار .
أولا: مطلوب القناعة بأن مشكلتنا في الوقت الحاضر ليست في توليد الوظائف، ولكن في استيراد من يشغلها. يجب الاقتناع بأننا أفرطنا كثيرا في هذا الاستيراد المسمى «استقدام». مشكلة توليد الوظائف ستظهر، ولكن بعد مرور سنوات طويلة على معالجة مشكلة الاستقدام .
ثانيا: مطلوب نشر وتحفيز التدريب الحرفي الذي لا يتطلب إلا تعليما أقل من الجامعي. مطلوب فتح المئات من برامج ومراكز التدريب في مختلف المهن، سواء بدوام كامل أو بدوام جزئي. هذا التعليم أو التدريب مهمل إهمالا، بصورة تدعو للاستعجاب الشديد .
ثالثا: مطلوب وبقوة تضييق باب استيراد مزيد من اليد العاملة عبر عدة وسائل من أهمها اشتراط الترخيص المهني في كل المهن قبل الممارسة، ووضع تواريخ، بحيث يتم بعدها إيقاف الترخيص المهني لأي وافد جديد. ومن يمارس دون ترخيص يعاقب هو ومن شغله بعقوبات شديدة .
رابعا: مطلوب تعديل وتحجيم نظام الإقامة القائم جوهره على ما يسمى شعبيا بالكفالة.

المرأة.. والفساد الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
/http://www.al-madina.com/node/712482

أيمن بدر كريم

من غير المستغرب أن تتعرض العلاقة بين الرجل والمرأة لنقاشات متكررة نمطية، وأخذٍ ورد بشكل ساذج ومُمل، في مجتمعات أراد لها بعضهم الدوران في حلْقة مفرغة من الجدال العقيم، وتوصف فيها العلاقة بين الذكر والأنثى بالشائكة، حيث يأبى كثيرون إلا أن يتشدّقوا دومًا «بخصوصية» تلك العلاقة، ليس ثقافيًا وتربويًا فحسْب، بل حتى من ناحية تنظيم العلاقات الحقوقية بين أبناء الوطن الواحد رجالهم ونسائهم، وهو أمر ينظر إليه كثيرون أنه يحافظ على أصالة المجتمع، ويقف حاجزًا ضد اقتحامه بمحاولات «التغريب»، بل إن بعضهم يعتبر مناقشة قضايا حقوق المرأة من وسائل الانحلال والفساد المجتمعي وتمييع الدين، لربطهم القوي بين المرأة والتديّن، وإصرارهم على أن مناقشة قضاياها وعملها ومشاركتها الاجتماعية وقيادتها السيارة، يهدف لنسف أصول التربية الإسلامية، والتخلّي عن الشرف والعفّة، مما فتح الباب واسعًا لانتشار مصطلحات يتقاذفها بعضهم مثل: الدياثة، والانحلال، والاختلاط، والخرفنة، والنعجنة، والحلاوة المكشوفة!! انطلقت أساسًا من الهوس بالمرأة وسلوكها، وشجّع عددًا من المُنفلتين على انتقاء بعض تعاليم الدين، ومزجها بعدد من الأفكار المشوّهة وبعض العادات والتقاليد المناطقية، ليخرجوا بخليط سلوكي اجتماعي غير طبيعي، يصعب تصنيفه أو وصفه.
أما المثير حقًا، تبنّي بعض النساء ادعاءاتٍ تصوّر المرأة كائنًا متطفلاً على مجتمع ذكوري، ومخلوقًا غريبًا يحتاج لتعامل خاصٍ مُفرطٍ في الحساسية، من المحظور أن يتعدّى حدوده الاجتماعية المفروضة عليه، إضافة إلى وقوفهن ضد مُحاولات تحسين الأوضاع الحقوقية المشروعة للنساء، أو بوادر تمتعهن باستقلالهن الاجتماعي، في صورة أثارت دهشة واستياء كثير من بنات جنسهن.
لا أشك أن ما سبق نتيجة حتمية لثقافة وتربية وآراء، شوّهت - إلى حد كبير - العلاقة الإنسانية الطبيعية بين الذكر والأنثى، واختصرتها في أمور جنسية، ونظرة غير أخلاقية أظهرت المرأة إنسانًا ناقص الأهلية، وقنبلة فساد موقوتة، وكائنًا يحتاج إلى رقابة مستمرة ووصاية، مما يجعل المسؤولية الكبرى على المؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية والتنفيذية، لإعادة تأهيل فكر وتربية كثير من الأفراد، وفرض قوانين وتشريعات تضمن استقلالية المرأة وتحفيزها على القيام بدورها الوطني بجانب شقيقها الرجل، ضمن منظومة عادلة لا تسمح لأي فئة بالتعدّي على غيرها، وتُحقق المعنى الأصيل للحديث الشريف: «لا ضَرر ولا ضِرار».

أعرف حقك

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554541

نايف آل زاحم

ترى كم مرة انتهكت حقوق امرأة في مجتمعنا ولم نسمع لها شكوى؟ وكم مرة تعرضت حقوق الموظفين أو الطلاب في الجامعة، دون أن يلجؤوا إلى التقدم بشكوى للجهة المختصة؟

لا شك أن هناك الكثير من حالات انتهاك الحقوق أو الانتقاص منها والتي ظلت طي الكتمان، ولا يعرفون أن الأنظمة وفرت الحماية اللازمة لحقوقهم من أي انتهاك أو انتقاص، وأن هناك هيئات وجهات كل مسؤوليتها هي حماية هذه الحقوق، فنظام العمل وفر كل ما يحفظ حقوق العامل، وهناك أنظمة لصيانة حقوق المرأة، وكذلك أنظمة حماية حقوق موظفي الدولة من أي اعتداء عليها، إلا أن جهل أصحاب هذه الحقوق بها يحول دون حصولهم عليها وربما يغري البعض بالانتقاص منها أو إهدارها بالكامل.

وهنا تتضح أهمية التوعية بحقوق كل فئات المجتمع والتعريف بالأنظمة التي تحميها وتصونها، فالدولة -رعاها الله- سنت الأنظمة واللوائح لحماية الحقوق العامة والخاصة، وأوجدت الآليات التنفيذية لذلك، لكنها لا يمكن بحال من الأحول أن تعرف كل مواطن أو مقيم بحقه ما لم يكن لديه الرغبة في هذه المعرفة لحقوقه، وتتضح مسؤولية كل منا في السعي لمعرفة حقوقه الإنسانية والوظيفية بما في ذلك حقوق المستهلك للسلع والمنتجات والخدمات، وأن نعرف الأنظمة الخاصة بهذه الحقوق وطرق المطالبة بها، إلا أن ثمة دورا يجب أن تتحمله مؤسسات المجتمع في نشر مثل هذه الثقافة الحقوقية.

السعودة الوهمية وتضخم البطالة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712664

حسين أبوراشد

التحوُّل في رؤية ٢٠٣٠، لن يحدث بين يوم وليلة، خاصَّةً بعد أن ظللنا لعقود تحت رحمة ارتفاع أسعار النفط، الذي خذلنا عند هبوط أسعاره في السنوات القليلة الأخيرة؛ لتظهر معه العديد من المخاطر التي أدَّت بدورها إلى تضخُّم البطالة، وتفاقم خطرها، فأدَّت إلى عجز اقتصادي واضح وملموس، ناهيك عن الأوضاع السياسيَّة التي تمرُّ بها المنطقة، عمومًا كان لابدَّ من رؤية للتحوُّل الاقتصاديّ، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساس ورئيس لاقتصادنا، وكان يقتضي حدوث ذلك ضمن خطط التنمية؛ لكنَّه لم يحدث إلاَّ متأخِّرًا. ولنعد الآن إلى الرؤية، التي وضعت ضمن أهم أهدافها الإستراتيجيَّة السيطرة على نسبة البطالة المتنامية في المجتمع، وذلك بخفض معدل البطالة إلى ٧٪، وقد أكَّد سمو الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد أنَّ الخطط التي تتبناها رؤية السعودية٢٠٣٠ ستوفِّر التهيئة للعامل، أو الموظف السعودي الدخول إلى سوق العمل، حيث تشير الإحصائيَّات إلى أنَّ الشباب دون سن ٣٠ يشكِّلون ما نسبته ٧٦٪ من المجتمع السعودي، الذي

يوصف بأنَّه مجتمع الشباب، كما يمثِّل الإنفاق الحكومي المحرك الأساس للاقتصاد الوطني، والناتج المحلي؛ فالمشروعات الحكوميَّة هي المحرك الحقيقي للقطاع الخاص السعودي، وفي هذا الإطار كذلك أكَّد ولي ولي العهد بأنَّ الحكومة تخطط لبناء شراكات مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى الشركات التي ستنشأ بناءً على الرؤية التي ستكون ملكيتها حكوميَّة بنسبة عالية، حيث سيكون لكلِّ الخطط دور واضح في توفير فرص العمل، ناهيك عن تشجيع الاستثمار الاجنبيّ، وإزالة جميع المعوّقات، وفي الجانب الآخر، جانب رأس المال البشري، والاستثمار فيه ستضع الرؤية خطَّة للتدريب وتأهيل السعوديين للمنافسة في سوق العمل، بل وربط احتياجات التعليم باحتياجات السوق، وهذا الجانب المهم، أمَّا الجانب الآخر، والذي لا يقلُّ أهميَّةً، فهو ما يواجه سوق العمل في الوقت الراهن من تعثُّر غالبية الخطط، وتهرُّب القطاع الخاص من توظيف السعوديين، وتراجع معدلات التوظيف، وقد يكون البعض محقًّا في ذلك، ولأسباب عدَّة، منها -على سبيل المثال- التأخُّر في سداد المستحقَّات، كذلك توقُّف المشروعات الحكوميَّة، وهي المحرّك للاقتصاد السعوديّ، أيضًا فرض عمالة سعوديَّة على القطاع الخاص غير مؤهَّلة، أو مدربة، أضف إلى ذلك البيروقراطيَّة في المعاملات والإجراءات، وعدم منح التسهيلات المطلوبة، وتفشي ظاهرة السعودة الوهميَّة، وغير ذلك.

لذا يجب إعطاء الأولويَّة في المناقصات الحكوميَّة للمنشآت الملتزمة بالسعودة؟ كذلك أين التطبيق الصريح لبرنامج حماية الأجور؟ ثم أين القرار ١٢٠ لدعم فرص توظيف النساء، بعد أن ارتفعت بطالتهن إلى ٣٣٪؟ لماذا لم يتم الالتزام بقرار قصر التوظيف في بعض الوظائف على السعوديين في العديد من المهن المكتبيَّة والمحاسبيَّة؟ أين تطوير المناهج التي نادى بها الجميع لمواكبة سوق العمل؟

إنَّه لمن الضروري جدًّا التنبُّه إلى مثل تلك الأمور وغيرها، في سبيل الوصول إلى تحوُّل حقيقي، وتحقيق رؤية طموحة ينشدها الجميع.

المملكة.. دور إيجابي في حل القضايا

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554810

د.حمدان الشهري

لم يمض أسبوع على القمة الخليجية 37 والتي ركزت أعمالها على معالجة قضايا الخليج وأمنه ومواجهة الأخطار والتحديات. وبالرغم من أن الشأن خليجي إلا أن بريطانيا كانت حاضرة وعلى رأس هرمها؛ حيث حضرت رئيسة الوزراء السيدة تيريزا ماي وألقت خطابا يظهر مدى اهتمام المملكة المتحدة بدول الخليج وأمنها واستقرارها، وخصوصا عندما قالت إن أمن الخليج من أمننا. وما هي إلا أيام وتوفد رئيسة الوزراء وزير خارجيتها السيد بوريس جونسون للمملكة العربية السعودية لملاقاة كبار مسؤولي الدولة وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين وكذلك ولي عهده وولي ولي عهده ووزير الخارجية السعودي والتباحث معهم في العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها ومشاركة المملكة العربية السعودية اهتماماتها بأمن المنطقة وحرصها على دحر الإرهاب وضمان أمن واستقرار الأمن والسلم العالميين.

إن إدراك المملكة المتحدة للدور السعودي المبذول والكبير في مجال الدفع لحل قضايا الإقليم عبر الطرق السلمية والسياسية ما أمكن هو من أفضل الحلول الناجعة والتي تقدم في مثل هذه الظروف، وكذلك تطبيق قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة سيعد الضامن في حل القضايا الشائكة. لا شك أن منطقتنا اليوم تئن من انتشار الطائفية المسعورة والإرهاب الأعمى الذي مزق المنطقة ونشر الخراب. ولمواجهة هذه الأخطار لا شك أن العمل الجماعي والتعاون في فهم قضايا المنطقة يحتاج إلى ثقافة واسعة بتركيبة منطقتنا وسياساتها وبريطانيا تعد من أكبر المؤهلين للعمل على ذلك بجانب دول الخليج وخصوصاً إذا ما عدنا إلى التواجد البريطاني في القرن المنصرم في المنطقة. تعلم بريطانيا أن المملكة من أكثر الدول احتراماً للقانون الدولي ومن أكثرها تقديماً للمساعدات بجانب أن المملكة تعد صمام أمان في مواجهة الأخطار الأمنية التي تهدد أمنها أو حتى الدول الصديقة، فالمملكة العربية السعودية قدمت الكثير من المعلومات حول أخطار محدقة بل ورصد محاولات إرهابية كان مخطط لها أن تكون في دول صديقة منها بريطانيا على وجه التحديد.

ومن خلال هذا العرض يدرك العالم والمملكة المتحدة على وجه الخصوص أن هناك فرقا بين من يسعى إلى نشر الطائفية ويعمل عليه بل ويدعم مليشيات الخراب والإرهاب ويستضيف على أراضيه قادة الإرهاب ويوفر لهم الملجأ الآمن، وبين السعودية التي تحارب الإرهاب الذي لا يجد على أرضها موطئ قدم فلذلك هو يستهدفها وكذلك لا تعمل على تصدير الطائفية وعلى تدريب مليشيات تحمل لواءات متعددة تنادي بالموت والهلاك لكل من هو معها في خلاف واختلاف.
كذلك تدرك بريطانيا أن المملكة العربية السعودية دولة ذات قرار وسيادة وذات احترام للمواثيق الدولية والأعراف الدبلوماسية والتي لم يسجل على مدى تاريخ المملكة بأن هناك اعتداء على سفارة أو إهانة لتمثيل دبلوماسي بعكس ما يحصل في إيران التي اعتدت على العشرات من السفارات ولم تراع حرمة للمواثيق والأعراف الدولية والمستمرة في أعمال المافيات من تعدٍ على الحرمات والقيام بالاغتيالات والتخطيط لها. إذاً ما تريده المملكة المتحدة من المملكة العربية السعودية وإخوانها في الخليج يتعدى العمل على الجانب الاقتصادي فقط كما يظنه البعض فهو يمتد إلى العمل على الأمن وحل القضايا التي تؤجج الصراعات المذهبية وغيرها فجميعنا يعلم أن كانت طهران قادرة على صنع الخراب والإرهاب ونشره فهي الداء ولن يقوم على مقاومة ذلك ودحره إلا بلاد الحرمين بإذن الله فهي العلاج لدحر هذه الأخطار والعمل معها هو من يضمن الحل والاستقرار والنماء في شتى الأصعدة.

الاحتياجات الخاصة و(2030)

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712894

بكري معتوق عساس

تشير المعطيات العالمية الي أن عدد المعاقين في العالم يبلغ حوالي مليار شخص أي ما يقارب 15% من عدد سكان العالم من بينهم 93 مليون طفل معاق 13% منهم لديهم إعاقات صعبة ، وبلغت نسبة المعاقين المنخرطين في سوق العمل في العالم 53% بين الذكور مقارنة بـ 20% من الإناث حسب .(Who 2012) وفي المملكة أوضحت وزارة الصحة أنه يوجد ما يقارب 1.5 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة. هذا العدد لاشك أنه يمثل شريحة كبيرة من المجتمع السعودي تحتاج الى التأهيل والتدريب والعناية إضافة الي البرامج التوعوية والتثقيفية لكي تسهم
مع بقية شرائح المجتمع في تحقيق رؤية المملكة (2030.(
لأنه على مرّ تاريخ أمتِنا بل تاريخ البشريةِ لم تكن الإعاقةُ الجسديةُ عائقاً دون التميّز والإبداع وتحقيق الذّاتِ وتقديمِ خدماتٍ جُلّى للإنسانيةِ. فهناك الكثير من الشخصيات ممن أصيبوا بأنواع من الإعاقات ولكنهم وضعوا بصمتهم واضحة في مسيرة الفكر والحضارة الإنسانية، فعلى سبيل المثال:
كان ابنُ عباسٍ رضي الله عنه كفيفاً ولكنّه كان حَبرَ الأمةِ وترجُمانَ القرآنِ.
وكان الترمذي أعمى ولكنه ترك لنا مُدَوَّنةً من أشهرِ مدوناتِ السنّةِ النبويةِ.
وكان أديسون أصمّ ولكنه أضاء الدنيا بكهربائه وملأ العالمَ باختراعاتِه.
واستطاع روزفلت أن يقود أمريكا في أصعب ظروفها وفاز بانتخابات الرئاسة أربع مرات متتالية وهو على كرسيّ متحرك.
وأتقنت هيلين كيلر أربعَ لغات وحصلتْ على الدكتوراه وألّفتْ كتباً مؤثرة وهي التي فقدت سمعَها وبصرَها في السنة الأولى من عُمُرِها!
لويس برايل الذي لازال المكفوفون يشعرون بالامتنان لأنه أضاء ظلام حياتهم بابتكاره الطريقة المعروفة باسمه لقراءة الحروف رغم أنه كان كفيفاً.
وأخيراً ستيفن هوكينج أشهر عالم فيزياء في العالم والذي يعتبر أذكى علماء الفيزياء النظرية بعد عالم الفيزياء الشهير انشتين ، كان يعاني من مرض التصلب الضموري الجانبي ولم يتحرك منه سوى عضلة العين.

هذه كلُّها نماذجُ واقعيةٌ تؤكّد أن الإعاقة من حيثُ هي لا تحوّلُ الإنسانَ إلى كائنٍ سلبيّ، وإنما الذي يفعلُ ذلك هو استسلامُهُ وانهزامُهُ الداخليُّ.
ولذلك كان واجبُ المجتمع في العناية بذوي الاحتياجاتِ الخاصةِ كبيراً، لتكونَ هذهِ العنايةُ بمثابةِ الحافز والدافع ليمارسوا أدوارَهم في الحياةِ.
والحقيقةُ إنّ حقوق ذوي الإعاقةِ علينا تتجاوزُ الدعم والتحفيزَ وتوفيرَ الإمكاناتِ إلى محاولةِ دمجهم في المجتمع، ليكونوا جزءاً طبيعياً منه لا فرق بينهم وبين الأصحاءِ، وهذا الدمجُ يزيلُ كثيراً من المشاعر السلبيةِ ويساعدُ على استثمار طاقاتٍ فاعلةٍ طالما بقيتْ في الظلّ.
وكلي أملٌ وتفاؤلٌ بأن هذهِ الشريحةَ الغاليةَ على قلوبِنا سيكونُ لها دورٌ مميزٌ في مستقبل بلادنا وفي تحقيقِ رؤيةِ (2030) بإذن الله.

نزاع الرأي حول شؤون المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514551

مها الشهري

بقي إقرار حق المرأة في محل التداول والنقاش وليس الاعتراف الصريح الذي يفترض أن تتخذ لأجله القرارات في سبيل تنظيم التعاملات الإنسانية وإعطاء كل ذي حق حقه، جاء ذلك كتبعة لماض طويل من التركيز على حالة المرأة في جميع شؤونها وحصار الرأي الفقهي والعادات الاجتماعية، حيث إنها كانت تؤلف الكتب بمئات الصفحات وتقام حلقات خاصة مع المفتين في شأن المرأة وخصوصيتها، فلا يمكنها أن تنفذ من جانب إلا ويحاصرها التحريم من جانب آخر، بالطريقة التي قيدتها إلى الحد الذي انتزع منها ثقتها بسلوكها دون رقيب، وهذا عمل على تسخير دورها في الحياة على الوجه الذي يملى عليها فقط، رغم أنها لا تدرك أحيانا أنها منتهكة، فهي ترى الدور الذي نمطته الفتوى هو الطبيعة التي خلقت لأجلها المرأة المسلمة، وهذا أسهم في تطبيع المجتمع وصياغة وعيه بكل ما يتفق مع ذلك.
حصار الفتوى ومعايير الحلال والحرام تعدت على حق النساء بشكل صارخ وأخذت تتحكم في سلوكهن عن بعد، فكل سلوك تقوم به حتى في زينتها الخاصة يتطلب منها مراجعة الفتوى والضوابط الشرعية، وقد تتراءى لنا جملة من القضايا التي لا يمكن حصرها، فالقيود اقتحمت حقها في التعليم سابقا، ثم في قضية القيادة للسيارة، ثم حضورها في الملاعب، ثم رياضتها في المدرسة، جعلوا من تصرفاتها مجالا للافتضاح وجعلوا المحرم هو الحل الإلزامي لسترها!
إن نقد العقلية الفقهية التي شكلت عادات المجتمع يستوجب الحديث عن الاجتهاد والدراسة لأحداث وحاجات الحياة العصرية الخاضعة للاستمرارية، وتقريبها لأكثر التأويلات تعقلاً من منطلق القدرة الفكرية التي لا تملكها الفتوى اليوم، فمن المفترض أن توضع في موقفٍ فلسفي عقلاني للتناول بطريقة أفضل، إذ يتم قياسها على حاجات الناس وضروریاتهم، والبحث عن السبيل الأيسر وليس الأحوط، فنستنتج من طريقة الفتوى أنها تبنى على تصور للموضوع ثم إيجاد الفرق بين التصور والموضوع نفسه، وعليه يقاس الحكم الذي يعكس لنا أن ذلك الذهن تتملكه رغبة تجعل القضايا المستجدة ممنوعة تبعاً لذلك التصور، إضافة إلى استحداث الأساليب في صياغة الفتوى كإقحام الآراء العلمية والطبية بشكل خاطئ لتكون أكثر إقناعا، وهذا يبين مدى العجز الحقيقي عن الإقناع.
النساء لسن بحاجة إلى الاستمرار في تجديد هاشتاق حول إسقاط الولاية، ولسن بحاجة إلى استجداء حقوقهن وإثبات أنفسهن في أكثر المواقف الداعية إلى الجدل، هن بحاجة إلى قرار منصف، فقد أصبح وضع المرأة كمحور إشكالي في أكثر القضايا الاجتماعية يجعلنا نتناولها بشيء من الخجل، بينما هي سهلة وطيعة لمن يريد استغلالها، فكل رأي ديني يؤثر على عقل المجتمع وهو في النهاية مجرد رأي، ولكن من السيئ أن يعمل على ما يعاكس المصلحة، بينما الحل الجذري بما يأتي طبقا للقرارات السيادية التي تمنح للمرأة حق الاختيار، وتنتشلها من تنازع الآراء التي تضحي بمصالح الآخرين لإبراز حضورها فقط.

الشورى منهج الدولة الدائم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4170939

كلمة اليوم

في كلمته الضافية أمام افتتاح دورة مجلس الشورى أمس أكد قائد هذه الأمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز– يحفظه الله– على مسألة حيوية هي أن الشورى تمثل منهج الدولة منذ عهد تأسيس الكيان السعودي الشامخ على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن، فقد كان لهذا النهج أهميته القصوى منذ ذلك العهد وحتى العهد الميمون الحاضر في تقدم هذه الأمة ورقيها.

وهذا النهج القويم الذي بدأ به المؤسس إقامة كيانه وقد تمسك به أشباله الميامين من بعده حتى اليوم الحاضر هو النهج الاسلامي الراسخ الذي يحكم الدولة في كل شأن وأمر، والعودة اليه والتمسك به يمثل المنهج الصائب الذي أمر به الاسلام، وأمر باتباعه واتخاذه ديدنا لتحكيمه في كل أمور المسلمين، وهو النهج الذي يمثل بكل تفاصيله وأجزائه الانطلاقة المثلى لبناء المملكة ورقيها وتحضرها.

لقد أكد خادم الحرمين الشريفين في كلمته الضافية تلك أن آراء ومقترحات أعضاء مجلس الشورى ستكون محمل تقدير الدولة واهتمامها ومحل تقدير المواطنين ومحل تقديره شخصيا، وهو تقدير يدل على أهمية هذا المجلس ومكانته الرفيعة والرغبة في العودة الى كل مقترحاته وآرائه لما فيه تقدم هذا الوطن ومصلحة المواطنين، وهما الركيزة الحيوية والمحورية لأعمال المجلس.

وكما قال قائد هذه الأمة– يحفظه الله– فان مختلف الأعمال التي تبذل من قبل أعضاء المجلس تصب في روافد مصلحة الوطن والمواطنين ولا تصب في مصالح فئوية أو حزبية أو شخصية، وهذا ما ركز عليه أعضاء المجلس وهم يقرأون القسم أمام الملك المفدى، فكل المقترحات والآراء لا بد أن توجه الى ما فيه خدمة الوطن والمواطنين، ويهم الدولة الاستماع الى كل الآراء التي تصدر عن المجلس لما فيه تعزيز تلك الخدمة وتحقيق تفاصيلها على أرض الواقع.

ما يميز أعضاء مجلس الشورى بالمملكة وما يغبطون عليه هو تركيزهم بالفعل من خلال دراساتهم لمشروعات الدولة وابداء مقترحاتهم وآرائهم حيالها اهتمامهم بمصالح الوطن والمواطنين، وهي مصالح عليا تحرص عليها الحكومة ويهمها أخذ الرأي والمشورة من مجلس أنيطت بأعضائه مهمة حيوية كبرى من شأنها دعم كافة المشروعات المؤدية باذن الله الى دفع عجلة التقدم والتنمية والنهضة بالمملكة الى الأمام بأسرع وقت قياسي.

ووصية خادم الحرمين الشريفين لأعضاء الشورى بتقوى الله في السر والعلن هي وصية غالية فرضتها تعاليم ومبادئ العقيدة الاسلامية السمحة على كل مسلم يحمل مسؤولية الشورى على عاتقه، وهي مهمة ليست سهلة وتقتضي الاحتكام دائما لتعاليم الاسلام ونهجه القويم، وتقتضي الاحتكام في الوقت ذاته الى تقوى رب العزة والجلال في كل رأي أو اقتراح يبديه من أنيطت به مسؤولية الشورى، وهي مسؤولية وطنية كبرى في تأديتها خدمة لمبادئ الاسلام وتشريعاته الربانية.

إن الحرص على مصالح الوطن والمواطنين هو ما يجب أن يتحلى به كل عضو من أعضاء مجلس الشورى، ويجب أن يكون هذا الحرص الذي يمثل أهمية حيوية ومحورية نصب أعين الجميع لما فيه تقدم الوطن ونهضته وتنميته من جانب، ولما فيه رفاهية المواطنين ورخاؤهم وعيشهم الكريم من جانب آخر، فالمسؤولية المناطة بأعضاء مجلس الشورى كبيرة للغاية، وهم أهل لتحمل هذه المسؤولية وتحمل أعبائها.

المادة 77 وتزايد معدلات فصل السعوديين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=32735

علي الشريمي

المادة 77 وإن بينت تفاصيل التعويضات للعامل لكنها سهلت في الوقت ذاته على صاحب العمل فصل العمال، ولو لسبب غير مشروع

"نفيدكم أنه قد تقرر إنهاء خدمتكم اعتبارا من يوم ... وذلك لما تمر به الشركة من أوضاع اقتصادية صعبة تقتضي الترشيد الوظيفي وتقليص النفقات نظرا للخسائر المالية الكبيرة، الأمر الذي اقتضى إلغاء الوظيفة المعين عليها ودمج الإدارة التابعين إليها إلى إدارة أخرى وفقا للتنظيم الجديد للهيكل التنظيمي في الشركة. والشركة تثمن مجهوداتكم وعليه نأمل منكم مراجعة الموارد البشرية لاستلام كامل مستحقاتكم بالإضافة إلى استلامكم التعويض المالي المقرر لكم."...

الخطاب بعاليه كما هو واضح خطاب إنهاء خدمات لأحد الموظفين السعوديين. السؤال: لماذا تكررت في الآونة الأخيرة خطابات فصل السعوديين من الشركات خاصة في الفترة من بداية محرم 1437 وهو الشهر الذي تم فيه إقرار نظام العمل الجديد؟ لماذا ازدادت عدد الهاشتاقات التويترية الخاصة بالمادة 77 من نظام العمل الجديد من قبيل #إلغاء_المادة_77، أو #إعادة_النظر_في المادة_77، أو #نظام_وزارة_العمل_الجديد، أو #الفصل التعسفي؟ هل المادة 77 أظهرت بأن الموظف السعودي في القطاع الخاص قليل الإنتاجية، وأن وجوده أصبح يهدد اقتصاد المجتمع والقطاع الخاص؟ إذا كان كذلك فلماذا خطابات الفصل بعد هذا التاريخ بالتحديد وأغلبها تحت عنوان "إعادة الهيكلة"؟

دعونا نقرأ المادة 77 إذ تبين أنه من حق الطرف المتضرر التعويض إذا أنهى الطرف الآخر عقد العمل لسبب غير مشروع. فإذا كانت قيمة التعويض منصوص عليها في عقد العمل فيؤخذ بها، وإن لم ينص عقد العمل على تعويض فيكون التعويض كالآتي:

(1)أجر 15 يوما عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.

(2)أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة.

(3)يجب ألا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة عن أجر العامل لمدة شهرين. وهنا توجد بعض الملاحظات، أولا: المادة 77 وإن بينت تفاصيل التعويضات للعامل لكنها سهلت في الوقت ذاته على صاحب العمل فصل العمال، ولو لسبب غير مشروع، وهذه هي المشكلة الرئيسة التي يجب الحديث عنها وهي ثغرة قانونية منحازة لجهة العمل على حساب الموظف، وتخل بمبدأ التوازن.

ثانيا: ما دور اللجان العمالية التابعة لمكتب العمل والموجودة في كل مناطق المملكة وهي بمثابة النقابات العمالية الموجودة في كل دول العالم، والتي تدافع عن حقوق العمال وتعمل لصالح اهتمامهم، فتجدها تفاوض وتتحقق، خاصة أنها تعد لجانا قضائية مستقلة؟ في الدول الأوروبية يوجد عدد من قوانين العمل من أجل حماية حقوق العمال، والتأمين ضد البطالة، وضمان ألا يتم فصل الموظفين دون إشعار مسبق، فقانون العمل في النرويج مثلا يوجب في المرحلة الأولى إخطار كل من الموظفين ونقاباتهم في وقت مبكر ثم يتم بعدها التفتيش والتحقيق والتفاوض مع أصحاب العمل، والمرحلة الثانية بعد استيفاء شروط الفصل تأتي مسألة رقابة أصحاب العمل في سداد كل مستحقات الموظف وهي الثغرة القانونية الأخرى في ذات المادة 77 من نظام العمل الجديد.

ثالثا: أتوجه بسؤال هنا إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: كم عدد الموظفين والموظفات السعوديين الذين أسقطوا من نظام التأمينات من بداية شهر محرم 1437 وحتى يومنا هذا؟ عام كامل على دخول نظام العمل الجديد حيز التنفيذ وهي فترة كفيلة وجديرة بإظهار عيوب بعض مواده القانونية وخاصة المادة 77، ولا يعد ذلك تشكيكا في هيبة القانون، فالعدالة شيء والقانون شيء آخر، والقوانين إنما تبدل وتعدل وفقا للعدالة.

أكد أن المملكة ومصر قائدتان للأمة

البرلمان العربي: "جاستا" يهدد العلاقات الدولية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514426

»عكاظ» (القاهرة(
أكد رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي أن قانون «جاستا» يمثل خطرًا ليس على العالم العربي فحسب بل على دول العالم كافة، ويهدد العلاقات الدولية، لافتاً إلى أن البرلمان العربي سيضع تصورا كاملا للتعامل مع هذا القانون من النواحي السياسية والقضائية والقانونية، عبر عدة محاور منها ما يتعلق بدور البرلمان العربي وما يتعلق بدور الجامعة العربية.وبين أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية متينة ووثيقة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، مشددا على أن البرلمان العربي ينظر للدولتين بوصفهما قائدتين للعالم العربي. وقال في بيان نشر بالقاهرة أمس (الإثنين) إن البرلمان العربي سوف يسعى لكل ما فيه توحيد ولم شمل الأمة العربية، معربا عن خشيته من حالة التفتت التي تهدد بعض الدول العربية في الوقت الراهن، وأكد تضامن البرلمان العربي مع مصر في معركتها ضد الإرهاب بصوره كافة، مشددا على أن استهداف دور العبادة وقتل الأبرياء أعمال إرهابية تخالف تعاليم الأديان السماوية كافة.
وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد ضرورة توحيد الجهود والطاقات من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، لافتا الانتباه إلى أن البرلمان العربي بصدد تفعيل لجنة فلسطين داخل البرلمان ليتم من خلالها توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع البرلمانات الموازية في إفريقيا وأوروبا وآسيا ودول أمريكا اللاتينية بشأن القضية الفلسطينية.

حقوق الإنسان بعد هزيمة الثورات العربيّة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Hazem-Saghieh/19044505

حازم صاغية

لم تكن مرّةً حقوق الإنسان مصانة في هذه الرقعة من العالم. لم تكن مرّةً أمراً محترماً، أو جدّيّاً. لكنّها لم تكن مرّةً مداسة ومنتهكة كما حالها اليوم. ولم يكن مرّةً دوسها وانتهاكها منتشرين على رقعة في ضخامة الرقعة التي ينتشران عليها حاليّاً.
ذاك أنّ الشعوب العربيّة التي طلبت الحرّيّة هُزمت، وبهزيمتها هُزمت الحرّيّة نفسها بوصفها حقّ الحقوق الإنسانيّة وقاعدتها والمدخل إليها. وكلّ شيء يوحي الآن أنّ ميلاً ثأريّاً يستجمع نفسه لينقضّ بالقمع على الشعوب والحرّيّات والحقوق. حتّى البلدان التي لم تشهد ثورات، ولم تلفحها بالتالي ثورات مضادّة، أصيبت بالعدوى من البلدان التي تنتقم فيها الثورات المضادّة من الثورات.
فأقفاص الاتّهام العابرة للحدود الوطنيّة لم تتّسع من قبل لهذا العدد الكبير من المشبوهين. صحافيّون كتبوا آراء مخالفة، وشبّان وشابّات عبّروا عن مواقف مغايرة على وسائل التواصل الاجتماعيّ، أو دافعوا عن الحرّيّات، أكانت سياسيّة أو دينيّة أو جنسيّة، أو ناهضوا العنصريّة، أو طالبوا بمساواة الجنسين، أو عارضوا التحريض على العمالة الأجنبيّة...،

هؤلاء تُكشّر في وجوههم أنياب كثيرة لسلطات كثيرة. فإذا تعبت السلطة السياسيّة، هبّت السلطات الدينيّة. وإذا تراخت الأخيرة، حضرت سلطة القوميّة ومناهضة »التطبيع» أو تخوين منظّمات حقوق الإنسان لحصولها على تمويل أجنبيّ ... سلطات كثيرة تعاملنا كأنّنا مصابون بالجذام. سلطة تقتل وسلطة تسجن وسلطة تبتزّ وتشهّر.
وفي مواجهة المتّهمين هؤلاء تُستحضر أسلحة ثقيلة: الوطن والدين والعائلة والشعب والسيادة، والزعيم ورجل الدين، فضلاً عن الأخلاق والشرف والكرامة ونفسيّة الأمّة بوصفها المنظومة الرفيعة التي تقابل منظومة وضيعة من الانحراف والشذوذ والعمالة والخيانة والفردانيّة وعبادة الشيطان...
ومع ظاهرة اللجوء المليونيّة لبؤساء وضحايا، يتعزّز عند العنصريّين وأشباههم ذاك الميل، الوسخ والعريق في الآن نفسه، إلى مساواة البشر بالأرقام، إن لم يكن بالحشرات. كما تشتدّ الرغبات والمساعي إلى هندسات اجتماعيّة تفرز «المفيد «عن «غير المفيد» بشراً وحجراً.
وهذا إنّما يتصاحب مع تحوّلين بارزين في عالمنا المعاصر: ذاك أنّ صعود الشعبويّات القوميّة كسر ويكسر «الإنسان الكونيّ» لمصلحة «الإنسان القوميّ» أو «العرقيّ» أو »الدينيّ». وبهذا الكسر تنكسر الحقوق الجامعة لمصلحة الجزئيّات والخصوصيّات التي يقتصر اشتغالها على نطاق جغرافيّ - ثقافيّ بعينه.
أمّا من الناحية الأخرى، ومع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتّحدة، فيُرجّح أن يتقلّص الضغط على حكّام مستبدّين في «العالم الثالث»، بحيث يسرح هؤلاء الأخيرون ويمرحون على هواهم بوصفهم الممثّلين الحصريّين والمطلقين لسيادة وطنيّة لا تُمارَس إلاّ معساً لشعوبهم ومواطنيهم.
يرقى ذلك كلّه إلى ارتداد عن الإلزام النظريّ بـ «حقوق الإنسان» كما ظهر بعد الحرب العالميّة الثانية، ليكتسب شيئاً من الفعاليّة مع عهد جيمي كارتر أواخر السبعينات. فاليوم، حتّى تريزا ماي، رئيسة الحكومة البريطانيّة التي ربّما كانت «ألطف» الصفّ الجديد من قادة زمننا، ترى أنّ المواطنة الكونيّة مواطنة في لا مكان. وبالتدريج تتحوّل نظريّة كنظريّة ماي بديلاً مزدهراً عن السعي الذي ساد قبلاً، لا سيّما في كنف الاتّحاد الأوروبيّ، إلى التوفيق بين الانتماءين الوطنيّ والكونيّ. أمّا الاتّحاد نفسه، بوصفه رابطة طوعيّة عابرة للحدود القوميّة، فيغدو مهدّداً بالتصدّع.
فكأنّنا مدفوعون دفعاً إلى المجادلة التي جادلتها أوروبا في القرن السابع عشر، بلسان الإنكليزيّ جون لوك: ذاك أنّ للبشر «حقوقاً طبيعيّة»، وحتّى في حالة الطبيعة يكون الأفراد كائنات أخلاقيّة، لكنّهم إذ يغادرون تلك الحالة لا يتنازلون إلاّ عن سلطات محدودة للحكومة التي ينشئونها. فإذا تنازلوا أكثر، عُدّ الأمر إخلالاً بـ «الحقوق الطبيعيّة» للرعايا.
ونحن اليوم، وعلى مساحة طويلة عريضة، مدعوون إلى أن نتنازل أكثر فأكثر فأكثر...

الأمم المتحدة: ما يحدث في حلب انهيار كامل للإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ - 14 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554924

نيويورك - واس
أعرب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) عن قلقه العميق إزاء سلامة وأمن الأشخاص المحاصرين في شرق حلب، حيث تشير التقارير الميدانية إلى ترجيح ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بينما تدخل قوات النظام والميليشيات المتحالفة الأجزاء المتبقية من الأحياء المحاصرة.
ووفقا للأوتشا، يتغير كيان حلب كل ساعة، فلا يوجد عدد دقيق للمدنيين الذين بقوا في الأحياء المحاصرة، وكانت الأمم المتحدة قد سجلت نحو سبعة وثلاثين ألف شخص من الذين غادروا شرق حلب إلى عدة مناطق في غربها والمناطق الريفية المحيطة بها.
وحذر المتحدث باسم الأوتشا يانس لاركيه في مؤتمر صحفي اليوم في جنيف ونقله المركز الإعلامي للأمم المتحدة في نيويورك من "انهيار كامل للإنسانية"، وقال "لدينا معلومات بأن الآلاف من المدنيين ما زالوا هناك، وقد يكونون مختبئين في السراديب أو أينما يستطيعون العثور على مأوى. ونظرا لما سمعناه عن تقارير عن وقوع انتهاكات خطيرة ضد

المدنيين، فإننا قلقون بالطبع على سلامتهم وأمنهم"، وأضاف لاركيه، أنه وللأسف لم تكن للمنظمات الإنسانية اليد العليا فيما يتعلق بالوضع في حلب، ووصف الوضع بأنه ساحة عسكرية.

وزراء الإعلام يبحثون إستراتيجية التعاون الإسلامي للتصدي للإسلاموفوبيا.. الأربعاء المقبل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1555087

جدة - واس

تناقش الدورة الـ11 للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام التي تستضيفها المملكة في مدينة جدة، خلال الفترة من 22 - 23 ربيع الأول الجاري الاستراتيجية الإعلامية لمنظمة التعاون الإسلامي للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا وآليات تنفيذها.

وأفادت مديرة إدارة الإعلام في المنظمة مها مصطفى عقيل أن وزراء الإعلام والاتصال في الدول الأعضاء سيبحثون خلال اجتماعهم آليات تصحيح صورة الإسلام والمسلمين في أوروبا، وأمريكا الشمالية لتنفيذ الاستراتيجية الإعلامية للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، مشيرة إلى أنه تمت مراجعتها في اجتماع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية التابعة للمنظمة على مستوى الخبراء في أكتوبر الماضي 2016.

وبينت أن الاستراتيجية الإعلامية تشتمل على برامج مشروعات مختلفة، وأن شبكات التواصل الاجتماعي أكثر الأدوات فعالية في نشر المعلومات، وتشكيل الرأي العام ولها دور حاسم يمكن أن تضطلع به في عرض صورة مشرقة للإسلام والدول الأعضاء في العالم الخارجي وتحقيق أهداف التضامن الإسلامي.

وأشارت إلى أنه من المقرر أن يبحث الوزراء في اجتماع جدة مشروع قرار خاص باعتماد الاستراتيجية الإعلامية الشاملة لمنظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025م، ويستند القرار إلى برنامج عمل المنظمة الجديد "منظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025م"، الذي تم اعتماده في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مدينة إسطنبول إبريل 2016م، الذي أكد أن وسائل الإعلام، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي تُعد الأداة والمصدر الأكثر فعالية في نشر المعلومات، حيث دعا منظمة التعاون الإسلامي لصياغة استراتيجية إعلامية للتواصل الفعّال مع الجمهور وتوظيف وسائل الإعلام للترويج لأهدافها ومقاصدها.

وعن أبرز الأهداف العامة للاستراتيجية الشاملة لمنظمة التعاون الإسلامي أوضحت مها عقيل انها تتمثل في رفع مستوى إبراز القضية الفلسطينية، والتعريف بقضايا الأمة الإسلامية في شتى المجالات، وتعزيز الظهور الإعلامي للمنظمة ومصداقيتها وشفافيتها، وإبراز الصورة الحقيقية للمبادئ السمحة للدين الإسلامي للعالم، ورفع وعي العالم الإسلامي، وتكثيف الحملات لتطبيق الوسطية في المناهج الأكاديمية وفي الحياة العامة، إلى جانب تشجيع الاستثمار في الكوادر البشرية العاملة في قطاع الإعلام في الدول الأعضاء لصقل مهاراتهم والرفع من أدائهم المهني الإعلامي.

أين السوريون من إعلان حقوق الإنسان؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19078508

دمشق - إيمان أحمد ونوس

جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي احتُفِل به في 10 الجاري، وقد أقرّته الأمم المتحدة عام 1948 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانكشاف الفظائع التي ارتكبها الجيش النازي:

»ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتّع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.«

فكان وثيقة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان، واعتمدته غالبية البلدان في صوغ دساتيرها وقوانينها الوطنية، مثلما اعتمدته معاهدات واتفاقات دولية عدة)حقوق الطفل - السيداو.(...

وإذا ألقينا نظرة على مواد هذا الإعلان، نجد أن بعضها يتعارض مع الراهن من حياة السوريين الذين يرزحون تحت وابل حرب فظيعة منذ سنوات ست، عايشوا خلالها كل أنواع القهر والعنف والإتجار بالبشر والتمييز في مختلف أشكاله وأنواعه. ففي المادة الثانية» :لكل إنسان حق التمتّع بالحقوق والحريات كافة الواردة في هذا الإعلان، من دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، من دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عمّا تقدّم، فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتّع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.«

واضح من هذه المادة، التباين ما بينها وبين الواقع السوري القائم اليوم على العنف والتمييز ضدّ الإنسان السوري على صعيدين:

داخلي :من الأطراف المتصارعة تجاه بعضها بعضاً ومن هم تحت سيطرة كل طرف، من حيث التمييز على أساس الدين والطائفة والعرق والقومية، يُكللها التمييز على أساس الجنس، حيث لاقت المرأة لدى مختلف الأطراف عنفاً لا سابق له، باعتبارها سلاحاً يُستخدم لإهانة الخصم منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب، فواجهت أقسى الإهانات والانتهاكات (الموت والقتل والخطف والاغتصاب والاعتقال) والزواج القسري لطفلات لم تتبرعم أنوثتهن بعد، ويطول الحديث عن مجمل العنف الذي تعيشه السوريات على مختلف الصُعُد المادية والمعنوية والقانونية، وفي هذا انتهاك واضح لاتفاق مناهضة العنف والتمييز ضدّ المرأة، كما أنه انتهاك خطير وشائن لاتفاقات جنيف المعنية بحماية الأطفال والنساء والمدنيين زمن الحرب.

خارجي: يتمثّل في الموقف الدولي الذي بات تمييزه واضحاً ضدّ السوريين المُهجّرين والنازحين. إذ يكفي أن يُظهر أي شخص جنسيته السورية ليكون محطَّ ازدراء ونفور وحقد أحياناً، ولنا في بلدان الجوار دليل بيّن على المعاملة السيئة للسوريين، يُضاف إليها المُتاجرة بوجودهم في تلك البلدان للحصول على مساعدات مالية ضخمة لا يصلهم منها سوى الفتات، حتى باتوا كالقطعان التائهة في صحراء جرداء إلاّ من جوعهم وعريهم .كما لم تتوانَ دول عن المتاجرة بالنساء والفتيات تحت مسميات مختلفة لزواج القاصرات، ودعارة النساء عبر شبكات دولية مختلفة، واستخدامهن في مهن جدُّ وضيعة، وهذا ما يتناقض أيضاً مع المادة الرابعة من هذا الإعلان: «لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظّر الاسترقاق وتجارة الرقيق بأوضاعهما كافة.«

أمّا المادة الثالثة منه فتنصّ: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه». وهذا ما يتناقض كلياً مع واقع السوريين أينما كانوا، فحياتهم باتت أقلُّ قيمة وشأناً من حياة حيوانات الغابات، إذ بات الموت اليومي عادياً، إن لم يكن بالقذائف التي تهدّم البيوت على رؤوس ساكنيها، فإنهم يلقون حتفهم على أيدي مجهولين انفلتوا من عقال القانون الإنساني والأخلاقي، حتى صار خطف الإنسان وقتله أسهل وأسرع من لمح البصر، أو يموتون من البرد والجوع والأمراض التي

عادت إليهم مُجدداً بعد أن اختفى عدد منها، في ظلّ غلاء أجور أطباء تنكروا لقسم أبقراط، أو عدم توافر الأدوية أو ارتفاع أسعارها، ما جعلهم يواجهون الإعاقات والأمراض السارية والمُستعصية، ناهيك عن الجوع الناجم عن الغلاء واحتكار المواد الأساسية من قلّة تتحكّم بحياة ملايين السوريين من دون حسيب أو رادع قانوني أو أخلاقي، في مقابل تخلي الحكومة عن مسؤولياتها تجاه مواطنيها ورفع الدعم عن هذه المواد، ليكون المواطن وحيداً في مواجهة جوعه وفقره وموته في ظلّ حربٍ لا يد له فيها ولا مصلحة، وهذا ما يتناقض أيضاً مع المادة (1/25): «لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للحفاظ على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمّن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمّل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.«

أمّا المادة الخامسة من الإعلان: «لا يُعرّض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة»، فنجد أنها تُنافي وتُجافي الواقع السوري برمته، إذ تعرّض آلاف السوريين وعلى أيدي مختلف الأطراف، لأصناف من التعذيب والعقوبات والمعاملة القاسية التي لا تحطُّ فقط من كرامة الإنسان، بل وتُلغي إنسانيته أصلاً أثناء الاعتقال والخطف. كما كان الذبح كالشاة مشيئة فُرضت على السوريين بقوة عقيدة متنافرة مع الأديان كافة. هذا على المستوى الداخلي، أمّا على المستوى الخارجي، فالعقوبات الدولية المفروضة كما قيل ضدّ النظام، جاءت ضدّ الفقراء والجائعين والمقهورين، فدفعوا ضريبة عقوبات كانت أكثر قسوة ووحشية، بحيث جعلت حياة السوريين أكثر انحطاطاً من إنسان ما قبل الكهوف.

والآن نتساءل: أين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وُضِع بعد حربين عالميتين، من الواقع السوري اليوم، وكان من المفترض به وبغيره من مواثيق ومعاهدات دولية أن يعمل وبقوة القانون على وقف هذه الحرب، وإنهاء آلام السوريين وأوجاعهم أينما كانوا.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/18995474

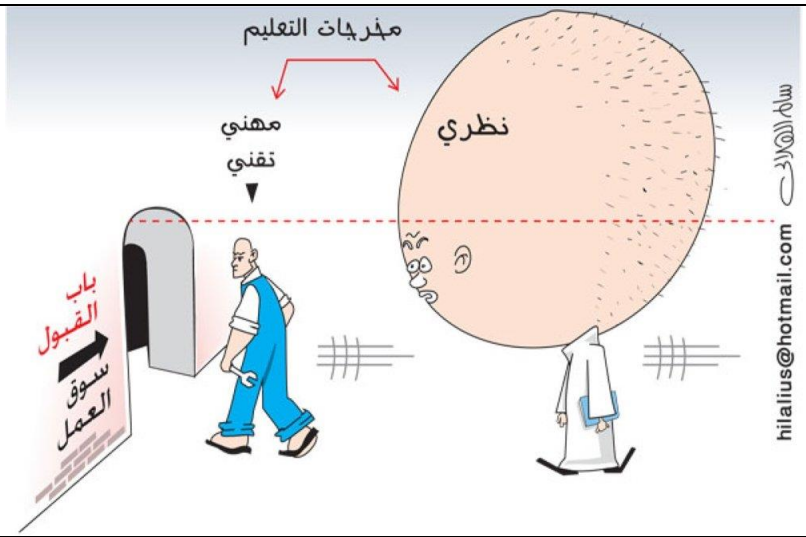

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 ربيع اول 1438هـ - 11 ديسمبر 2016م

http://www.okaz.com.sa/article/1514028

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1554305

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م

http://www.okaz.com.sa/article/1514258

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1554597

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14ربيع أول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016م

http://www.al-madina.com/node/712696

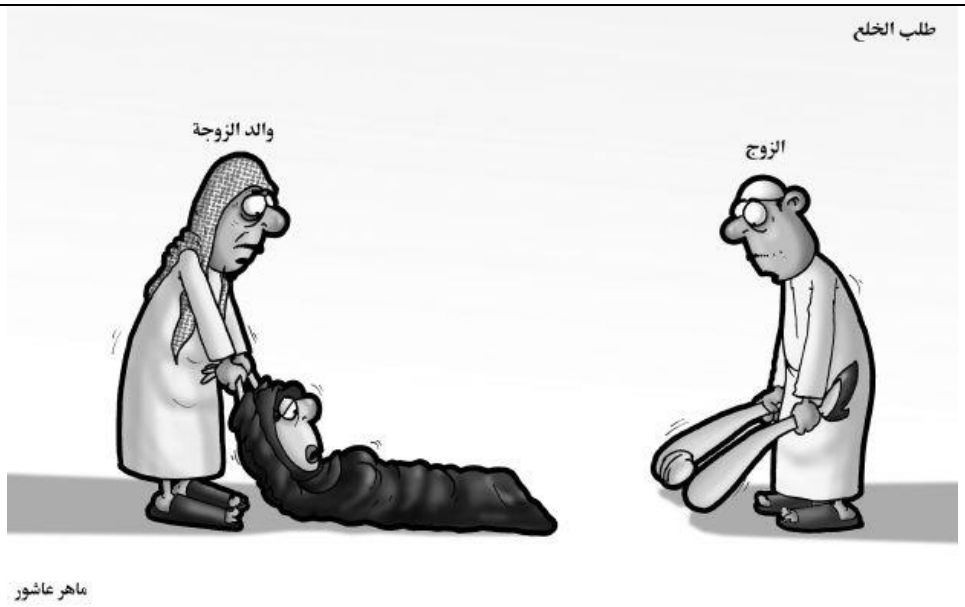

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ
- 14 ديسمبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19064354

المصدر: جريدة اليوم
الاربعاء 15 ربيع أول 1438هـ
- 14 ديسمبر 2016م

http://www.alyaum.com/article/4170735

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19083360

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7565